# الدين غير المدفوع

إرث لوندين و بيترونـاس وOMV
في السودان ١٩٩٧ - ٢٠٠٣

ECOS
European Coalition on Oil in Sudan

# إشـارة

البحث و الكتابة : الإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان **إيكوس**
ترجمة الصحف السويدية: Bloodhound
صور الأقمار الصناعية: PRINS Engineering

أغسطس ٢٠١٠
تم نشر النسخه الإنجليزيه من هذا التقرير في يونيو ٢٠١٠
ISBN/EAN 9789070443160

**تفاصيل الإتصال**
التحالف الأوروبي حول النفط في السودان **إيكوس**
P.O. Box 19316
DH Utrecht 3501
هولندا
بريد إلكتروني:info@ecosonline.org
www.ecosonline.org

تمتلك إيكوس حقوق نشر هذا التقرير، و من الممكن أن يتم إعادة نشره بإي شكل بدون إذن خطي من إيكوس، مع ضمان بقاء محتوى النص سليماً و نسب النص لأيكوس.

دعمت هذه المطبوعة للإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان من قبل فاتال ترانس آكشن

**الإتلاف الأوروبي حول النفط في السودان (ECOS)** هو مجوعة كبيرة من المنظمات الأوروبية التي تعمل من أجل السلام و العدالة في السودان. يدعو الإتلاف الأوروبي حول النفط في السودان الحكومات و قطاع الأعمال لفعل من آجل ضمان أن الثروة النفطية في السودان تساهم في دعم السلام و التنمية العادلة : www.ecosonline.org

**الصفقات المميتة** هي شبكة من المنظمات اللاحكومية و مؤسسات الأبحاث الأوروبية و الأفريقية. تؤمن شبكة الصفقات المميتة بأنه إذا تم إستغلال الثروات الطبيعية بطريقة مسؤولة ، من الممكن أن يحولها إلى محرك لعملية بناء السلام و المساهمة في التنمية المستديمة في البلد . www.fataltransactions.org

لمّا كان بوسع التجمع الأوروبي من أجل النفط في السودان أن يعبر عن وجهات نظر وآراء حول مواضيع تقع ضمن نطاق صلاحياته من دون الحصول على موافقة رسمية من أعضائه، فإن هذا يعني أن محتويات هذا التقرير لا يمكن أن تعزى بشكل كامل لأي من اعضائه.

**تنويه**
من الممكن أن يقوم الإتلاف الأوروبي حول النفط في السودان بالتعبير عن آراء و تصورات تقع ضمن مجال تخصصه ، و لكن بدون طلب الموافقة الرسمية من أعضائه. لذلك فإن محتويات هذا التقرير من الممكن أن لا تنسب بشكل كامل لكل عضو في الإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان.

# لمـاذا هـذا التقريـر

في نوفمبر 2006، دعت مجموعة من منظمات المجتمع المدني في السودان التي حضرت مؤتمر " النفط و مستقبل السودان" في جوبا، إلى إئتلاف أوروبي حول النفط في السودان للمساعدة في الحفاظ على السلام الشامل عن طريق العمل من آجل التعويض عن المظالم التي تسببت بها حروب النفط في السودان. هذا التقرير هو بمثابة إستجابة لهذا الطلب. و كوننا إئتلاف منظمات أوروبية، فإن دورنا في المقام الأول ليس إتهام الأطراف السودانية، و لكن التحقيق بدور الأطراف الأوروبية. و لهذا السبب، فقد قرر الإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان التركيز على مربع 5 أ، و هي منطقة إمتياز كانت حتى العام 2003، منطقة عمليات لشركات آوروبية حيث كان لشركتين أوروبيتين و هما **لوندين "Lundin"** و **OMV** ، النصيب الأعظم فيها.

في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨، تم إرسال نسخة أوليه من التقرير لشركة لوندين بتروليوم أب ("Lundin") وبتروناس، كاريغالي لأعالي البحار ب ه د (Petronas) وOMV AG(OMV) و وزارة الخارجية السويدية من آجل التعليق عليه. ردت لوندين (("Lundin" بالتصريح بإنها تعتبر التقرير إفترائي و إنها تحتفظ بحقها بالمطالبة بتعويضات عن الأضرار إذا تم نشر التقرير. تشكك لوندين ("Lundin") بدقة التقرير و إستنتاجاته و تفسير القانون الدولي الوارد في التقرير. تنكر لوندين ("Lundin") أنها قامت بإنتهاك القانون الدولي. و كذلك تنفي أنها كانت متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع في السودان ، أو أنها شاركت فيه أو سبق لها ذلك، أو يفترض أنه كان لديها معرفة بإي من الأنشطة غير القانونية الموثقة في هذا التقرير.

قدمت لوندين ("Lundin") تعليقات على التقرير للإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان و التي تم أخذها في الأعتبار بشكل مفصل في الدين غير المدفوع.

قامت لوندين ("Lundin") بإرسال نسخ من مراسلاتها مع اللإتلاف الأوروبي حول النفط في السودان لكل من بيتروناس (Petronas) و OMV. لم تقم هذه الشركات بالتخاطب بشكل مباشر مع الإتلاف الأوروبي حول النفط في السودان و لم تقوما بشكل رسمي بالتعليق على التقرير.

إستقبلت وزارة الخارجية السويدية وفد من إيكوس في العام 2008، لكنها إمتنعت عن التعليق على تقرير غير منشور.

سفين تورفين©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte

*رجل مصاب قرب ريبر، مايو ٢٠٠٢ .*

# المحتويـات


**ملخص** ٥

**بإيجاز** ٧

**١. الأرض و الناس** ١٣

**٢. النفط و الحرب الأهلية في السودان** ١٥

٢.١ نظرة عامه ١٥

٢.٢ الحرب الأهلية الثانية في السودان ١٨

**" لا نستطيع العودة، الشركة هناك "** ٢٢

**٣. الحرب في مربع ٥ أ** ٢٣

٣.١ بدء إستغلال النفط من قبل مجموعه لوندين يشعل شراره حرب في مربع ٥ أ : ١٩٩٧-١٩٩٩ ٢٧

٣.٢ النفط يكتشف وسط عنف حاد : ٢٠٠٠-٢٠٠١ ٣٦

٣.٣ حل عسكري : ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ٤٤

**" نحن نصرخ كمجتمع و لا أحد يسمعنا "** ٥٠

**٤. الأضرار** ٥١

٤.١ ترحيل قصري ٥١

٤.٢ التغير في النشاط الزراعي بين الأعوام 1994 و 2003 يشير إلى عمليات تهجير قسري كبيرة في مربع ٥أ ٥٤

٤.٣ الموت ٦٢

٤.٤ تدمير المنازل ٦٣

٤.٥ تدمير مصادر الرزق ٦٤

٤.٦ نهب و تدمير الماشية ٦٤

**" نحن نحاول المطالبة بتعويضات لكن لا أحد يستجيب"** ٦٦

**٥. التعويضات** ٦٧

٥.١ الحق الدستوري بالتعويض ٦٧

٥.٢ تأويل المادة ٢٠٨ (٥) من إتفاقية السلام الشاملة ٦٨

٥.٣ المبادئ الأساسية للنص المتعلق بالتعويضات ٦٩

٥.٤ الطريق للأمام ٦٩

**٦. مسئولية مجموعة لوندين (LUNDIN) حول الجرائم الدولية** ٧١

٦.١ مسئولية الشركات بموجب القانون الدولي ٧١

٦.٢ أنشطة مجموعة لوندين (LUNDIN) سمحت بإرتكاب جرائم دولية من قبل آخرين ٧٥

٦.٣ كان يجب على مجموعة لوندين (LUNDIN) أن تعرف أن أنشطتها ساهمت في إرتكاب جرائم دولية من قبل آخرين ٧٩

٦.٤ كانت مجموعة لوندين (LUNDIN) قريبة من مرتكبي جرائم دولية ٨٢

٦.٥ فشلت مجموعة لوندين في القيام بفعل ٨٣

**ملحق ١ : المصطلحات** ٨٦

**ملحق ٢ : القوات المتحاربه** ٨٧

**ملحق ٣ : قائمه بالهجمات المسجله في مربع ٥ أ، ١٩٩٧-٢٠٠٣** ٨٨

**ملحق ٤ : مبادئ إيكوس للأعملال التجارية** ٩٢

**ملحق ٥ : توضيح لصور الأقمار الصناعية** ٩٣

**قائمه المراجع** ٩٥

# موجز

منذ العام 1983 وحتى 2005 مزقت السودان حرب أهلية دارت بين الحكومة والمجموعات الجنوبية المسلحة، وقد كان النفط عاملا في اندلاع وتفاقم الحرب منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. هذا التقرير يعنى بالظلم الواقع على الضحايا، وعلى دور شركات النفط وحكومات بلادها خلال هذه الحروب بسبب النفط.

في عام 1997 ، شكلت شركة النفط السويدية **لوندين** للنفط ("**لوندين**") إتحاداً – كونسورتيوم/ مجموعه - مع شركة بتروناس كاريغاري لما وراء البحار الماليزية ("بتروناس")، و "**أو إم في** " ( السودان) للإستكشاف المحدودة ("**أو أم في**") من النمسا، وسودانيت المحدودة، شركة النفط المملوكة للدولة السودانية، ويشار إليه فيما يلي ك "كونسورتيوم **لوندين** **أو** مجموعه لوندين" أو "الكونسورتيوم أو المجموعه". وقّع الكونسورتيوم عقدا مع الحكومة لإستغلال النفط في منطقة الإمتياز المعروفة بالمربع 5أ والذي لم يكن وقتئذ تحت السيطرة الكاملة للحكومة. ساهم بدء إستغلال النفط في إشعال حربا مريرة في المنطقة. وبين عامي 1997 و 2003 ، أرتكبت جرائم دولية على نطاق واسع خلال حملة عسكرية من جانب حكومة السودان، لتأمين والسيطرة على حقول النفط في المربع 5أ. وكما هو موثق في هذا التقرير، فإنها تشمل هجمات عشوائية وإستهداف للمدنيين، وحرق للملاجئ، والنهب، وتدمير الممتلكات الضرورية للبقاء على قيد الحياة، وقتل المدنيين خارج نطاق القانون، وإغتصاب النساء، وإختطاف الأطفال، والتعذيب والتهجير القسري. مات آلاف الأشخاص بينما تم تشريد ما يقرب من مائتي ألف بصورة عنيفة. أشارت صور الاقمار الإصطناعية المأخوذة بين عامي 1994 و 2003 كما أن أنشطه كونسورتيوم **لوندين** في المربع 5أ تزامنت مع انخفاض دراماتيكي لإستخدام الأراضي الزراعية.

كان الجناة الفعليون للجرائم المذكورة هم القوات المسلحة لحكومة السودان ومجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة المحلية، والتي كانت إما حليفا للحكومة أو خصمها الرئيس، الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومع ذلك، فإن البرهان المقدم في هذا التقرير يدعو للتحقق من الدور الذي لعبته الصناعة النفطية في هذه الأحداث.

**"غرق العديد من الأطفال الصغار في النهر بينما كانوا يحاولون الفرار من الفرسان ... طارد الفرسان الأهالي إلى النهر وأطلقوا عليهم النار بينما كانوا يصارعون من أجل العبور محملين بالأطفال والمسنين... كانت هناك إثنتان من الشابات، نيلالوك رياك و نياهيالديو، وعلى الرغم من أنهما كانتا على مدى قريب جدا، فإن الفرسان أطلقوا عليهما النار وهما تحاولان الفرار. "**[1]

رودا نياريك شاني، من وانقريال بالقرب من نيالديو، والتي فقدت عشرة من أقاربها خلال هجمات على قريتها في عام 2001.

**إيكوس** تعتقد بأن **لوندين** وبتروناس **وأو إم في**، وعلى ضوء القانون الدولي، قد تكون متواطئة في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

هذا التقرير يدعو إلى التحقيق في دور الكونسورتيوم في حرب النفط في المربع 5أ ، ويشرح مسألة تعويضات الضحايا، ويؤكد أن حكومات **لوندين** (السويد) وبتروناس (ماليزيا) ، و**أو إم في** (النمسا) قد فشلت في تحقيق إلتزاماتها الدولية لمنع إنتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية. في وقت حروب النفط تلك، تحصلت هذه الحكومات على مؤشرات ذات صدقية تفيد بأن هناك قرارات صدرت عن شركات، مقارها تقع ضمن حدودها، وتزعم بمفاقمة هذه الشركات للحرب ومساهمتها في انتهاكات حقوق الإنسان وارتكاب جرائم دولية في السودان. هذه الحكومات لا تزال - وبعد عشر سنوات - مسئولة عن تقاعسها عن التصرف. يتمثل موقف **إيكوس** في أن على الحكومات واجب التحقيق في الإدعاءات المتعلقة بأنشطة الشركات والعمل على إبطال الظلم والضرر.

تدعو **إيكوس** السويد والنمسا وماليزيا للتحقيق في ما إذا كان أعضاء الكونسورتيوم قد تحملوا مسؤوليتهم أم لا في احترام حقوق الإنسان عندما وقعوا عقدا مع حكومة السودان من دون أي ضمانات بأن حقوق الإنسان والقانون الدولي سوف يتم مراعاتهما. ففي الوقت الذي تم فيه التوقيع على العقد، كانت الحكومة السودانية في خضم حرب أهلية، وكان لديها سجلا بارتكاب جرائم دولية، وأن وصولها للثروة النفطية كان مرجحا أن يكون موضع شك. على السويد والنمسا وماليزيا أيضا التحقيق في المدى الذي عالجت به الشركات الأعضاء في الكونسورتيوم الأثر السلبي لعمليات الكونسورتيوم في السودان عقب حله. كما توضح الدراسة في هذا التقرير، أنه طوال فترة الحرب عمل الكونسورتيوم جنبا إلى جنب مع مرتكبي الجرائم الدولية. كما أن بنيته التحتية مكنت الآخرين من ارتكاب الجرائم. آخذين في الاعتبار الوفرة الساحقة من التقارير وقتئذ، فقد كان ينبغي أن يكون أعضاء مجموعه **لوندين** على علم بالتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة التي تكفلت جزئيا باحتياجاتهم الأمنية. ومع ذلك، فقد واصلوا العمل مع الحكومة السودانية ووكالاتها وجيشها. لهذه الأسباب، ودعما بالأدلة المقدمة في هذا التقرير، تعتقد **إيكوس** أنه يكون لزاما على السويد والنمسا وماليزيا أيضا التحقيق في ما إذا كان أعضاء مجموعه **لوندين** قد كانواعلى علم، أو ينبغي لهم أن يعلموا بأن أنشطتهم في المربع ٥أ قد ساعدت أولئك اللذين قاموا بإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في نفس المربع، وذلك خلافا لقواعد القانون الدولي، وما إذا كانوا، من خلال أنشطتهم، متواطئون في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مع آخرين خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣.

[1] دي جوزمان، ديان، و إيغبرت، ويسيلنك، " تفريغ مناطق النفط من السكان، يناير إلى مارس 2002 "، إيكوس، مايو 2002 , ص. 11، متوفر في www.ecosonline.org

أضف إلى ذلك، فإن **إيكوس** تعتقد بأن هناك أسبابا تدعو للتحقيق في ما إذا كانت المجموعه قد قدمت دعما ماديا لأجهزة الأمن السودانية التي شاركت في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد نفت **لوندين** أنها انتهكت قواعد القانون الدولي، أو أنها شاركت في أو أنه كانت لها المعرفة، أو كان يجب أن يكون لها المعرفة بأي من الأفعال غير المشروعة التي جرى لها التوثيق في هذا التقرير. وفي ردها على مسودة مبكرة لهذا التقرير، صرحت **لوندين** في نوفمبر ٢٠٠٨ أنها قد عملت في جميع الأوقات وفقا لجميع القوانين المعمول بها محليا ودوليا وأن عملياتها كانت وما زالت تجرى بأسلوب يسعى لأن يكون له تأثير إيجابي على البلاد وعلى الشعب السوداني.

**"من المعروف أن المنشآت النفطية تكون غالبا مقاصدا، وحتى أهدافا ، من قبل العمليات العسكرية والإرهاب. ونظرا لهشاشة وضعها وللفائدة الإقتصادية الجديرة بالإهتمام، فإن ذلك يزيد من المخاطر على مصالح لوندين بتروليوم ".**
لوندين بتروليوم، أكتوبر ٢٠٠١.[٢]

ينبغي ألا يكون هناك المزيد من الحرب على النفط في السودان. كما أن الأطراف في إتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ (إ س ش) يناقشون ترتيبات إدارة مستقبل صناعة النفط. هذه الترتيبات يجب أن تشمل التعويضات، ويمكن لشركات النفط وحكومات بلادها أن تلعب دورا رئيسا في تحقيق ذلك. من ناحية أخرى، فإن **إيكوس** تؤكد أن ذلك من واجبهم. عندما غادرت **لوندين** و **أو إم في** السودان، فقد غادرتا بأرباح ضخمة - وتركتا ضحايا حروب النفط ليدافعوا عن أنفسهم. أنشأت إتفاقية السلام الشامل في السودان والدستور الوطني الإنتقالي حقا محددا لتعويض الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم جراء العقود النفطية، لكنهم لم يتلقوا أي تعويض كاف. ومن شأن عملية التعويض أن تحقق لهم العدالة، وأن تسهتدف تهيئة الظروف لتحقيق المصالحة والتسامح، وأن تحقق عوائد السلام المصيرية وتساهم في خلق بيئة من الثقة، لها حاجة شديد، في مناطق إنتاج النفط وما وراءها.
بناء على ذلك ، ومن أجل تعزيز السلام وتحقيق العدالة لضحايا حرب النفط في المربع ٥أ ، فإن **إيكوس** توصي بالآتي:

١. أن تقوم **حكومات كل من السويد والنمسا وماليزيا** بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لقواعد القانون الدولي بواسطة شركاتها النفطية الوطنية.

٢. أن تتحمل **حكومات كل من السويد والنمسا وماليزيا** مسئولية فشلها في منع انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية المزعومة.

٣. أن تضمن **حكومات كل من السويد والنمسا وماليزيا** التعويض المناسب لكل الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم في سياق الحرب من أجل السيطرة على حقول النفط في السودان.

٤. أن يتخذ **الضامنون الدوليون لأتفاقية السلام الشامل** مبادرات ملحة لضمان إعمال الحق في الحصول على التعويض كما حددته إتفاقية السلام الشامل.

٥. أن **يقوم أعضاء كونسورتيوم لوندين** بفتح كافة السجلات والتعاون الكامل مع التحقيق في دورها في الأحداث المدونة.

٦. أن يقوم **أعضاء كونسورتيوم لوندين** بخلق ظروف مواتية لتحقيق المصالحة مع ضحايا حرب النفط، بدءا بتخصيص حصة عادلة من التعويضات للضحايا، والتي تقدرها **إيكوس** بنحو ٣٠٠ مليون دولار.

٧. أن يقوم **المستثمرون بتصفية** حقوقهم من جميع الشركات التي لا تتعاون تعاونا كاملا مع التحقيقات حول المزاعم ذات الصدقية بشأن التواطؤ في جرائم دولية، أو الفشل في تعويض ضحايا حروب النفط في السودان وفقا لأحكام وشروط إتفاقية السلام الشامل، ومبادئ الأمم المتحدة.

٢ لوندين، " عرض للمساهمة في الأسهم في لوندين والحق في تلقي إستحقاقات" ، أستوكهولم، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١، ص ٣١. أنظر :
www.lundinoil.com/Documents/co_prospectus_e.p

# باختصـار

**حول ماذا يدور هذا التقرير؟**

مات الآلاف من الأشخاص وتشرد ما يقارب الـ٢٠٠٠٠٠ غيرهم على نحو عنيف بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ ، عندما اشتعلت حرب شريرة بهدف السيطرة على حقول النفط في المنطقة بعد بدء إستغلال النفط في المربع ٥أ في جنوب السودان من قبل كونسورتيوم دولي من بعض الشركات. لضحايا هذه الحرب الحق في التعويض الكامل عن خسائرهم، ولكن، وحتى الآن فقد تجاهلت شركات النفط إلى حد كبير هذا الحق. ولكن لابد من معالجة ذلك.

تعتقد **إيكوس** أن هذه الشركات النفطية العالمية، وعلى ضوء القانون الدولي، قد تكون متواطئة في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبناء على ذلك فإن **إيكوس** تتساءل ما إذا أوفت حكومات النمسا وماليزيا والسويد بإلتزاماتها الدولية لتفادي حدوث إنتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم دولية حينما فشلوا في التحرك بعد تلقيهم مؤشرات ذات صدقية تفيد بأن هناك قرارات صدرت من أراضيها يدعى أنها ساهمت في إرتكاب إنتهاكات لحقوق الإنسان، ومفاقمة الحرب، كما يزعم أنها ساهمت في إرتكاب جرائم دولية.

**ماذا حدث؟**

من ١٩٨٣ وإلى ٢٠٠٥، مزقت السودان الحرب الأهلية الدائرة بين الحكومة السودانية ومجموعة متنوعة من القوات المسلحة، أغلبها في الجزء الجنوبي من البلاد. خلال هذه الحرب، وفي عام ١٩٩٧، وقع أعضاء كونسورتيوم تقوده شركة النفط السويدية **لوندين** عقدا مع الحكومة لاستكشاف وإنتاج النفط في خط الصدع على منطقة الحرب في السودان، وفي منطقة الامتياز المعروفة بالمربع ٥أ والتي لم تكن حينئذ تحت السيطرة التامة للحكومة. وكانت **لوندين** هي الشريك الرئيس والمشغل للكونسورتيوم. أعطت إحتمالية إنتاج النفط لهذه المنطقة الهادئة نسبيا، حتى ذلك الحين، أهمية إستراتيجية وأصبح نقطة محورية للحرب الأهلية، فاندلعت حرب شريرة بهدف السيطرة على حقول النفط في المربع ٥أ بين الحكومة و الجيش الشعبي والجماعات المسلحة الداعمة له.

وعلى نسق عسكري مماثل جرت حرب في وقت لاحق في دارفور : قاتلت الحكومة، وعبر مجموعة متعددة من الميليشيات القبلية، وجيش البلاد وقواتها الجوية، ووحدات المرحلين العربية، كل المنافسين الحقيقيين والمحتملين على أرض الواقع وأجلت السكان بعيدا. استخدمت الحكومة السودانية المدفعية، والقوات البرية وطائرات

الهليكوبتر الحربية، وقاذفات القنابل عالية الإرتفاع ضد السكان المدنيين. أضطُر لما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ من المدنيين للنزوح خارج أراضيهم بصورة قصدية كما قتل الآلاف. وكانت أبرز الجرائم المذكورة هي الهجمات العشوائية على المدنيين، والقتل خارج القانون والحرق والنهب والإغتصاب والإسترقاق، وتجنيد القاصرين، والتعذيب، والسرقة. كان الدافع وراء التهجير القسري هو الرغبة في تأمين حقول النفط لغرض التنقيب. توصلت بعثة الحكومة الكندية البعثة بالسودان في يناير ٢٠٠٠ إلى أن "الحقيقة الضمنية هي أنه قد حدث، وربما لا يزال يحدث، نزوح كبيرة للسكان المدنيين المرتبطين باستخراج النفط. وعلاوة على ذلك، فإن النفط أصبح بؤرة رئيسية للقتال ".[٣]

**"خلال زيارتي جمعت أدلة جديدة على أن استغلال النفط يؤدي إلى تفاقم الصراع إضافة لعواقب وخيمة على المدنيين. وبشكل أكثر تحديدا، وصلتني معلومات تفيد بأن الحكومة تلجأ إلى عمليات إخلاء قسري للسكان المحليين، وتدمير القرى لإفراغ مناطق والسماح لعمليات النفط للمضي قدما دون عوائق. أخطرت بأنه تم حرق جميع القرى المحيطة بنيالدو، في نيمنا إلى الجنوب من بانتيو، وأن المحاصيل قد تم تدميرها. وبالمثل، فإن جميع القرى على طول الطريق حتى بولتوتني، في محيط حقول النفط في ريار، قد دمرت تدميرا تاما".**

من تصريح شفهي لغيرهارت بوم، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف، آذار / مارس ٢٠٠١.[٤]

**حجم الضرر**

إستنادا على الأدلة والتقارير للعديد من منظمات حقوق الإنسان الرئيسية والتقارير العامة الأخرى المستشهد بها في هذا التقرير، تقدر **إيكوس** الأضرار الناجمة عن حرب١٩٩٧-٢٠٠٣ للنفط في المربع 5أ لأن تكون :

- ١٢٠٠٠ شخصا قد قتلوا أو ماتوا بسبب الجوع والإنهاك والنزاعات والأمراض ذات الصلة.
- ١٦٠٠٠٠ شخصا قد شردوا قسرا ؛ ولمرات عدة في كثير من الأحيان.
- ٢٠٠٠٠ شخصا قد نزعوا من مناطقهم بشكل دائم، وبعد أن فقدوا مواشيهم ومنازلهم، ولجأوا للمراكز الحضرية ولم يتمكنوا من العودة مطلقا.
- ٤٠٠٠٠ من الأكواخ و زرائب المواشيقد دمرت.
- ٥٠٠٠٠٠ من الماشية قدفقدت؛ تم نهب معظمها. كميات هائلة من الماعز، والمخزونات الغذائية والمتعلقات الشخصية، وأدوات الزراعة وصيد الأسماك قد نهبت، والملكيات المشتركة، بما في ذلك الكنائس والمدارس والأسواق والعيادات الطبية قد دمرت.
- فقدان ضخم للدخل بسبب الدورات الزراعية المتقطعة واضطرابات أخرى أعاقت الحياة الاقتصادية.

[٣] هاركر، جون، "الأمن البشري في السودان: تقريربعثة التقييم الكندية"، أوتاوا، يناير ٢٠٠٠، ص ١٥

[٤] للإطلاع على نسخة تصريح غيرهارت بوم، آذار/مارس ٢٠٠١، أنظر:
(http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/0/072FE7F713DE0F4FC1256A29002A3757?opendocument accessed May 28, 2008).

- ضرر معنوي وفرص ضائعة لا يمكن إحصاؤه، يشمل العمالة والتعليم والمنافع الاجتماعية.

**هل للضحايا الحق في الحصول على تعويض؟**

تعتقد **إيكوس** أن الإجابة يجب أن تكون بنعم. المادة ٤(٥) من إتفاقية السلام الشامل في السودان (إ س ش) والمادة ٨(٥) من دستور البلاد الانتقالي تنشئان حقا محددا في الحصول على تعويض: "الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم من قبل عقود نفطية يحق لهم الحصول على تعويض. وعلى ضوء إنشاء هذه الانتهاكات عبر الاجراءات القانونية الواجبة يكون على أطراف عقود النفط، مسؤولية تعويض الأشخاص المتضررين إلى مدى الضرر الذي تسببوا فيه." وعلاوة على ذلك، فإن هناك مبدأ راسخ في القانون الدولي يؤكد بأن للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم ولحقت بهم أضرار نتيجة لذلك، الحق في الانتصاف والجبر. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة صراحة هذا الحق لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.[٥]

**"ووفقا لإتفاقية السلام الشامل، فإن للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم من قبل عقود النفط الحق الحصول على تعويض. ومع ذلك، لم يتخذ أي إجراء لتعويض ضحايا مثل هذه العقود المنصوص عليها في اتفاق إقتسام الثروة."**
مراقب إتفاقية السلام الشامل، بعثة الأمم المتحدة في السودان، آذار / مارس ٢٠١٠.[٦]

**هل تم تعويض الضحايا بشكل كامل؟**

لا. حتى الآن، فإن حكومة السودان وأعضاء كونسورتيوم **لوندين** لم يقوموا بدفع التعويض بموجب إتفاقية السلام الشامل للخسائر الجسيمة التي تم وصفها في هذا التقرير. في عالم مثالي ، يبدأ الأفراد الضحايا بتقديم دعاوى القانون المدني و يتعين على الأطراف المسؤولة قانونا الإمتثال لأوامر المحكمة بدفع التعويض. ولكن، فإن الوصول إلى العدالة في السودان ضعيف. لا يمكن لمعظم الناس في المربع ٥أ، يتكفلوا بدفع أجرة محام أو بدء إجراءات قانونية. أضف إلى ذلك، فإنه لا يوجد نظام قضائي يعمل بشكل كامل في جنوب السودان كما أن المحاكم القليلة الموجودة لا تملك الموارد اللازمة لهذه المهمة الضخمة.

**"لم يتم تعويض أحد، وإذا فعلوا ذلك، سيكون جيدا لأن الجميع تواق على الحصول عليها بسبب خسارتهم الكبيرة."**
شول دينق داكر، رئيس مفوضية الأراضي، ولاية الوحدة ، نيسان / أبريل ٢٠٠٧.[٧]

**ما هي أهمية التعويض؟**

بادئ ذي بدء ، لأن حقوق الضحايا يجب أن تحترم. ثانيا، لأنه لا يمكن تحقيق أي سلام دائم ما لم يتم النظر المحاسبي لجرائم الماضي وأن تكون العدالة تم تحققت. ينبغي ألا يكون هناك المزيد من الحروب على النفط في السودان. لقد ناقش أطراف إتفاقية السلام الشامل الترتيبات اللازمة لإدارة مستقبل صناعة النفط، وهذه ينبغي أن تشمل التعويضات، ويتوجب على شركات النفط وحكومات بلادها أن تلعب دورا رئيسا في تحقيق ذلك.

وعدت إتفاقية السلام الشامل بالكثير مما هو مهم جدا للشعب: تلبية إحتياجات المناطق المتأثرة بالحرب، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وإصلاح المظالم التاريخية التنمية غير المتوازنة بين المناطق المختلفة، والتعويض عن مظالم الماضي. الكثير من هذا لم يتحقق بعد، ولن يتم التوصل إليه قبل إنقضاء أمد إتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠١١. أشار الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ على أن أي فعل أو امتناع عن فعل متعلق بأحكام إتفاقية السلام الشامل قد يكون له عواقب وخيمة لمستقبل السودان. "إن السكان، ولا سيما في الجنوب وفي المناطق الحدودية، في حاجة ماسة لرؤية فوائد ملموسة من السلام والاستقرار اللذان أنشئا بموجب إتفاقية السلام الشامل. إن الإستياء المتزايد سيولد حتما مخاطر عدم الاستقرار.[٨] يعتبر الفشل في تعويض السكان في مناطق إنتاج النفط عاملا حاسما في هذا الصدد. ومن شأن عملية التعويض الذي سوف ينصف ضحايا إستغلال النفط ويهدف الى تهيئة الظروف لتحقيق المصالحة والتسامح، أن يحقق عوائد السلام الحاسمة ويساهم في خلق بيئة تشتد الحاجة إلى الثقة والطمأنينة فيها في المناطق المنتجة للنفط وما وراءها.

**ما هوالدليل لدينا؟**

هنالك تقاريرعامة عديدة توفر وقائع مفصلة عن الفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين في وحول منطقة مربع ٥أ في السودان خلال ١٩٩٧-٢٠٠٣. إضافة إلى ذلك، فقد استعرضت **إيكوس** الوثائق المقدمة في الدعوى لدى المحكمة الجزئية للمنطقة الجنوبية في نيويورك ("الكنيسة المشيخية في السودان، وآخرون ضد شركة تاليسمان للطاقة وجمهورية السودان" الدعوى المدنية رقم ١ سي في ٩٨٨٢)، والتي تشمل تقارير تاليسمان الأمنية، وشهادات من قادة مليشيات ممن كانوا ناشطين بالمنطقة وقتئذ، فضلا عن أوامر الجيش كي لإبعاد السكان بالقوة بعيدا عن مناطق النفط. صارت هذه الوثائق علنية فقط بفضل إجراءات المحكمة الأمريكية. ليس هناك إيحاء بأن تكون هذه الوثائق متاحة للكونسورتيوم في ذلك الوقت.

---

[٥] مكتب المدوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة " المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي" ، قرار الجمعية العامة 60 / 147 ، 16 ديسمبر 2005.

[٦] بعثة الأمم المتحدة في السودان "مراقب اتفاق السلام الشامل" ، المجلد 6 ، العدد 52 ، آذار / مارس 2010 ، ص 17.

[٧] شول دينغ داكر في "التعويضات اللازمة للنزوح بسبب شركة النفط " ، Gurtong الأخبار عامة، 15 أبريل 2007 ، http://www.gurtong.org/ResourceCenter/weeklyupdates/wu_contents.asp؟wkupdt_id=726؟

[٨] مجلس الأمن، " تقرير الأمين العام عن السودان"، 30 ،S/2009/61 يناير 2009 ، ص 15. أنظر: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/220/96/PDF/N0922096.pdf?OpenElement

إن المطالبة المدنية حول الأضرار ضد تاليسمان هي حاليا موضوع الإلتماس للمحكمة العليا في الولايات المتحدة بعد الفصل فيها من قبل المحاكم الأدنى.[٩] تعتقد **إيكوس** بأن الأدلة التي عرضت في هذه القضية تقدم نظرة قيمة ومتعمقة في صناعة النفط في السودان وقتئذ.

علاوة على ذلك، فإن **إيكوس** قامت بتكليف إختصاصي في تحليل صور للقمر الإصطناعي حول استخدام الأراضي الزراعية في المربع ٥أ قبل وخلال وبعد وجود كونسورتيوم **لوندين**، مما يدلل على أن توقيت عمليات كونسورتيوم **لوندين** وجهود الحكومة لتأمين الكونسورتيوم يبدو متزامنا مع انخفاض يصل إلى ٨٠٪ من استخدامات الأراضي الزراعية في أكثر المناطق كثافة سكانية من المربع ٥أ. عبر مقارنة أجريت لصور أرضية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، فقد صار بالإمكان ملاحظة التغييرات الجوهرية لأنماط إستخدام الأراضي والإستقرار، والتي أظهرت أن تحركات هائلة للسكان الهائلة قد بدأت بعد أن بدأ كونسورتيوم **لوندين** عملياته في عام ١٩٩٨ وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٢ بتدهور الأوضاع لحرب شاملة عندما قامت الحكومة السودانية بعمليات تأمين لأنشطة **لوندين** في مربع ٥أ.

**هل أعضاء كونسورتيوم لوندين متواطئون في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؟**

ترى لجنة الحقوقيين الدولية أن الشركات قد تكون متواطئة في جرائم دولية عند المساهمة في إرتكاب الجرائم؛ عندما يعلمون أو ينبغي أن يعلموا أن سلوكهم قد يكون من المحتمل أن يفضي لذلك؛ وعندما تكون لديهم علاقات وثيقة مع الفاعل الأصلي للإنتهاكات أو مع الضحايا. وكما أوضح البحث في هذا التقرير، فإنه طوال فترة الحرب في المربع ٥أ فإن الكونسورتيوم قد عمل جنبا إلى جنب مع مرتكبي الجرائم الدولية. مكنت البنية التحتية للكونسورتيوم ارتكاب جرائم من قبل الآخرين - على سبيل المثال، فقد أنشأ الكونسورتيوم جسرا استراتيجيا وطريقا كانت في متناول الجميع. كما مكنت البنية التحتية الإنتشار الجغرافي الواسع للجماعات المسلحة، ومكنت من الوصول إلى مجتمعات كانت معزولة سابقا على مدار السنة، ويسرت للقوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة للتهجير العنيف لمعظم سكان المربع ٥أ.

كان بالإمكان التنبؤ بحدوث التشريد العنيف والقتل وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات، لأنها سبق وأن وقعت في المناطق المتاخمة للنفط. آخذين في الاعتبار الكمية الوافرة من التقارير في ذلك الوقت، كان ينبغي أن يكون أعضاء كونسورتيوم **لوندين** على علم بالتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والتي وفرت جزئيا إحتياجاتهم الأمنية. رغم ذلك، فقد إستمروا في العمل مع الحكومة ووكالاتها وجيشها.

لهذه الأسباب، ودعما بالأدلة المقدمة في هذا التقرير، تعتقد **إيكوس**، أنه ومن خلال أنشطتهم فإن أعضاء كونسورتيوم **لوندين**، بحسب القانون الدولي، ربما أنهم متواطؤن مع آخرين في إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣. فوق ذلك، فإن **إيكوس** تعتقد بأن هناك بينات تتطلب التحقيق في ما إذا كان الكونسورتيوم قد قدم الدعم المادي لأجهزة الأمن التي شاركت في الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ما إذا كان أعضاء الكونسورتيوم مسؤولون مسؤولية جنائية عن هذه الجرائم الدولية أم لا هو أمر تبت فيه محكمة مختصة. وموقف **إيكوس**، مع ذلك، هو أن سلوكهم قد إنتهك قواعد القانون الدولي ومثيرا للإشمئزاز من الناحية الأخلاقية.

وحيث أنهم عملوا في مجال النفط في السودان منذ عام ١٩٩١، فقد عرفت **لوندين** البلد بشكل جيد عندما حصلت على الحق في إستكشاف وإنتاج النفط في جنوب السودان في ١٩٩٧. للأسباب المبينة في هذا التقرير، كان ينبغي على **لوندين** وغيرها من أعضاء الكونسورتيوم أن يكون على علم بأن عملياتهم كانت ذات أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لأطراف الحرب الأهلية وكان ينبغي عليهم أن يكونوا قادرين على التكهن بأن هذه ستصبح محورا رئيسيا للحرب الجارية. بحلول عام ١٩٩٧، كانت لحكومة السودان سجلا جيد التوثيق من عدم إحترام حقوق الإنسان، وممارسة التعذيب والقتل السياسي، رافضة تقديم المساعدة الإنسانية إلى سكانها، مستخدمة التهجير القسري كوسيلة للحرب ولتأمين العمليات النفطية. لضمان الأمن لكونسورتيوم **لوندين**، كانت حكومة السودان في حاجة للسيطرة على مساحة كبيرة أفلتت من الصراح لحد كبير حتى حينها. ومن المرجح لدرجة كبيرة أن ذلك يتطلب إستخدام القوة ضد المدنيين. كان ينبغي على أعضاء الكونسورتيوم أن يكونوا على علم بأن أنشطتهم من المرجح أن تشعل الحرب في المربع 5أ ، حرب من المرجح أن تكون هناك جرائم دولية قد أرتكبت فيها. كما أن وتتيح البنية التحتية التي أنشئت بواسطة الكونسورتيوم أو بتكليف منه مكنت القوات المسلحة من الوصول إلى سكان المناطق الريفية ومهاجمة المدنيين الذين يعيشون هناك. مكنت الغارات المسلحة والتهجير القسري للسكان الكونسورتيوم من استغلال الامتياز. ولكن، وبعد أن تمت مجابهة الكونسورتيوم بالتقارير التي أوضحت أن بنيته التحتية قدمت المساعدة وأن أنشطته حفزت التهجير القسري وجرائم دولية أخرى، فإن الكونسورتيوم عجز عن العمل.

وبسبب فشله في طلب ضمانات من الحكومة، والتي كان لها سجل حافل من عدم إحترام حقوق الإنسان، فقد توجب على الكونسورتيوم أن يحترم إلتزاماته القانونية الدولية عند تأمين عملياته، فإن **إيكوس** تعتقد أن أعضاء الكونسورتيوم قد وافقوا على مخاطره التواطؤ المحتمل لجرائم الحكومة.

[٩] في أكتوبر 2009 ، أكدت محكمة الإستئناف الأميركية في نيويورك فصل المحكمة الأدنى لعام 2006 في قضية المسؤولية التقصيرية ضد كالغاري، تاليسمان والتي مقرها ألبيرتا. "لم يؤسس المدعون لتواطؤ تاليسمان القاصد في انتهاكات حقوق الإنسان" أكدت محكمة الاستئناف في حكمها ذي ال68 صفحة. تم الطعن ضد هذا الحكم من قبل مقدمي الإلتماس بحجة أن الركن المعنوي للمساعدة والتحريض على حد سواء في مبادئ المسؤولية التقصيرية للقانون الاتحادي العام وبموجب القانون الدولي هو المعرفة وليس القصد. للحصول على النص الكامل لإلتماس 15 أبريل 2010 ، أنظر : http://www.reports-and-materials.org/Cert-petition-Talisman-case-15-Apr-2010.pdf

**"نحن نعمل دون النظر إلى المخاطر السياسية. ومن الصعب جدا صنع إكتشافات نفطية وتعدينية كبيرة، لأنه إذا حصرت نفسك في بلدان آمنة سياسيا فلن تحصل على فرصة. إنه مثل الإنطلاق في الماراثون بساق مكسورة. الشيء الوحيد المهم بالنسبة لنا هو أن ما نبحث عنه يمكن أن يكون كبير حقا. "**
أدولف لوندين، رئيس **لوندين** أويل ، آب / أغسطس ١٩٩٦.[١٠]

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير والأدلة التي تم إستعراضها في هذا التقرير توحي بأن هناك بينات تدعو للتحقيق في ما إذا كان الكونسورتيوم قد قدم الدعم المالي والمادي للأجهزة الأمنية التي كانت مسؤولة عن إرتكاب الجرائم الدولية والإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
تفسير **إيكوس** للقانون الوطني والدولي ذي الصلة واستنتاجاتها التي تأكدت بواسطة الخبير المستقل، البروفيسورة الدكتورة ليزبيث زيخفيلد.[١١]

تنكر **لوندين** انها إنتهكت قواعد القانون الدولي، أو أنها شاركت في أو كان يجب أن يكون لها علم بأي من الأفعال غير المشروعة التي تم توثيقها في هذا التقرير.

وفي ردها على هذا التقرير، أعلنت **لوندين** في نوفمبر ٢٠٠٨ أنها عملت و في جميع الأوقات وفقا لكل القوانين المعمول بها محليا ودوليا وأن عملياتها كانت وما زالت تجري بطريقة تتوخى أن يكون لها تأثير إيجابي على بلد وشعب السودان.

**أي الشركات تشكل جزءا من كونسورتيوم لوندين؟**
كونسورتيوم **لوندين**، والذي استثمر المربع ٥أ من شباط / فبراير ١٩٩٧ وحتى حزيران / يونيو ٢٠٠٣ ترأسه شركة النفط السويدية **لوندين** (ملكية ٤٠.٤٪)، والتي أصبحت **لوندين** بتروليوم في عام ٢٠٠١، وهي شركة قطاع خاص. الشركاء الآخرون في الكونسورتيوم هم شركة بتروناس كاريغاري الماليزية لما وراء البحار (٢٨.٥٪) وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة النفط الوطنية الماليزية العملاقة بتروناس. **أو إم في** للتنقيب (السودان) (٢٦.١٪)، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل من قبل الشركة النمساوية **أو أم في** التي تملك الدولة النمساوية ٣١.٥٪ من أسهمها. وسودابت المحدودة (٥٪)، وهي مملوكة بالكامل من قبل الحكومة السودانية.

**هل حقق كونسورتيوم لوندين ربحا؟**
حققت **لوندين** بتروليوم إجمالي أرباح صافية بلغت ٩٢.٦ مليون دولار في المربع ٥أ[١٢]. وحقق **أو إم في** ما يقدر بنحو ٥٥ مليون دولار[١٣] إجمالا، وبحلول منتصف عام ٢٠٠٣، باعت الشركتان الأوروبيتان أسهمها، وارتفعت القيمة السوقية لكونسورتيوم **لوندين** بما يقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

**هل تتحمل حكومات السويد والنمسا وماليزيا أي مسؤولية؟**
يطلب القانون الدولي من الدول منع حدوث إنتهاكات لقانون حقوق الإنسان وأن تصدر عقوبات على الجرائم الدولية في قوانينها الجنائية المحلية. حكومات أعضاء الكونسورتيوم الدولي الثلاث فشلت في التحرك بعد تلقيها مؤشرات موثوقة تفيد بأن القرارات التي أتخذت في أراضيها بدعوى إنتهاكات حقوق الإنسان، ومفاقمة الحرب، والمساهمة المدعاة بإرتكاب جرائم دولية. لقد تمت مخاطبتهم لإجراء تحقيق شامل في الإنتهاكات المزعومة لقواعد القانون الدولي من خلال شركاتها النفطية الوطنية وفشلها في كبح أو وضع حد لها.

---

[١٠] بيوركلاند،م. ولوندبرغ ، م. "الخطر يغوي مطاردة النفط عبر كل الحدود" (مترجمة) Svenska Dagbladet 5 أغسطس 1996 *ص* 29. . *(* Org. title and quote: Risker lockar till oljejakt över alla gränser: "Vi arbetar helt utan hänsyn till politisk risk. Det är så pass svårt att hitta olje- och gruvförekomster av stor storlek, att om man dessutom ska begränsa sig till länder som är politiskt säkra har man inte en chans. Det är som att starta ett maratonlopp med ett brutet ben. Det enda som är viktigt för oss är att det vi letar efter kan bli riktigt stort.*")*.

[١١] بروفيسور دكتورة ليزبيث زيخفيلد أستاذة القانون الإنساني الدولي في جامعة لايدن ، وعضو في لجنة رابطة القانون الدولي للتعويضات لضحايا الحرب وشريكة في مكتب المحاماة أمستردام بوهلر فرانكين كوبة واينخاردن

[١٢] "نتج عن هذه الصفقة و بعد الخصم الضريبي لشركة لوندين بتروليوم (بالكرون السويدي) 720 مليون كرون، من أصل مجموعة صافي من الأرباح قدره 930 مليون كرون و تبين بشكل واضح القيمة التي يمكن إنتاجها عن طريق الإستكشاف و الحفر الناجح." من التقرير السنوي لشركة لوندين بتروليوم، 2003, 2003 http://www.lundin-petroleum.com/Documents/ar_2003_e.pdf accessed May 28, 2008

[١٣] **أو إم في، " أو إم في** على الطريق في عام 2004 : التقرير السنوي" ، 110ص. 110

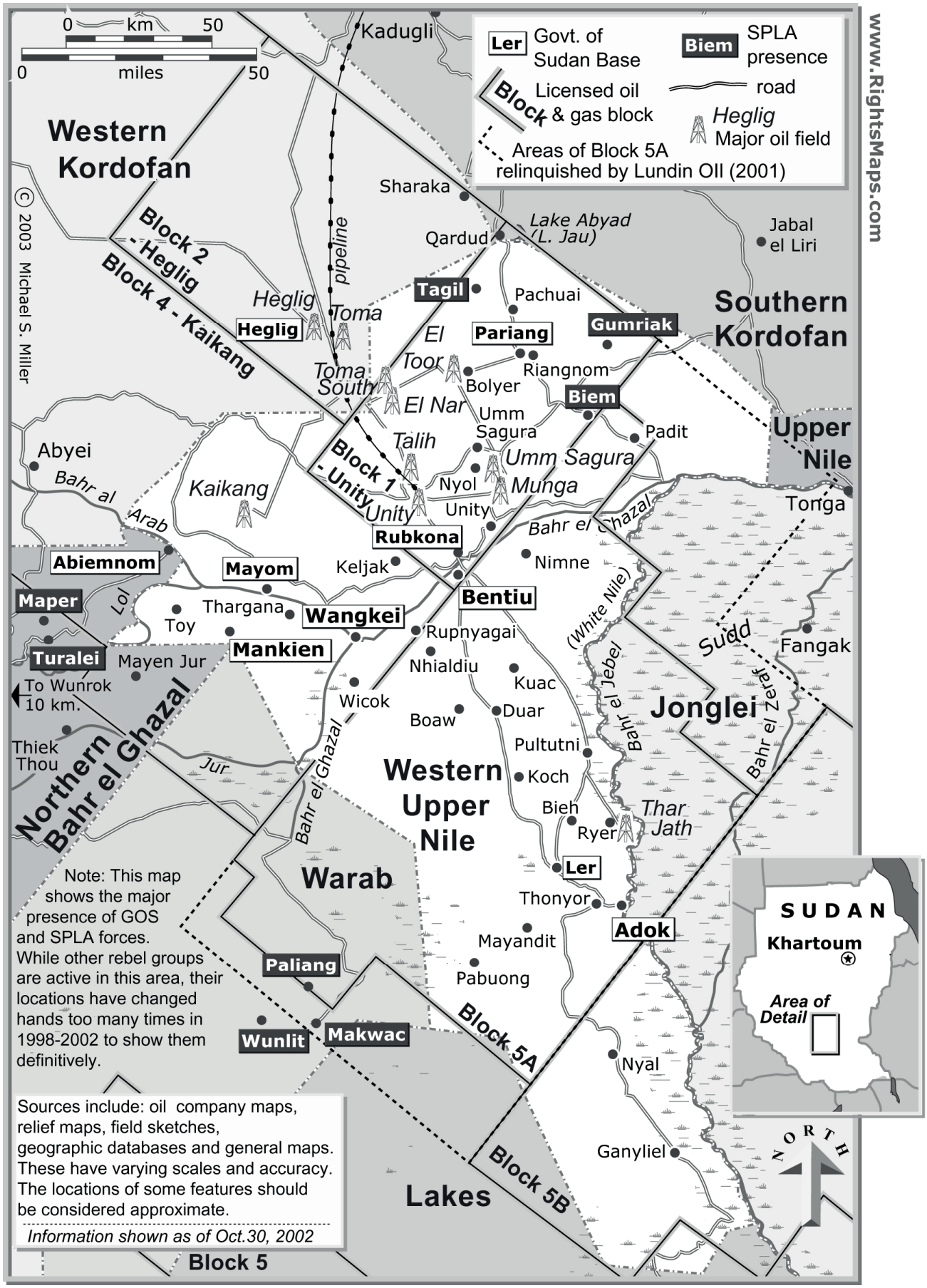


الكتلة A5، جنوب السودان.

*المناطق الأولية للمجموعات العرقية الرئيسية في وبالقرب من ولاية الوحدة، جنوب السودان.*

# ١. الأرض و الناس

**الجغرافيا**

منطقة الإمتياز النفطي مربع ٥أ هي جزء من المنطقة الغنية في النفط في ولاية الوحدة[١٤] في جنوب السودان، بالقرب و إلى الجنوب الشرقي من منطقة الإمتياز النفطي مربعات ١ و٢ و٤. تمتد الولاية من شمال بحر الغزال المتاخمة لجبال النوبة، و يحدها من الشرق نهر بحر الجبل و نهر بحرالغزال من الغرب. تقسم ولاية الوحدة إلى تسع مقاطعات : مايوم و روبكونا و بارينغ (سابقاً روينج) و لير و غويت و كوتش و ابيمنوم و مايندیت و باينجيار. و عاصمتها بينتيو.
معظم الأرض في ولاية الوحدة هي أرض سوداء قطنية، تربة كثيفة شبيهة بالصلصال و التي تصبح بلزوجة الغراء السميك عندما تبتل. تتاخم المنطقة النيل الأبيض مشكلة منطقة مستنقعات هائلة.[١٥]

مربع ٥أ هو جزء من التشكيل الأرضي السهلي المستنقعي الهائل للغرب من النيل الأبيض و بمساحة إجمالية 29,885 كيلوم متر مربع. يضم مربع ٥أ مقاطعات جويت و كوخ و لير و مايندیت و أجزاء من روبكونا و مايوم و بارينغ. جزء من مربع ٥أ يقع خارج ولاية الوحدة (في ولاية جونغلي في الشرق و ولاية واراب في الجنوب الغربي)، حيث لا تجري أي أنشطة نفطية. يضم القطاع عدة بلدات صغيرة و أهمها نيمني و نهيالديو و دوار و و بوو و كوتش و كواك و لير و ادوك و ريير و روبنياغي.[١٦]

جيولوجياً، فإن الطبقات الأرضية في القطاع هي طبقات مشبعة بالنفط و هي إستمرار لحوض موغلاد. قبل قيام شركات النفط بتكليف شق طرق مناسبة لكل الأحوال الجوية، كان يوجد هناك فقط دروب ترابية خلال الموسم الجاف و لا يمكن الوصول إلى المنطقة خلال موسم المطر.

**السكان**

أكبر المجموعات الإثنية في ولاية الوحدة هما النوير و الدينكا مع وجود محلي أقل للبقارا و النوبا و الشيللوك. يسكن مربع 5 أ على وجه الحصر تقريباً من قبل النوير. و هم منقسمون إلى مجموعات فرعية متعددة. تنتمي المناطق الغنية بالنفط في مربع ٥أ لمجموعات البول و ليك و جاغي و جيكاني و دوك نوير. من الصعب التمييز بين المجموعات المختلفة و حتى بين النوير و الدينكا. تغيير الهوية هو أمر متكرر و كذلك الزواج المختلط.

**الإستخدام التقليدي للأرض في مربع ٥أ**

الناس في ولاية الوحدة هم فقراء للغاية من الناحية المادية. تعيش أجزاء كبيرة من السكان حياة مماثلة لحياة أسلافها. يمكن للتغييرات في بيئتهم الطبيعية أن تؤثر في قدرتهم على البقاء في مناطقهم الأصلية.

قبيلة النوير هم من المزارعين الرعاة و يعتمدون في بقائهم على رعي الماشية و الزراعة و الصيد. لقد طوروا وسائل معقدة للتكييف مع التضاريس القاسية و تقلبات المناخ.

تم تكييف نمط حياة النوير طبقاً للفيضانات المتكررة و جفاف الأرض.. في بداية الموسم الجاف ، في ديسمبر/يناير، تهاجر معظم المجتمعات للأنهر لرعي ماشيتهم. و يخيمون في مناطق المستنقعات و يطعمون ماشيتهم النباتات الغنية بالماء على طول الأنهر و الجداول (أراضي تغمر موسمياً بالمياه و تعرف أيضاً بإسم تويك)، و يقومون بالصيد. وفرت المنطقة التي أصبحت محل تركيز التنقيب عن النفط على طول النيل الأبيض في مربع ٥أ جداول مائية غنية (تويك) للجاغي نوير و قبائل أخرى من النوير.

تعود القبائل لمستوطناتها الدائمة في مايو/يونيو، في بداية موسم المطر، حيث يقومون بزراعة الذرة و المحاصيل الأخرى على التلال الرملية التي لم تغرقها المياه.
الوضع الغذائي غير مستقر في الفترة الأولى التي تسبق الحصاد الأول في يوليو، و تعرف هذه الفترة بإسم فجوة الجوع السنوية. في نهاية الموسم المطر، يبدأ سوق الماشية لمخيمات الماشية في مناطق التويك. يقوم الشباب بمرافقة الماشية للتويك، مع بعض النساء لحلب الماشية. أفراد العائلة الآخرين يبقون لحصاد المحاصيل حتى ديسمبر/يناير. هذا يجعل الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر أفضل فترة لتقييم شامل لإستخدام الأرض الزراعية، حيث يبدأ الرعي في التويك بينما ما زالت تزرع في منطقة مستوطنات الأراضي الرطبة(المستنقعات).

**المستوطنات**

عادة ما تتكون القرى/المستوطنات الريفية الدائمة في مناطق النوير و الدينكا من أكواخ من الطين و القش فوق مستوى الحد الأقصى للفيضان، و يعود الدينكا و النوير لهذه القرى خلال موسم المطر حيث يقومون بزراعة محاصيلهم. تتضمن المستوطنة النموذجية عدة إسر ممتدة و/ أو مجمعات. يتكون المجمع من عدد من الأكواخ الطينية التي تسمى نوكهول و التي تكون بشكل عام عبارة عن كوخ طيني من غرفة واحدة و سقف من القش- مع لواك و هو أكبر حجماً و معد لإسكان الماشية و غيرها من الحيوانات. الأكواخ الطينية المؤقتة التي تبنى في فترة الجفاف على طول النهر تغمر خلال الموسم الماطر. توجد المباني المبنية من الطوب في بينتيو و البلدات الأكبر.

[١٤] تاريخياً، عرفت الولاية بإسم ولاية النيل الأعلى لكن هذا التقرير يستخدم الإسم الأخير و الرسمي و الشائع لولاية الوحدة. لم نقم بإستبدال الإسم ولاية النيل الأعلى في الإقتباسات.

[١٥] في يونيو 2006 إعتبر السودان the Sudd marshes كمنطقة مستنقعات ذات أهمية دولية و تم إضافتها إلى قائمة رامسر للمستنقعات المحمية.
http://www.ramsar.org/archives/archives_bulletin060714.htm#sudan (accessed May 28, 2009)

[١٦] معظم القرى تحمل أسماء متعددة، عادة ما تستخدم تهجئات مختلفة.

*صبي من إحدى المجموعات المشردة، مايو ٢٠٠٢ .*

*©Nikolas Strand نيكولاس ستراند.*

# ٢. النفط و حرب السودان الأهلية

## ١.٢ نظرة عامة

المأساة الإنسانية التي تم الكشف عنها في إمتياز النفط مربع ٥أ من السودان بين الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ كانت جزءاً من صراع أكبر بين النخبة الحاكمة و المجموعات المهمشة إقتصادياً و سياسياً و إجتماعياً في جميع أرجاء البلاد. فمنذ الإستقلال عام ١٩٥٦ و حتى العام ١٩٧٢ و مرة أخرى بين الأعوام ١٩٨٣ و ٢٠٠٥ كان جزء كبير من السكان في حالة حرب مع الحكومة و خاصة في جنوب السودان.
جذبت المنطقة التي عرفت لاحقاً بإسم مربع 5 أ قبل إكتشاف النفط إهتمام ضئيل من الغرباء. فقد كان القتال في المنطقة محصوراً بالتنافس ضيق النطاق بين القبائل على الماشية و أراضي الرعي ، و ميزت بالغارات على الماشية خلال مواسم الجفاف . أصبح لمربع ٥أ أهمية إسترتيجية لكل أطراف الحرب عندما قام أعضاء مجموعة لوندين بتوقيع عقد مع الحكومة السودانية لإستغلال النفط في القطاع.

**المستثمرون الأجانب**
في أواخر السبعينات قامت الشركة الأمريكية تشيفرون بإستكشاف المنطقة في ولاية الوحدة التي أصبحت لاحقاً مربع ٥أ و إكتشفت هياكل جيولوجية ذات أمكانات عالية في المنطقة إلى الغرب من النيل الأبيض. قامت شركة تشفرون بحفر بئر جاف في بانغ على بعد ٥٠ كلم إلى الغرب من النيل الأبيض و بنفس المسافة جنوب بينتيو. قامت الشركة بإيقاف جميع عملياتها بعد مقتل 3 موظفين من موظفي الشركة في فبراير ١٩٨٤.
كانت الأجزاء الشمالية من ولاية الوحدة، و بشكل بارز المربعات ١ و ٢ و ٤ مسرحاً لصراع و تهجير قسري منذ منتصف الثمانينات[١٧]. كانت العمليات في هذه المربعات تدار من قبل شركة النيل الكبرى لعمليات البترول ((GNPOC ، المملوكة من تاليسمان للطاقة أي ن سي. الكندية (٢٥%، من العام ١٩٩٨ و حتى العام ٢٠٠٢ عندما تم باعت حصتها لشركة ONGC Videsh Ltd الهندية و شركة الصين الوطنية للنفط (CNPC 40%) و بيتروناس ناشيونال بيرهاد الماليزية (Petronas 30%) و الشركة السودانية المملوكة من الدولة سودابيت المحدودة (Sudapet 5%).[١٨]

قامت آعضاء مجموعة لوندين في فبراير من العام ١٩٩٧ بتوقيع إتفاقية التنقيب و الإنتاج المشترك (EPSA) مع الحكومة السودانية لإمتياز نفط مربع ٥أ. أصبحت الشركة النفطية الدولية (IPC)، المملوكة كلياً و بشكل فرعي من قبل شركة لوندين للنفط أ ب، المشغل أو الشريك الرئيسي مع حصة ٤٠.٤% من الأسهم في مربع ٥أ. كانت الشركات الأخرى في المجموعة هي : الشركة الماليزية بيتروناس كاريغالي للتنمية فيما وراء البحار (تملك ٢٨.٥% من الأسهم) و OMV السودان للتنقيب (تملك ٢٦.١% من الأسهم) شركة فرعية مملوكة بشكل كامل للشركة النمساوية OMV AG و شركة سودابت المحدودة (٥% من الأسهم) و المملوكة بشكل كامل من قبل الحكومة السودانية. لم يجذب مربع 5 أ الكثير من الإهتمام العسكري حتى ذلك الوقت. كانت هذه المناطق جنوب نهر بحر الغزال حتى ذلك الوقت ذات أهمية ضئيلة من الناحية العسكرية و شهدت القليل من العمليات العسكرية و التهجير. تغير هذا الوضع بالتدريج عندما قامت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول بالتفاوض مع الحكومة خلال منتصف التسعينات ، لبناء خط أنابيب نفطي من هيغ ليغ إلى بور سودان. تظهر تقارير وكالة المعونة المسيحية و منظمة أطباء بلا حدود (MSF) و منظمة هيومان رايتس ووتش (HRW) أنه بعد العام ١٩٩٧، عندما وقعت مجموعة لوندين إتفاقيتها للتنقيب والإنتاج المشترك، أصبحت العمليات النفطية جنوب بحر الغزال مسرح العمليات المركزية في الحرب الأهلية في السودان.[١٩]

وقعت الحكومة السودانية في أبريل ٢٠٠٥ إتفاقية لتطوير حقول النفط في ثار جاث و مالا في مربع 5 أ مع شركة النيل الأبيض لعمليات البترول (WNPOC)، المشغلة من قبل بيتروناس كاريغالي لما وراء البحار س د ن ى ه د (٦٨.٨٧٥%) و شركائها ONGC Videsh Ltd (٢٤.١٢٥%) و سودابيت المحدوده (٧%). بدأ الإنتاج في يونيو ٢٠٠٦ بمعدل ٣٨ ألف برميل في اليوم. متوسط الإنتاج رسمياً في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ كان ٢٠.٠٥٧ برميل في اليوم.[٢٠]

[١٧] هيومان رايتس ووتش ، السودان، النفط و حقوق الإنسان، 2003 ص. 123-147.
[١٨] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 2 .
[١٩] وكالة المعونة المسيحية ، "الأرض المحروقة: النفط و الحرب في السودان، مارس 2001، أطباء بلا حدود " العنف و الصحة و الوصول للمعونات في ولاية الوحدة /غرب النيل الأعلي، السودان " أبريل 2002 و هيومان رايتس ووتش 2003.
[٢٠] وزارة المالية و الإقتصاد الوطني، " Petroleum DEC 2009"، ص. 1. http:// www.mof.gov.sd/img/e6230.pdf

# أعضاء مجموعة لوندين في مربع 5 أ، 1997- 2003

**شركة لوندين أ ب** هي شركة مستقلة للتقيب و إستكشاف النفط و الغاز مقرها في جنيف. أسست الشركة في العام 2001، في أعقاب الإستيلاء على شركة لوندين للنفط أب من قبل الشركة الكندية المستقلة تاليسمان للطاقة. يتم تداول أسهم لوندين بتروليوم أ ب في سوق ستوكهولم للأوراق المالية.

- الشركة الدولية للنفط (IPC)، شركة فرعية تابعه لشركة لوندين للنفط أ ب، دخلت السودان للمرة الأولى في العام 2001.
- حصل أدولف هـ. لوندين في يونيو2007 على 8,2% من أسهم أراكيس من خلال حصته في الشركة السويدية ساندز بوتروليوم أ ب ( Sands Petroleum AB) – و التي حصلت على حقوق تشيفرون في الأجزاء الشمالية من ولاية الوحدة.[٢١] إنضم أحد أفراد عائلة لوندين إلى مجلس إدارة شركة أناركيس للطاقة. تم الإستيلاء على إلإمتياز في مربعات 1 و 2 و 4 من قبل مجموعة النيل الأعظم للعمليات النفطية (GNPOC).[٢٢]
- بين الأعوام 1997 و 2003 إمتلكت الشركة الدولية للنفط (IPC) 40,375 حصة في مربع 5 أ في السودان.
- قامت شركة لوندين بتروليوم آ ب في يونيو 2003 ببيع مصالحها لشركة بيتروناس كاريغالي لما وراء البحار س د ن ى ه د بمبلغ 142,5 مليون دولار أمريكي مع الإبقاء على 24,5% من المصالح في مربع 5 ب. شركة لوندين بتروليوم هي صاحبة الحق الحصري في مربع 16 و هي منطقة متنازع عليها بين مصر و السودان. لا توجد حالياً أية أنشطة في مربع 16. إنطوت IPC في الشركة الأم لوندين للنفط أ ب.
- كان مجلس إدارة شركة لوندين بتروليوم أ ب يتكون من كل من كارل بيلدت و سي. أشلي هيبنستال و كاي هيبتارينتا و أدولف هـ. لوندين و إيان هـ. لوندين ، و لوكاس هـ. لوندين و ويليام أ. راند و ماغنوس أونغر.[٢٣]
- سجلت شركة لوندين بتروليوم أ ب ربح صافي قدره 141 مليون دولار أمريكي في العام 2007[٢٤] و 60 مليون دولار أمريكي في العام 2008.[٢٥]

**شركة OMV (السودان) للتنقيب GmbH هي مملوكة بشكل فرعي و بنسبة 100% من قبل الشركة النمساوية** OMV Aktiengesellschaft. يتم تداول أسهم الشركة الأم OMV في الأسواق المالية في فيينا و ميونيخ و فرانكفورت. مقر شركة OMV AG يقع في فيينا.

- شركة OMV AG هي أكبر الشركات الصناعية النمساوية المدرجة. و كمجموعة رائدة في مجال النفط و الغاز في وسط أوروبا، فهي ناشطة في مجال التكرير و التسويق في 13 دولة. و في مجال التنقيب و الإنتاج فالشركة ناشطة في 21 بلداً في 5 قارات.
- كان مجلس إدارة الشركة في العام 2002 يتكون من كل من : وولفغانغ روتينستورفر و جيرهارد رويس و ديفيد سي. ديفيس و هيلموت لانغانغر.[٢٦]
- أنهت شركة OMV بيع مصالحها في مربع 5 أ و 5 ب في السودان لشركة ONGC Videsh Ltd الهندية بمبلغ 105,6 مليون يورو و سجلت أرباح إجمالية صافية 48,37 مليون (حوالي 55 مليون دولار أمريكي) من مغامرتها السودانية.[٢٧] لم تعد الشركة ناشطة في السودان بعد ذلك.
- حققت شركة OMV AG أرباح صافية عن عملياتها في العام 2007 بلغت 1,579 مليار يورو[٢٨]، و وصل حجم الأرباح في العام 2008 إلى 1,738 مليار يورو.[٢٩]

**شركة بيتروناس كاريغالي للتنمية في ما وراء البحار** هي مملوكة بشكل كامل من قبل شركة النفط التابعة لحكومة ماليزيا، بيرهارد الوطنية للنفط .

- حققت الشركة أرباح صافية بمبلغ 35,7 مليار رينغيت ماليزي عن السنة المالية 2008 المنتهية في 31 مارس 2008 و تحتل مركزاً بين أكبر و أثرى 500 شركة كبرى في العالم.
- في السودان، إستثمرت الشركة في ديسمبر 1996، في مشروع مجموعة النيل الكبرى لعمليات البترول (GNPOC) في مربعات 1 و 2 و 4 (30%) ، و دخلت مربع 5 أ في 1997 (28,5%).
- اصبحت بيتروناس أكبر مالك في مربع 5 أ (68,875%) عندما قامت بشراء أسهم شركة لوندين بتروليوم في يونيو 2003. و تمتلك الشركة أيضاً حصصاً في مربعات 3 و 7 (40%) و مربع 8 (77%) مربع 15 (35%). و بالتالي فإن الشركة تلعب دوراً رائداً في صناعة النفط في السودان.
- حققت مجموعة بتروناس أرباحاً صافية بقيمة 12,9 مليار دولار أمريكي[٣٠] في العام 2007 و في العام 2008 وصل ربحها الصافي إلى 10,6 مليار دولار أمريكي.[٣١]

**سودابت (شركة بترول السودان المحدودة)** : إسست في العام 1997. و هي مملوكة بشكل كامل لوزارة الطاقة و التعدين، و قد تأسست بموجب قوانين الموارد النفطية في الجمهورية السودانية. تملك الشركة حصص دنيا في كل مربعات السودان النفطية بما فيها مربع 5 أ.

- لا تقوم سودابت بنشر تقارير مالية.

---

[٢١] " ساندز تبيع حصص أراكيس" إقتصادي نفطي ، 30 يونيو 1997.
[٢٢] " تاليسمان تشتري أراكيس" ميدل ايست ايكونوميك دايجست ، أكتوبر 19 ، 1998.
[٢٣] لوندين بتروليوم " التقرير السنوي 2002" ص. 16-17.
[٢٤] لوندين بتروليوم ، " تقرير نهاية السنة 2007" 20 فبراير 2007.
(http://www.lundin-petroleum.com/Press/pr_corp_20-02-08_e.pdf (accessed October 30, 2008).
[٢٥] لوندين بتروليوم ، " تقرير نهاية السنة 2008" 18 فبراير 2008www.lundin-petroleum.com/Documents/qr_4_2008_e.pdf
[٢٦] OMV " تقرير OMV السنوي 2002" ص.9.
[٢٧] عبد.،ص.110 الحاشية 1، OMV " تقرير OMV السنوي 2004" تقرير يناير- ديسمبر و الربع الرابع 2008", 25 فبراير، 2009, ص. 1
[٢٨] OMV " التقرير السنوي 2007" ص.54
[٢٩] OMV " تقرير الفترة يناير – ديسمبر و الربع الرابع 2008" 25 فبراير 2009، ص.1
[٣٠] باتروناس " عرض إعلان النتائج 2007"
http://www.petronas.com/internet/corp/centralrep2.nsf/f0d5fd0d9c25fbdd48256ae90025ee04/2b3caac313db597148256be60015256c/$FILE/Financial_highlights_FY2007.pdf
[٣١] " عرض إعلان النتائج2008" بيان باترونـاس الصحفي
http://www.petronas.com/internet/corp/centralrep2.nsf/f0d5fd0d9c25fbdd48256ae90025ee04/2b3caac313db597148256be60015256c/$FILE/FY2008%20Results%20Announcement%20-%20Presentation.pdf

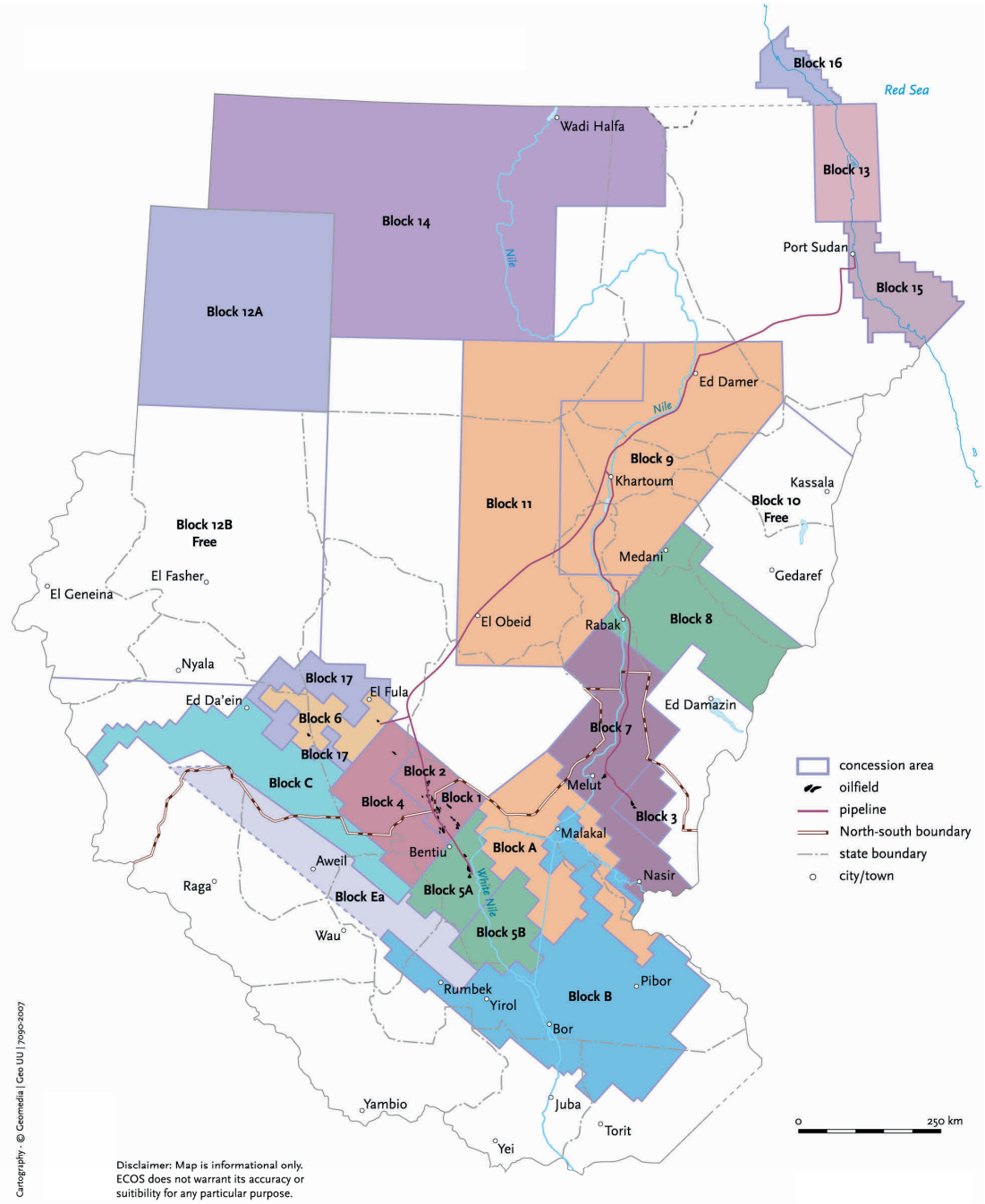


**Block 1,2,4, GNPOC**
- 40% CNPC
- 30% Petronas
- 25% ONGC Videsh
- 5% Sudapet

**Block 3,7, PDOC**
- 41% CNPC
- 40% Petronas
- 8% Sudapet
- 6% Sinopec
- 5% Al Thani

**Block 5A, WNPOC-1**
- 68,875 Petronas
- 24,125 ONGC Videsh
- 7% Sudapet

**Block 5B, WNPOC-2**
*10% awarded to GOSS; composition to be renegotiated*
- 39% Petronas
- 24,5% Lundin
- 23,5% ONGC Videsh
- 13% Sudapet

**Block 6, CNPCIS**
- 95% CNPC
- 5% Sudapet

**Block 8, WNPOC-3**
- 77% Petronas
- 15% Sudapet
- 8% Hi Tech

**Block 9,11, Sudapak I**
- 85% Zafir
- 15% Sudapet

**Block 10, Free**

**Block 12A, Qahtani & Others**
- 33% Qahtani
- 20% Ansan
- 20% Sudapet
- 15% Dindir Petroleum
- 7% Hi Tech
- 5% A.A. In.

**Block 12B, Free**

**Block 13, CNPC, Pertamina & Sudapet**
- 40% CNPC
- 15% Pertamina
- 15% Sudapet
- 10% Dindir Petroleum
- 10% Express Petroleum & Gas
- 10% Africa Energy

**Block 14, Petro SA**
- 80% Petro SA
- 20% Sudapet

**Block 15, RSPOC**
- 35% Petronas
- 35% CNPC
- 15% Sudapet
- 10% Express Petroleum & Gas
- 5% Hi Tech

**Block 16, Lundin**

**Block 17, Ansan**
- 66% Ansan
- 34% Sudapet

**Block A, Sudapak II**
- 83% Zafir
- 17% Sudapet

**Block B, Total**
- 32,5% Total
- 27,5% Kufpec
- 10% Sudapet
- 10% GOSS
- 20% open

**Block C, APCO**
- 65% Hi Tech
- 17% Sudapet
- 10% Khartoum State
- 8% Hegleig

**Block Ea, Free**

*الكتل النفطية في السودان (أوضاع ٢٠٠٧)*

## ٢.٢ حرب السودان الأهلية الثانية

إندلعت حرب السودان الأهلية الثانية في العام 1983 بعد إلغاء منطقة الحكم الذاتي و فرض الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد. و من بين أسباب إندلاع الحرب محاوف الناس في الجزء الجنوبي من البلاد بأن مصادرهم الطبيعية و بشكل خاص النفط و الماء ، سيتم الإستيلاء عليها من قبل الشمال و لن يحصلوا على شيء بالمقابل. كان أطراف الحرب الرئيسية حكومة السودان من جهة وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) بقيادة الدكتور جون قارانق دي مابيور.[٣٢]

إستخدمت حكومة السودان و منذ بداية التمرد إستراتيجية فرق تسد، و عملت بشكل ناشط على تعزيز الصراعات بين المجموعات الجنوبية. كان ذلك فعالاً في بعض الأحيان. فقد سببت الإنقسامات الداخلية خلال التسعينات سفك دماء هائل و مجاعة و أضعفت المقاومة الجنوبية و تدمير البنية التحتية الموجودة و أدى إلى صعود أمراء الحرب الأصليين. كانت الإمدادات للقوات المحلية- البقاره من الشمال و مجموعة مختلفة من المجموعات المعارضة لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية الحكومة لمكافحة التمرد. البقاره هي مجموعات الرعاة المالكين للماشية والناطقين بالعربية من غرب السودان، بما في ذلك المجموعات العرقية الميسيريا والهمر من جنوب كوردفان والريزيقات من جنوب دارفور. كانت إستراتيجية الحكومة تهدف إلى الحد من الدعم لقوات التمرد عن طريق سوق السكان التي يعتبر أنهم متعاطفين مع حركة التمرد إلى مناطق تحت سيطرة الحكومة مثل بينتيو إلى الشمال أو إلى أقصى الجنوب بعيداً عن المناطق الإستراتيجية.[٣٣]

**الدمار و التهجير في مربعات 1 و 2 و 4**

سيطرجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان على معظم ولاية الوحدة، بإستثناء عدد من البلدات التي كانت تحت سيطرة الحكومة و عدة حقول نفط إلى الشمال من بينتيو و منطقة البو نوير إلى الغرب، و التي كانت أراضي القائد باولينو ماتيب نهيال و هو نفسه كان من قبيلة البول نوير. دخل جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بمفاوضات سلام واعدة مع الحكومة في العام 1988، لكنها أحبطت بسبب إنقلاب عسكري إسلامي أطاح بالحكومة في العام 1989. رغبت الحكومة الإسلامية الجديدة بإخراج الحركة الشعبية لتحرير السودان من حقول النفط في مربعات 1 و 2 و 4.

بدأت الحكومة بتدمير القرى القريبة من مواقع النفط حول هيغ ليغ و بينتيو بالإعتماد بشكل قوي على القوات الغير النظامية للبقارة و قوات النوير التابعة للقائد باولينو ماتيب.

مثلت هذه الهجمات بداية حملة الحكومة للتفريغ القسري للمناطق الغنية في السودان في ولاية الوحدة.[٣٤]

رأى القادة الجنوبيون في ذلك الوقت علاقة قوية بين التهجير و بين النفط. فقد كتب أبيل أليير، الرئيس السابق لحكومة إقليم جنوب السودان ، في كتابه في العام 1992: "*كان دور النفط في سياسات الجنوب-الشمال قد شهد تطوراً عندما بذلت تشيفرون محاولات منسقة لدعم أنشطة ميليشيا المراحلين القادمة من جنوب كوردفان و ذلك لتأمين حماية حقوق النفط في مجلس منطقة بينتيو و ذلك لجعل مزيد من التنقيب و الإستغلال ممكناً. كل مناطق حقول النفط كانت عملياً قد أخليت من المدنيين في الأعوام 1985-1986: البعض (من المدنيين) عاد للمنطقة تحت حماية الحركة الشعبية لتحرير السودان.*"[٣٥]

**الإنشقاق في جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان**

إنشق جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام 1991 و ذلك عنما وقف ثلاثة من قادتها الرئيسيين و قواتهم ضد قيادة الدكتور جون جارانج. إثنين من هؤلاء القادة كانوا من النوير، الدكتور ريبك ماخار تيني دورغون، القائد المنطقة في جيش تحرير السودان في ولاية الوحدة و القائد جوردون كونج تشوول من الناسير، شرق جيكاني. القائد الثالث، لام أكول كان سياسي بارز من شيليلوك. كان ينظر للإنشقاق على أنه بين إتجاهات عرقية. أنشأ الدكتور ريك ماخار حركة التمرد الإنفصالية الجنوبية و التي عرفت حتى العام 1994 بإسم جيش حركة استقلال جنوب السودان (SSIM/A). كانت الإشتباكات بين قوات الدكتور ريبك ماخار و جيش تحرير السودان و ذلك حسب منظمة هيومان رايتس ووتش دائمة و دموية و لا توفر المدنيين. حصل هذا الفصيل على إمداداته من الأسلحة و الذخائر من قبل الحكومة السودانية بدءاً من العام 1991. من العام 1991 و حتى العام 1999 لم تهاجم قوات الدكتور ماخار أبداً من قبل أي قوات تابعة للحكومة.[٣٦]

بعد ثماني سنوات من تعليق عملياتها في السودان، و في العام 1992 قامت الشركة الكندية تشيفرون ببيع حقوقها في مربعات 1 و 2 و 4 للشركة الكندية أراكيس للطاقة و للشركة السودانية الحكومية للنفط. و لضمان الوصول لحقول النفط في هذه المربعات كثفت الحكومة من هجومها العسكري في هذه المنطقة، مطاردة السكان من أراضيهم ذلك بالإضافة إلى إتباع سياسة تقسيم و شراء الزعماء المسيطرين على مناطق إستراتيجية. بحلول ديسمبر 1993 كانت المنطقة حول هيغ ليغ بالفعل شبه مهجورة.[٣٧]

---

[٣٢] جونسون، دوغلاس هـ، " الأسباب الجذرية لحروب السودان الأهلية" بلومينغتون: جامعة إنديانا ، 2003، ص. 59-90.. 59-90.

[٣٣] هيومان رايتس ووتش (2003) ، ص. 154، 191-194.

[٣٤] جونسون (2003) ، ص. 163 و هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 134- 144.

[٣٥] إبيل أليير ، جنوب السودان:" الكثير من الإتفاقيات التي لم تحترم" ، الطبعة الثانية " إيثاكا برس، 1992، ص. 243.

[٣٦] هيومان رايتس ووتش (2003) ص. 155-159.

[٣٧] هيومان رايتس ووتش (2003) ص.161.

**لا للسلام، نعم للنفط**

شنت الحرب خلال هذه السنوات على قدم و ساق. التقدم في أراضي الخصم تحول بشكل روتيني إلى عمليات إغارة و نهب. معظم عمليات القتال حدثت بين القوات الجنوبية المتنافسة. توفرت سيولة مالية قليلة و حصل الجنود على رواتب قليلة أو لا شيء و عاشوا بشكل جزئي على حساب السكان. كان هناك دائماً نقص في كل شيء و التناحر الداخلي كان مزمناً. لم يكن لأي من جماعات النوير السيولة الكافية لشراء مؤن من الذخيرة. و لم يستطيعوا القيام بعمليات عسكرية دون دعم خارجي، الأمر الذي سهل للحكومة القيام برشوة قوات محلية معينة بالأسلحة و الذخيرة و النقود. تشرذم السلطة بين حركات التمرد أسهم في المزيد من التقلب في الإنتماءات للقادة المحليين و أتباعهم، و كلما زاد القتال كلما زادت إعتماديتهم على إحد المصدرين للأسلحة و الإمدادات: الحكومة و جيش تحرير السودان.[٣٨]

تحالف الدكتور رييك ماخار (جيش حركة إستقلال جنوب السودان) بشكل رسمي مع الحكومة السودانية في إبريل 1996 عن طريق توقيع ميثاق سياسي. القائد الأخر الوحيد الذي قام بتوقيع الميثاق السياسي كان القائد كيربينو كوانيين بول و هو القائد الأعلي السابق لجيش تحرير السودان من قبيلة الدينكا و الذي إنضم لقوات الدكتور رييك ماخار في العام 1993. نص الميثاق على إجراء إستفتاء " *لتقرير التطلعات السياسية للناس في جنوب السودان*".[٣٩] تم التوقيع على إتفاق الخرطوم للسلام في 21 أبريل 1997 من قبل الدكتور رييك ماخار و حكومة السودان، و التي تضمنت الميثاق السياسي.[٤٠] تم تغيير إسم جيش إستقلال جنوب السودان إلى قوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، و التي دمجت القوات الجنوبية الأخرى التابعة للموقعين الآخرين على الإتفاقية. و لكن إتفاقية الخرطوم للسلام كانت ضعيفة. فقد عارضها جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بقوة و الموقع الأساسي على الإتفاقية (حكومة السودان) لم تبدي أبداً أي إلتزام بتطبيقها.[٤١]

توفر الذخير كان عاملاً عسكرياً حاسماً في الحرب الأهلية في السودان. تلقت قوات دفاع جنوب السودان دعم ضئيل من راعيها ، الحكومة السودانية، و فقط عندما كانت تقاتل الجيش الشعبي لتحرير السودان.

كانت الحكومة تعلم جيداً بأن الأغلبية العظمى من النوير تعارض و بشراسة أي تأثير شمالي وكانت لا تثق بالجناح السياسي المرتبط بقوات دفاع السودان، الجبهة الديمقراطية المتحدة للإنقاذ (UDSF)، و التي تدعو إلى حق تقرير المصير للجنوب، وحسب هيومان رايتس ووتش إعتقد الدكتور رييك ماخار بإن إتفاقية سلام الخرطوم عنت بأن قوات دفاع السودان ستزود الأمن للمناطق النفطية، في إنتظار الإستفتاء على الإستقلال[٤٢]. و كما هو مبين بمزيد من التفصيل أدناه، فإن الحكومة آججت العداوة بين مليشيات النوير تحت قيادة القائد باولينو ماتييب و الدكتور رييك ماخار.[٤٣]

منحت إتفاقية الخرطوم للسلام حكومة السودان ما سعت إليه بشكل قوي: وصول آمن لحقول النفط في ولاية الوحدة المسيطر عليها من قبل قوات الدكتور رييك ماخار.[٤٤] فقد مكنت الحكومة من تقديم ولاية الوحدة كمنطقة سلام تحت سيطرة حكومة السودان، بالرغم من أن مناطق بالغة الأهمية كانت في الحقيقة تخضع لسلطة مجموعة من المجموعات المسلحة و التي كان ولائها لحكومة السودان تكتيكياً في أحسن الأحوال ، و معظمهم من غلاة الدعاة لإستقلال السودان. مكنت إتفاقية الخرطوم للسلام الحكومة أيضاً من الوصول إلى بعض المناطق الريفية من إمتياز شركة النيل الكبرى لعمليات البترول إلى الشمال من مربع 5 أ، ممكنة من توسيع تطوير النفط و تتمة بناء خط الأنابيب للشمال بإتجاه بور السودان.[٤٥]

حركت الحكومة وحدات من القوات المسلحة السودانية(SAF) و القوات الموالية ذلك خلال فترة أشهر من توقيع إتفاقية السلام إلى منطقة حقول النفط إلى الشمال من بينتيو و إنتظرت الفرص المناسبة لإذكاء نار الصراعات الداخلية بين النوير.[٤٦] حرب ستحبط الإنجاز الرئيسي لإتفاقية الخرطوم للسلام: الإستفتاء حول الحكم الذاتي في الجنوب.

---

[٣٨] جونسون (2003) ص. 94- 100 و 114- 118.

[٣٩] "ميثاق 1996 السياسي" 10 أبريل 1996 (http://www.incore.ulst.ac.uk/services/cds/agreements/pdf/sudan1.pdf (accessed May 28, 2008.

[٤٠] إتفاقية الخرطوم للسلام في العام 1997 سميت كذلك بإسم إتفاقية السلام للسلام. بالإضافة للدكتور ماخار فقد وقع الإتفاقية كل من القائد كيروبينو كوانين، من المجموعة المنشقة عن جيش تحرير السودان في بحر الغزال و القائد كواك ماكوي مايار (مجموعة إستقلال السودان، دينكا من أويل) و الدكتور تيسفوهيس أوتشانج لوتي (قوة الدفاع الإستوائية) ، صاموئيل أرو بول (سياسي معارض من حنوب السودان و ينتمي إلى إتحاد الأحزاب الإفريقية في السودان (USAP) أروك ثون أروك كونغور ( منشق عن جيش تحرير السودان، مجموعة بور، دينكا من بور) . غاب، س. " الحرب الأهلية و عملية السلام في السودان: وصف موجز"، السودان و مؤسسة السلام، ملف رقم . 13 ، لندن، 1997، ص. 5.

[٤١] جونسون (2003) ص. 123.

[٤٢] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 174/175

[٤٣] يوك يوك مادوت و شارون هاتشينسون، " حرب السودان الأهلية الطويلة و عسكرة الدينكا و النوير" جامعة لويولا ماريماونت، لوس أنجلوس، و جامعة ويسكونسين- ماديسون، 1999) ، ص. 8، و تقرير هيومان رايت ووتش (2003) ص. 172-176 .

[٤٤] جونسون (2003)/ ص. 123- 124، 163 و تقرير هيومان رايت ووتش (2003) ص.71.

[٤٥] جاغنون، جورجيتا، و جون ريل، " تقرير حول التحقيق في تطوير النفط ، الصراع و التهجير في منطقة أعالي النيل الغربي، السودان" أكتوبر 2001. ص. 20.

[٤٦] يوك و هتشنسون (1999)، ص. 8-9.

**الإقتتال الداخلي بين النوير**

ضمت قوات دفاع جنوب السودان رسمياً قوات القائد باولينو ماتييب، و التي كانت قد إنضمت رسمياً لقوات الدكتور رييك ماخار في العام 1991، و لكنه ظل حريصاً على توسيع نفوذه خارج مناطق البول نوير.

إحتدم التوتر مباشرة بعد توقيع إتفاقية الخرطوم للسلام بين الجانبين حيث كان للجانبين مرشحيهم الذين تنافسوا على منصب حاكم ولاية الوحدة. نجح مرشح الدكتور رييك ماخار تابان دينغ غاي في الحصول على منصب الحاكم و ذلك في ديسمبر من العام 1997. إستغلت الحكومة هذا التنافس لإشعال الإقتتال العرقي بين النوير.[٤٧]

شكلت قوات باولينو ماتيب، الحاصل على رتبة لواء في ذلك الوقت. ثقل موازن للحكومة لمنع قوات الدكتور ريك ماخار من السيطرة على حقول النفط. فقد أثبتوا جدارتهم في الحملات في مناطقهم و ضد الدينكا في مربعات 1 و 4. فقد أصبحوا قوة موالية إضافية، فبكونهم معتمدين على الحكومة للحصول على السلاح و الدعم المادي و التجنيد الإجباري لملئ الصفوف و بما في ذلك القصر. فقد أصبح يمكن الثقة بهم الأن لخدمة الحكومة في تطلعها للسيطرة على أراضي ليك و جيكاني و الجاغي نوير. أظهرت الحكومة و شركات النفط على أنها مظهر من مظاهر الصراع التقليدي بين القبائل، بالرغم من حقيقة أنه تم إستعمال طائرات مروحية مقاتلة في القتال و المدفعية و الدبابات و قاذفات و ناقلات للجند.[٤٨]

[٤٧] جونسون (2003)، ص. 123- 124

[٤٨] الأمن ، ثبت أنه بعيد المنال. توفر السلاح و إنقسام القبائل إلى فصائل مختلفة ساهمت في جعل الوضع متفجراً" من : باتروتش، ص. 4. أنظر أيضاً ص.9. " خلال فترة البناء [1991-2001]، وقع عدد من الحوادث الأمنية ، و لكنها كانت بسبب رئيسي بسبب القتال بين الفصائل المتمردة" من: لوندين للنفط في السودان،ص.3. أنظر أيضاً هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 192.

©Sven Torfinn/ Hollandse Hooge سفين تورفين

*نساء يحملن متاعهنّ ويغادرن المنطقة باتجاه مناطق آمنة، ريبر، مايو ٢٠٠٢ .*

# "لا نستطيع العودة، الشركة هناك"

إسمي ماري خاباك و انا من ولاية الوحدة في غرب النيل الأعلى، من مقاطعة كوخ، من منطقة إسمها ثار جاث. إنها السنة السادسة منذ تم ترحيلنا. قريتي كانت عبارة عن مجتمع كبير مكون من 28 عائلة . تم ترحيل الجميع. ما زلنا نعيش في المكان الجديد، جوك.

لقد تزوجت في سنة 1987. لدي عائلة كبيرة، زوجي لديه زوجة أولى مع 7 أطفال ، أنا لدي 5 أطفال. نعيش معاً مع جدة زوجي.

قبل أن نغادر جاء إلينا إناس و تحدثوا معنا و أخبرونا أننا يجب أن نغادر ثار جاث لأنه مكان خطير. بدأ الناس لدينا بالشجار و أخبروهم أننا لا نريد أن نذهب. لكنهم أخبرونا إننا إذا لم نذهب سنموت و ستموت جميع أبقاركم. نستطيع أن نعطيكم مكاناً جديداً، قالوا. حينها جاء المفوض [هيئة حكومية محلية] و تكلم معنا و نحن صدقناه و تركنا المكان. ذهبنا للمكان الذي أرانا إياه المفوض. مشياً، لقد أخذ ذلك 3 ساعات.

هذا المكان ليس جيداً لنا. يسمى جوك. إنه مليئ بالمياه. و هو موحل جداً عندماً يأتي المطر. إنه ليس جيد للناس أن يبقوا هنا. هناك الكثير من البعوض. أكثر من 200 شخص تم نقلهم إلى هذا المكان.

فقدت عائلتي 2 لواك و 3 توكهول. لقد فقدنا 50 بقرة خلال الإنتقال، بعضهم مات و بعضهم كان قد فقد خلال الرحلة. و حتى الأن ما زال صدري يؤلمني من حمل كل تلك الأشياء، بعض الأشياء على رأسي، و على ظهري و في أيدي.

لقد فقدنا الكثير من الأشياء، لقد زرعنا أشجار و الحبوب للمحاصيل، لقد فقدناهم جميعهم.

لقد قمنا بزراعة المانجو و النيم و الجوافة و الموز و حتى أشجار الليمون كانت قد تمت زرعتها للبيع. إذا كان السوق جيداً يمكنك أن تحصل على 300 جنيه سوداني في اليوم. و لكن الأن العائلة لا تقوم بزراعة المحاصيل. في المكان الجديد لا يوجد مجال للزراعة بسبب الماء. لا يوجد سوق قريب و لا يوجد طريق.

في ثار جاث قمنا بصيد السمك. تستطيع أن تحصل على 20 جنيه سوداني للسمكة الكبيرة و 10 جنيهات سودانيات للصغيرة. لا أعرف كم نحصل بشكل كلي. لكننا قمنا ببيع السمك كل يوم. وقمنا ببيع الحليب. في سنوات قد نستطيع تحصيل 2000 جنيهاً سودانياً.

لا يوجد نقود في المكان الجديد . نقوم بقطع العشب و آخذه للسوق و نبيعه، إنه ليس كثيراً. في بعض الأحيان لا يشتري الناس و نعود بالأعشاب. إنه فقط 5 جنيهات للربطة. عندما كنا في ثار جاث كان جيداً بالنسبة لنا لأن كل ما نحتاجه كان موجوداً هناك. لكن المكان الجديد لا يستطيع أن يطعمنا، أنه صغير للغاية.

قبل أن ننتقل كنت سعداء جداً لأننا في مكاننا و كان لدينا كل شيء. لقد كنا معتادين أن نذهب بنقودنا و نشتري الدواء لأطفالنا إذا كانوا مرضى. الأن لا يوجد مستشفى قريب منا.

الأن لا نستطيع العودة ، الشركة هناك، لقد أخذوا مكاننا. و بالحقيقة، نحن لا نريد أن نعود إلى ثار جاث لأنها مليئة بأبنية الشركة و يقال أن الماء هناك سيء. في السنتين الماضيتين خسرنا 206 بقرة .
يجب أن نأخذهم بعيداً جداً لكي نرعاهم لأن هناك الكثير من الماء و البعوض في جوك.

لقد مررت بالمكان هذا الشهر. لقد ذهبت إلى هناك ماشية مع زوجة زوجي، عبرنا خلال الكثير من الماء. لقد رأيت فقط مباني الشركة. هناك جنود، رجال آمن من الجنوب و من الشمال.

لا أعرف عن أي شخص طالب بالتعويض. أنا أعرف ان لي الحق في التعويض لكنه لا يوجد مجال لذلك. نحن نعرف فقط أن ذلك يمكن عمله مع المفوض و حاكم الولاية. ربما سيكون يوم يكون فيه شيئ يأتي إلينا."

مقابلة من قبل سكاي ويلير، صحفي مقيم في السودان
جوبا، 23 أغسطس، 2008

# ٣. الحرب في مربع 5 أ

**مجموعة لوندين تستثمر في مربع 5 أ**

عندما وقعت مجموعة لوندين إتفاقية التنقيب و الإنتاج المشترك لمنطقة مربع 5 أ مع حكومة السودان في فبراير 1997، فإنها قامت بالإستثمار في منطقة في الجبهة الأمامية لأقدم حرب أهلية في إفريقيا و أكثرها دموية. كان مربع 5 أ هادئاً بشكل نسبي حتى ذلك الوقت، بينما كانت التقارير تظهر بشكل واسع أن أنشطة التنقيب عن النفط قد أشعلت الصراعات العنيفة المربعات المجاورة. فقد قامت الحكومة بالفعل بتسليح مليشيا من البقارة لسوق السكان الجنوبيين و خاصة النوير و الدنكا عن أراضيهم في الثمانينات و بالتالي إخلاء مربعات 1 و 2 و 4 للتطوير النفطي. أعربت مجموعة لوندين عن ثقة في إتفاقية الخرطوم للسلام[٤٩]، و التي وقعت من قبل حكومة السودان و الدكتور ريك ماخار في مارس 1997، بالرغم من أنه خارج المجموعة الصغيرة الموقعة كان هناك عدد قليل للغاية من السودانيين الذي يؤمن أنه سيتم تطبيقها.[٥٠]

و كما يظهر تقرير MSF (أطباء بلا حدود) – و التي كانت متواجدة في المنطقة منذ العام 1988- أصبح مربع 5 أ مسرحاً لقتال ضار و إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بمجرد بدء مجموعة لوندين أنشطة التنقيب النفطي على الأرض.[٥١] إستمرت الحكومة السودانية بحملتها العسكرية للوصول و تأمين حقول النفط عن طريق تفريغها من السكان بعنف، كما فعلت في حملاتها السابقة في مربعات 1 و 2 و 4 في بداية التسعينات. مع حلول العام 1999، كانت إتفاقية الخرطوم قد إنهارت، و بشكل رئيسي بسبب فشل الحكومة السودانية في وضعها موضع التطبيق.

كانت أنشطة مجموعة لوندين متركزة في مواقع مجموعات من الجاغي نوير يدعون الرير، و الذين كانوا في مراعي التويك (أراضي عشبية تغمر بمياه الفيضان موسمياً)، 10 أميال إلى الغرب من النيل و ببعض المسافة إلى الشرق من دوار. قامت المجموعة بتسمية الموقع ثار جاث و أنشأت مقراً لعملياتها على النيل المجاور، حيث تقوم أيضاً بعملية رصد الزلازل. أنهت المجموعة في ماي 1999 حفر بئرها الأول.[٥٢] وفي نفس الشهر تعرضت المنشأة لهجوم من قبل قوات دفاع جنوب السودان التي تخضع لقيادة السياسي من النوير الدكتور ريك ماخار. تم تعليق العمليات ثمانية عشرة شهرا.[٥٣]

حرب النفط التي إندلعت بسبب البدء في التنقيب عن النفط في مربع 5 أ تتكون من ثلاث جولات متميزة من القتال:

- 1997- 1999، قوات مجموعتان مواليتان للحكومة ضد بعضهما البعض: جيش جنوب السودان المستقل (SSIM)[٥٤] (بقيادة الدكتور ريك ماخار و قائد المنطقة تيتو بيل خول) ضد حركة وحدة جنوب السودان (SSUM)[٥٥] (بقيادة اللواء باولينو ماتييب و قائد المنطقة بيتر جاتديت ياكا).
- 2000-2001، جبهة شعب السودان الديمقراطية المدعومة من الحكومة (بقيادة الدكتور ماخار و قائد المنطقة بيتير بارجيك) و حركة وحدة جنوب السودان بقيادة باولينو ماتييب ضد قوات تحالف جيش تحرير السودان (بقيادة بيتر جاديت)
- 2002-2003، جبهة شعب السودان الديمقراطية و جيش تحرير السودان معاً ضد الحكومة و حركة وحدة جنوب السودان.

سفين تورفين ©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte

[٤٩] مقابلة إيكوس مع كريستين باتروتش، نائب رئيس شركة لوندين للنفط أ ب ، خريف 2000.

[٥٠] جونسون، دوغلاس هـ.، تقرير الخبير، 26 يوليو 2005، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب منهاتن ، نيويورك، تقرير رقم 01 (DLC) 9882 CV)، ص. 6

[٥١] أطباء بلا حدود (أبريل 2002) ، ص. 9.

[٥٢] إلسيفير للمعلومات الهندسيه "لوندين للنفط: بئر ثار جاث التنقيبي الأول في السودان ينشء لإكتشاف نفطي مهم " إلسيفير للمعلومات الهندسية،20 مايو ، 1999.

[٥٣] هيومان رايتس ووتش (2003) ، ص. 581.

[٥٤] اعيدت تسمية جيش إستقلال جنوب السودان SSIM بإسم قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) في العام 1997 و في النهاية جبهة شعب السودان الديمقراطية (SPDF).

[٥٥] حركة وحدة جنوب السودان.

# الجدول الزمني للأحداث في مربع 5 أ، 1997-2003

يصف هذا الموجز الأحداث العسكرية الرئيسية في مربع 5 أ بين الأعوام 1997 و 2003 فقط. وصف كامل للأحداث من شأنه أن يملأ خزانة كتب آخذين بعين الإعتبار تعقيدات التحولات في التحالفات في أوقات مختلفة بين الأطراف المختلفة. هذا الجدول الزمني يجمل الصورة العامة.

**1997- 1999: بدء التنقيب عن النفط من قبل مجموعة لوندين يفجر شرارة حرب في مربع 5 أ**

حصلت شركة لوندين بتروليوم على عقد للتنقيب و إنتاج النفط و الغاز في إمتياز مربع 5 أ و ذلك قبل شهرين من التوقيع على إتفاق الخرطوم للسلام و بالتحديد في فبراير 1997. أدخلت شركة لوندين لاحقاً كل من شركة OMV (يوليو 1997) و بيتروناس و سودابيت إلى الإمتياز. بدأ الكشف الزلزالي في بداية 1998. وسرعان ما إنهار السلام، حيث أرسلت الحكومة و كيلها اللواء باولينو ماتييب مدعوماً بقوات حكومية نظامية و سلاح الجو لمنع قوات دفاع جنوب السودان التابعة للدكتور ريك ماخار من السيطرة على حقول النفط. علقت مجموعة لوندين عملياتها في مايو 1999بعد هجوم على منشآتها النفطية من قبل قوات دفاع جنوب السودان.[٥٦]

**الأطراف الرئيسية المتصارعة**

حكومة السودان برئاسة الرئيس و رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة السودانية الفريق عمر حسن أحمد البشير، و القوات المتحالفة معه تحت قيادة اللواء باولينو ماتيب (جيش حركة وحدة جنوب السودان) و قائد المنطقة بيتر جاتدبت ياكا.

ضد

قوات الدكتور ريك ماخار (قوات دفاع جنوب السودان و قائد المنطقة تيتو بييل خول (المتحالفة رسمياً مع الحكومة).

**التسلسل الزمني للأحداث**

6 فبراير 1997: وقعت شركة لوندين للنفط (IPC) و حكومة السودان إتفاقية مربع 5 أ للتنقيب و الإنتاج المشترك.

21 أبريل 1997: توقيع إتفاقية الخرطوم للسلام بين الحكومة و حركة إستقلال جنوب السودان / جيش و التي إعيدت تسميتها إلى قوات دفاع جنوب السودان، تحت قيادة الدكتور ريك ماخار و خمس مجموعات سودانية أخرى.

9 أبريل 1999: حفرت مجموعة لوندين أو بئر إستكشافية في ثار جاث (ريير).

2 مايو 1999: إنسحبت قوات دفاع السودان (تيتو بييل) بعد مهاجمتها منطقة الحفر في ثار جاث. علقت مجموعة لوندين عملياتها النفطية لمدة 18 شهراً حتى ديسمبر 2000.[٥٧]

20 مايو 1999: أعلنت مجموعة لوندين عن " إكتشاف نفطي جديد مهم" في حقل نفط ثارجاث، و إدعت على نفس مستوى حقول النفط في مربعات 1 و 2 و التي تحتوي ما يقدر بـ 500- 800 مليون برميل من الإحتياطي النفطي و التي يجري حالياً تطويرها من قبل شركة النيل الكبرى لعمليات البترول". العمل في البئر "معلق حالياً بشكل مؤقت في إطار التحضير لإختبار الإنتاج".[٥٨]

سبتمبر 1999: إنقلب القائد بيتر جاتديت على اللواء باولينو ماتييب و الحكومة و شكل مجلس القيادة العسكري للنيل الأعلي (UMCC) مع القائد تيتو بييل. إنضم القائد بيتر جاتدت لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان.

**2000-2001 : إكتشاف النفط في خضم العنف المكثف**

تم بناء طريق المجموعة الملائم لكل أحوال الطقس و الواصل بين بينتيو إلى ريير/ثار جاث في الفترة ما بين سبتمبر و ديسمبر 2000، و ذلك في الفترة التي كانت فيها المجموعه معلقة عملياتها رسمياً.[٥٩] بعد إستكمال خط الأنابيب من حقل هيغ ليغ في مربع 1 إلى البحر الأحمر في يوليو 1999، بدأت عوائد النفط بالتدفق على خزائن الحكومة السودانية من إنتاج مربعات 1 و 2 و 4. سمحت هذه العوائد للحكومة بتصعيد هجماتها في مربع 5 أ، مستخدمة المدفعية الثقيلة ذات العيار الكبير المشتراة حديثاً و الطائرات المروحية العسكرية و المركبات القتالية المدرعة.[٦٠] عادت مجموعة لوندين لممارسة أنشطتها في ديسمبر 2000.

**الأطراف الرئيسية المتصارعة**

حكومة السودان+ اللواء باولينو ماتيب ، مع تموين الدكتور ريك ماخار و القائد بيتر بار جيك (الجبهة الديمقراطية لشعب السودان) ضد القائد بيتر جاتدت (جيش تحرير السودان).

---

٥٦ هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 581

٥٧ عبيد، و لوندين للنفط (2001)، ص. 3.

٥٨ لوندين للنفط ، " بئر ثار جاث الإستكشافي الأول في السودان يبني لإكتشاف نفطي مهم" ، 20 مايو، 1999.

٥٩ لوندين للنفط (2001) ، ص.3.

٦٠ هيومان رايتس ووتش (2003) ص. 343-344، 353.

**التسلسل الزمني للأحداث**

31 يناير 2000: الدكتور ريك ماخار يستقيل من الحكومة و يؤسس جبهة دفاع شعب السودان/ الجبهة الديمقراطية تحت قيادة القائد بيتر بار جيك.

فبراير 2000 **:** البدء في بناء الطريق المناسب لكل الأحوال الجوية من بينتيو إلى ريير/ثار جاث في مربع 5 أ: أنشطة المجموعة الأخرى لا تزال معلقة. توحدت قوات القائد بيتر ماجدت و الدكتور ريك ماخار (و القائد بيتر بار جيك) لإيقاف العمل في طريق النفط الجديد.[٦١]

أبريل 2000: هجوم شامل من حكومة السودان لحماية عملية بناء الطريق

مايو 2000: علقت عمليات بناء الطريق " بسبب دخول موسم المطر في مايو".[٦٢]

يونيو 2000: عادت قوات الدكتور ريك ماخار (جبهة شعب السودان الديمقراطية و القائد بيتر بار جيك) إلى جانب قوات الحكومة مرة أخرى. قتال عنيف مع جيش تحرير السودان (القائد بيتر جاتدت)

سبتمبر 2000: إستئناف بناء الطريق.[٦٣]

ديسمبر 2000: إستأنفت مجموعة لوندين أنشطتها.

يناير 2001: إكتمال بناء الطريق المناسب لكل الأحوال الجوية لـ ثار جاث.و بدء الحفر.

5 مارس 2001: تعلن مجموعة لوندين عن إكتشاف كبير في ثار جاث. يحتوي الحقل على نفط قابل للإستخراج يقدر بـ 149,1 مليون برميل من النفط.[٦٤]

أغسطس 2001: إتفاق لوقف إطلاق النار بين القائد بيتر بار (جبهة شعب السودان الديمقراطية) و القائد بيتر جاتدت (جيش تحرير السودان)، تُبع بإعادة توحيد الدكتور ريك ماخار (جبهة شعب السودان الديمقراطية) و الدكتور جون قارانق (جيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان) في يناير 2002. أصبحت منشآت مجموعة لوندين عرضة للهجمات.[٦٥]

**2002- 2003: حل عسكري**

ألجيش الشعبي لتحرير السودان و جبهة شعب السودان يعلنان أن عمليات النفط هي أهداف عسكرية شرعية. و رداً على ذلك تقوم الحكومة بشن هجوم نهائي كبير للسيطرة على مربع 5 أ و تأمين صناعة النفط. إضطرت المجموعة للخروج من المنطقة مرة أخرى، و هذه المرة لمدة 14 شهراً بعد هجوم على منشآتها في يناير 2002.[٦٦] أعلنت المجموعة في مارس 2003 على أنها تعمل على معاودة أنشطتها في مربع 5 أ[٦٧]. بعد ذلك بوقت قصير باعت لوندين و شركة OMV حقوقهما في مربع 5 أ

**الأطراف الرئيسية المتصارعة**

حكومة السودان+ اللواء باولينو ماتيب ، مع تموين الدكتور ريك ماخار و القائد بيتر بار جيك (الجبهة الديمقراطية لشعب السودان) القائد بيتر جاتدت (جيش تحرير السودان.

**ضد**

الدكتور جورج جارانغ و القائد بيتر جادت (الجيش الشعبي لتحرير السودان) + الدكتور ريك ماخار و القائد بيتر بار (جبهة شعب السودان الديمقراطية)

**التسلسل الزمني للأحداث**

يناير 2003: إسقاط طائرة مروحية تابعة لمجموعة لوندين. إيقاف العمليات مرة أخرى لمدة 14 شهراً. تشن حكومة السودان هجموم نهائي لإفراغ منطقة النفط من المدنيين.[٦٨]

مارس 2003: تقرر مجموعة لوندين العمل على إستئناف أنشطتها في مربع 5 أ.

أبريل 2003: لوندين بتروليوم تعلن عن بيع حصتها في مربع 5 أ لشركة بيتروناس كاليغاري (ماليزيا). سيتم الإنتهاء من الصفقة في يونيو 2003.

سبتمبر 2003: تعلن شركة OMV عن بيع حصتها في مربع 5 أ عن بيع حصتها لشركة ONGC Videsh Ltd (الهند)، و المقرر أن تنتهي في مايو 2004.

سبتمبر 2003: تم التوقيع على إتفاقية نيفاشا حول الترتيبات الأمنية، بين حكومة السودان و جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان. يتم التوقيع على إتفاقية السلام الشامل بين الحكومة و جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 يناير 2005.

---

[٦١] عبيد، ص. 251.

[٦٢] عبيد، ص. 343-344، 353.

[٦٣] عبيد.

[٦٤] لوندين بتروليوم، "تقرير حول الفترة التي إنتهت في 31 ديسمبر 2001" 15 فبراير 2002، ص. 2.

[٦٥] هيومان رايتس ووتش (2003) ، ص. 389، 413.

[٦٦] لوندين للنفط " تقرير لوندين بتروليوم السنوي 2002" ، بيان صحفي ، ص. 18، هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 582.

[٦٧] لوندين للنفط، " تحديث حول الأنشطه في مربع 5 أ، السودان"، خبر صحفي، 27 مارس 2003.

[٦٨] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 393. القصف العنف وثق أيضاً من قبل أطباء بلا حدود (2002)، ص. 29.

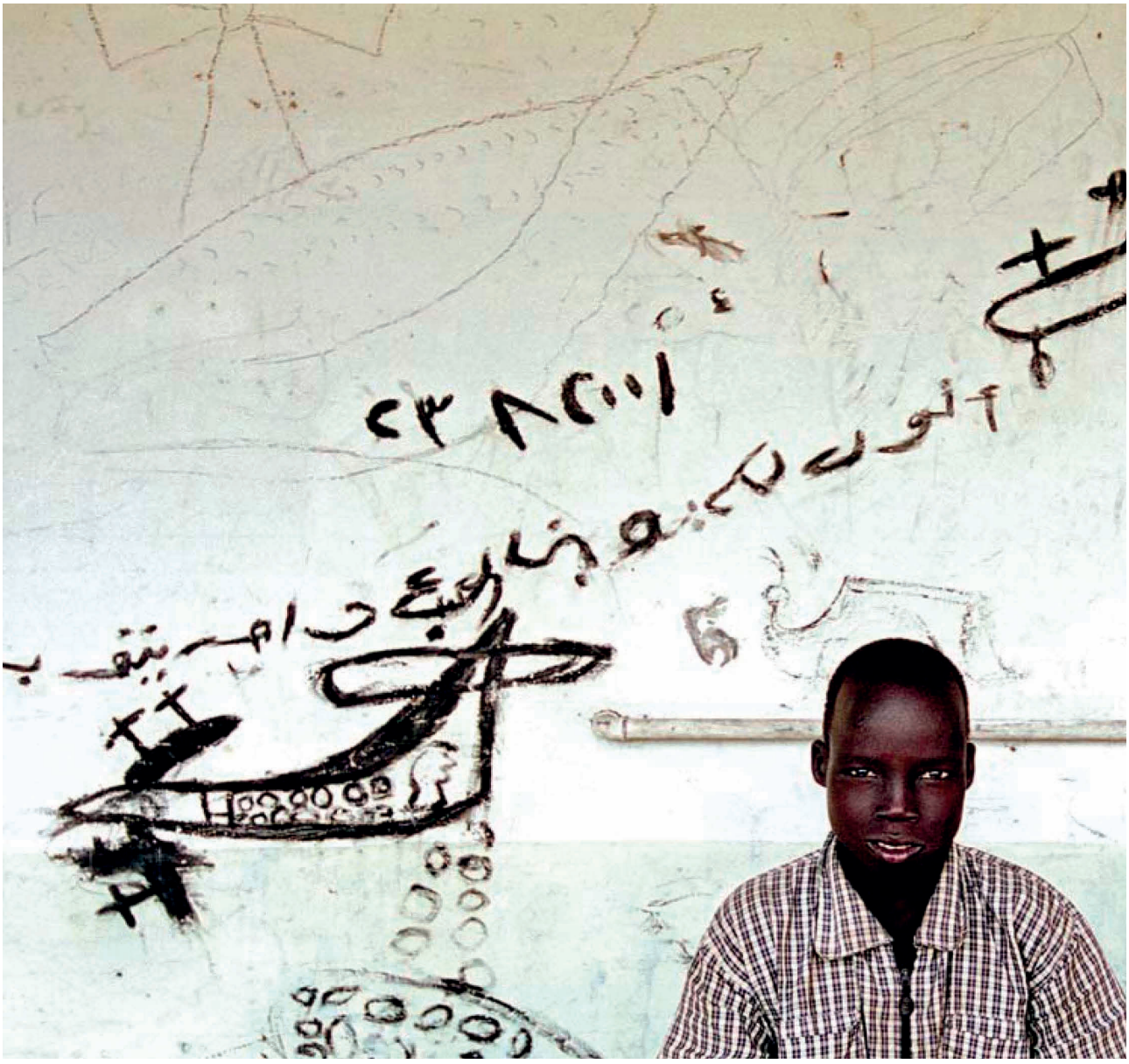

©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte سفين تورفين

*ولد صغير في بناية، مع رسومات حول الحرب على الحائط ، لير، نوفمبر ٢٠٠٣ .*

## ١.٣ بدء إستغلال النفط من قبل مجموعة لوندين يفجر شرارة حرب في مربع 5 آ: 1997_1999

لم تصل الحرب الأهلية الثانية و التي إندلعت منذ من العام 1983 بشكل واسع إلى مربع 5 أ. و حتى العام 1998 لم تحدث عمليات تهجير للمدنيين مرتبطة بالحرب على نطاق واسع. إزدادت كمية الأراضي التي تستغل في الزراعة في مربع 5 أ في العام 1998 عنها في العام 1987 كما تظهر صور الإقمار الصناعية المتوفرة، و يعود ذلك ربما للسلام النسبي التي عاشته المنطقة في ذلك الوقت.[٦٩] تغير هذا عندما قامت مجموعة لوندين بشحن معداتها الأولى للمنطقة (يناير-فبراير 1998) وبدأت القوات الموالية للحكومة بطرد ألاف المدنيين بعيداً عن محيط المجموعة.[٧٠]

### ترتيبات الحكومة الأمنية

تؤكد الوثائق التي تم تقديمها في محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة الجنوبية في نيورك، و التي كانت جزءاً من الدعوة المرفوعة من قبل الكنيسة المشيخية في السودان ضد شركة تاليسمان للطاقة و جمهورية السودان،[٧١] التقارير العديدة[٧٢] التي تبين أن المفهموم السائد لحكومة السودان هو الترحيل القسري للسكان بعيداً عن مناطق العمليات النفطية و الطرق المؤدية إليها. يظهر نص بث إذاعي(إنظر أدناه) مقدم كجزء من وثائق المحكمة الأمريكية، و الذي تم إستعراضها من قبل إيكوس (الإتلاف الأوروبي حول النفط في السودان) أنه و بإنتهاك لإتفاقية الخرطوم للسلام[٧٣]، وبدءاً من نوفمبر 1997، أصدرت القيادة العسكرية في الخرطوم أوامرها للجيش في ولاية الوحدة للسيطرة على جميع البنية التحتية للنفط، لطرد القوات الموالية للدكتور ريك ماخار، وسوق السكان القرويين للبلدات المسيطر عليها من قبل الحكومة.[٧٤]

يذكر تقرير داخلي لتاليسمان من يوليوم 1999، و الذي تم تقديمه في المحكمة الأمريكية،" *الإستراتيجية العسكرية والتي يبدو أنها مدفوعة من قبل الإدارة الأمنية لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول، هو إنشاء منطقة عازلة ، (...) داخلها لا يسمح بالسكن أو التجارة*".[٧٥]

**بث إذاعي، سري 179 و 185 بتاريخ 15/11/1997. إتصال مع مقر الجمهورية بخصوص البث الإذاعي الخاص بك و المشار إليه أعلاه. حماية النفط هي المسئولية الرئيسية لقوات الشعب المسلحة. إعمل على إخلاء جميع القوات الأخرى من الطرق المؤدية إلى مناطق إستغلال النفط و الطرق. أنقل أيضاً جميع المدنيين للبلدات الداخلية.**
بث إذاعي من قائد الخرطوم (المخابرات السودانية) لقيادة عمليات قوات بنتيو و العبيد. سري SI/4/2345. نوفمبر 1997[٧٦]

لا نلمح هنا بأن آعضاء المجموعه كان لديهم إمكانية الوصول للمعلومات الموجودة في وثائق تاليسمان في الوقت الذي تمت كتابتها فيه، و لكنها توفر نظرة ثاقبة حول الأحداث على أرض الواقع في السودان في ذلك الوقت يكتب تاليسمان في وثيقة أخرى، تم عرضها على المحكمة الأمريكية، " البرنامج الأمني في ميدان العمليات يتم التحكم به من قبل مجلس أمني شكل خصوصاً من أجل ذلك، وتترأسه ووارة التعدين و الطاقة. يسيطر المجلس على القوات العسكرية و وكالة الأمن الوطني (مخابرات) و وكالة الأمن النفطي و التي شكلت من آجل حماية صناعة النفط في السودان".[٧٧] و يستمر نفس المصدر " يرأس المجلس الأمني وزير الطاقة و يضم وزراء الدفاع و المالية و مدير الأمن لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول"[٧٨] وتوضح

---

[٦٩] أنظر الملحق 5.

[٧٠] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 188-209. أفادت منظمة اطباء بلا حدود بأن الحرب أعلى النيل الغربي "قد تصاعدت منذ العام 1997"، منظمة أطباء بلا حدود (2002) ، ص. 12، 13-16.

[٧١] في أكتوبر 2009 ، أكدت محكمة الاستئناف الأميركية في نيويورك حكم محكمة أدنى في عام 2006 بعدم سماع الدعوى ضد الضرر كالغاري ، البرتا تاليسمان. "المدعين لم تقم بتأسيس الحجه على تواطؤ تاليسمان في انتهاكات حقوق الإنسان" ،وقدمت محكمة الاستئناف هذا الرأي في 68 صفحة. وقد طعن هذا الحكم من قبل الملتمسين مع الحجة القائلة بأن الركن المعنوي لمساعدة مسؤولية التحريض على حد سواء في إطار المبادئ المشتركة الاتحادية خبب القانون وبموجب القانون الدولي هو المعرفة وليس الغرض. عن النص الكامل لل15 أبريل 2010 عريضة ، للكتابة من الأمر القضائي ، انظر : http://reports-and-materials.org/Cert-petition-Talisman-case-15-Apr-2010.pdf.

[٧٢] هيومان رايتس ووتش (2003) ، الإئتلاف للعدالة الدولي," التربة و النفط: أعمال قذرة في السودان"، فبراير 2006، ص. 5، 8-9، 24، فريق مراقبة حماية المدنيين، " تقرير التحقيق: العنف ضد المدنيين على طول طريق بينتيو –لير- أدوك" 11 أغسطس 2003، متوفر على الموقع: http://www.ecosonline.org/

[٧٣] إتفاقية الخرطوم للسلام ، 21 أبريل 1997، الفصل6، الفقرة 1. أنظر : http://www.simonrgd.com/THE%20SUDAN.htm,

[٧٤] الكنيسة المشيخية في السودان ضد تاليسمان للطاقة و حكومة السودان. محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية من نيويورك، الملف 01 (AGS 9882 CV)، مصنف "سري " 21 ، "SI/4/2345 نوفمبر 1997. وثيقة رقم P12387.

[٧٥] تاليسمان للطاقة السودان،" تقرير ما بعد الزيارة" ، من قبل مارك دينغلي، تذييل من فاكس أرسل ل ديف كليمنت في 21 يوليو 1999. محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في نيويورك، ملف 01 TE0398636. CV 9882.

[٧٦] الكنيسة المشيخية في السودان ضد تاليسمان للطاقة و جمهورية السودان ، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية من نيويورك، الملف 01 (AGS 9882 CV)، مصنف "سري 21 ، "SI/4/2345 نوفمبر 1997. وثيقة رقم P12387.

[٧٧] تاليسمان للطاقة، مقدمة رسالة فاكس، من مارك دنغلي إلى ديف كليمنت، 21 يوليو 1999. محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في نيويورك، ملف01 CV 9882. TE0398633.

[٧٨] تاليسمان للطاقة السودان،" تقرير ما بعد الزيارة" ، من قبل مارك دينغلي، تذييل من فاكس أرسل ل ديف كليمنت في 21 يوليو 1999. دائرة الملفات العامة، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في نيويورك. TE0398635.

وثيقة أخرى على درجة عالية من المصداقية تم عرضها على المحكمة الأمريكية أن الأمن النفطي "أسس في 1996" و" يتم إختيار أعضائه من القوات المسلحة و الأمن الوطني و المخابرات و الشرطة"[٧٩] و تنص نفس الوثيقة بإن الأمن النفطي يقوم مع القوات المسلحة بتزويد الخدمات التالية لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول:

- سيطرة على الوصول لمنطقة الإمتياز (نقاط تفتيش على الطرق)
- تحصين دفاعي ضد المتمردين.

قامت فرقتين من القوات المسلحة السودانية النظامية، العاشرة و الخامسة عشر، بحراسة حقول النفط في ولاية الوحدة. و قد كانوا مدعومين من قبل الميليشيا الإسلامية و (قوات الدفاع الشعبي و وحدات أخرى من المجاهدين، تحت قيادة ضباط من الجيش) و الوحدات غير النظامية للمرحلين التي جلبت من قبائل البقارا إلى الشمال من بحر نهر بحر الغزال.[٨٠] و بحسب وثيقة قدمت في الدعوى الأمريكية، من ضمن أخرى، فإن مهمتهم كانت " *حراسة منشآت حقل النفط (فعلى سبيل المثال ، ما بين 80 إلى 100 عسكري على كل موقع حفر)*"[٨١] كانت القوات الأخرى على الأرض وحدات النوير بقيادة اللواء باولينو ماتييب، و هو من البول نوير من منطقة تقع إلى الشمال الغربي من مربع 5 أ. تصرفت قواته كقوات مساعدة للحكومة بحسب هيومان رايتس ووتش، فقد عملت خارج بينيتو و كانت مكلفة بتحدي سيطرة قوات دفاع السودان و جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة على المناطق الغنية بالنفط.[٨٢]

لا يجب إعتبار الميليشيات المتحالفة مع الحكومة متمايزة أو مستقلة عن قوات السودان المسلحة. كانت الميليشيات في البداية تشكيلات قبلية، تعمل في أو المجتمعات ذات الصلة. التمييز بين الميليشيا و القوات شبه العسكرية للحكومة (المرحليين) كان غامضاً. و كحقيقة أولية، فإن المراحلين تشكيلات غير نظامية تم دمجها في سلسلة القيادة العسكرية و هي عادة ليس علاقة بتشكيلات القبائل.

فبحسب مسح حول الأسلحة الصغيرة، فإن كلا الميليشيا و المراحلين كانوا محميين من قبل الحكومة من الملاحقة القانونية.[٨٣] تعتقد إيكوس أن قوات اللواء باولينو ماتييب من البول نوير هي أساساً قوات إضافية للقوات المسلحة السودانية، فكبار قادتهم كانوا ضباطاً في القوات المسلحة السودانية و تلقوا الأوامر من القيادة المركزي للقوات المسلحة السودانية و قد كانوا يمولون و يسلحون من قبل حكومة السودان، و عملت بتقاطع مع القوات السوادنية المسلحة.[٨٤] و بالإضافة إلى ذلك فهم قد خرجوا بعمليات عسكرية مع القوات المسلحة السودانية بعيداً جداً عن مناطقهم الأصلية.

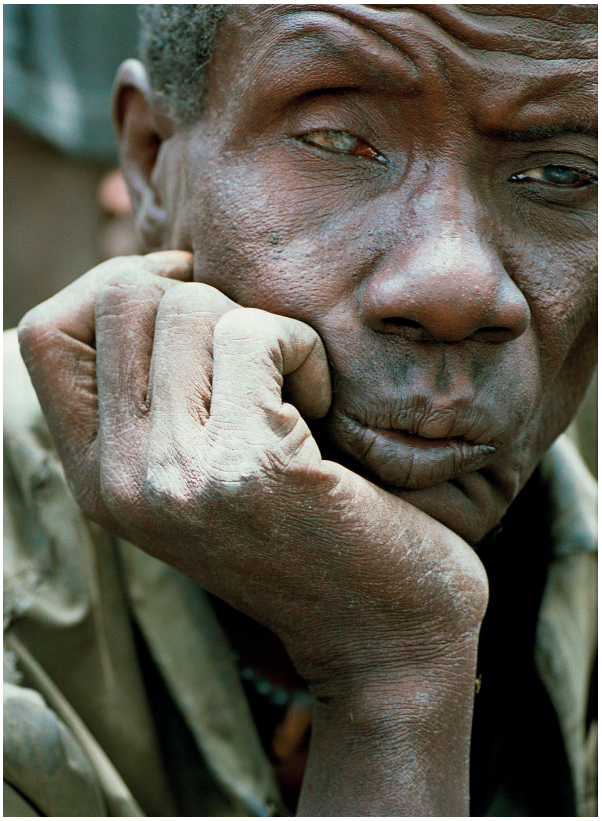

نيكولاس ستراند ©Nikolas Strand

*رجل مهجّر من نهيبيالدو، مارس ٢٠٠٢.*

[٧٩] الكنيسة المشيخية في السودان ضد تاليسمان للطاقة و جمهورية السودان" إفتتاح مقتضب للمدعي و المدعى عليه. 26 فبراير 2007، ص. 24: " سري للغاية، الترتيبات الأمنية – عمليات السودان"، ملف01 (AGS) CV 9882 دائرة الملفات العامة، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في نيويورك TE 0250244.

[٨٠] المعونة المسيحية (2001)، ص.23.

[٨١] "سري للغاية، الترتيبات الأمنية- عمليات السودان"، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في نيويورك ،الملف01 .(AGS) CV 9882 TE0250245.

[٨٢] هيومان رايتس ووتش (2003) ، ص. 190-200.

[٨٣] سالمون، جاغو،" ثورة شبه عسكرية" : قوات الدفاع الشعبي"، HSBA، مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، ديسمبر 2007، ص. 13.

[٨٤] "الموضوع: حراسة شركات النفط"، محادثة بين العقيد إبراهيم شمس الدين، وزير الدولة للدفاع الوطني مع اللواء باولينو ماتييب، A/8/61/30، [٢٧] يوليو ١٩٩٨، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف 01 CV 9882 (AGS), P12397.

**ترتيبات المجموعه الأمنية**

هناك القليل من المعلومات في المجال العام حول ترتيبات المجموعه الأمنية في المراحل الأولي من عملياتها في مربع 5 أ. كتب ممثل للمجموعه أنه في العام 2004، في أول زيارة لمنطقة الإمتياز ، إلتقت لوندين مع *"الممثلين الرئيسين للمجتمعات المحلية"*.[٨٥] و تشير لوندين إلى أن أكثر الممثلين المحليين أهمية كان الدكتور ريك ماخار و الحاكم تابان دينغ جاي. و حسب لوندين فإن السياسيين الإثنين " *ألزموا أنفسهم بتوفير بيئة آمنة للشركة لتعمل فيها* "[٨٦]. لقد تحالف هؤلاء السياسيين مع الحكومة من خلال إتفاقية الخرطوم للسلام. و مع ذلك برهن الإتفاق على أنه مجرد أداة للإستراحة المؤقتة، و الذي لم يكن مصمماً لإنهاء الحرب و لكن من شأنه فتح حقول النفط في السودان للإستغلال. و كما هو موضح بتفاصيل أوفى في الفقرة 6.3، فقد كانت إتفاقية الخرطوم للسلام حركة تكتيكية ضمن الإطار الأكبر للحرب الأهلية الدائرة، بدلاً من أن يكون إتفاقاً حقيقياً للسلام، و كما يلخصه دوغلاس جونسون و هو متخصص في السودان" النفط و إتفاق الخرطوم للسلام من البداية".[٨٧]

كان تابان دينغ جاي من جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة متحالفاً مع دكتور ريك ماخار من قوات دفاع جنوب السودان و الذي كان و منذ العام 1986 يسيطر على كل شيء جنوب حامية الحكومة في بينتيو بما في ذلك مدن دوار و كوخ ولير. إفادت منظمة هيومان رايتس ووتش أن خبيراً أمنياً كان يعمل لصالح شركة لوندين خلال نلك الفترة أدعى أن الدكتور ريك ماخار قد قام بحراسة عمليات المجموعة في مربع 5 أ من العام 1997 و إلى العام 1999.[٨٨] فقد إستطاع الإعتماد على 9000 جندي في منطقة ولاية الوحدة.[٨٩] لكن هذه القوات لم تشكل جيش موحد متماسك. و كان ماخار أيضاً نصيراً قوياً لإستقلال جنوب السودان، الأمر الذي من المحتمل أن يسبب الشقاق بينه و بين الحكومة عاجلاً أو آجلاً.[٩٠] كان يبدو أن المجموعة تعتمد على حمايته، متعامية عن الحقائق السياسية. تعتقد إيكوس أنه كان من المشكوك به دائماً أن حكومة السودان ستترك إنفصالي مثل الدكتور ريك ماخار متحكماً في مصدر إقتصادي مهم، و في الوقت نفسه كان الجيش الشعبي لتحرير السودان و الذي يعارض إتفاق الخرطوم للسلام ويرفض حق الحكومة بإستغلال حقول النفط الجنوبية[٩١].

| **مستويات الأمن** | |
|---|---|
| *المنظمة الأمنية* | *المهمة الرئيسية* |
| حكومات السودان القوات العسكرية | تزويد الدعم العام لعمليات تأمين حقل النفط لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول |
| حكومة السودان الأمن النفطي | تنسيق الأمن الشامل لكل مناطق عمليات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول |
| حكومة السودان الأمن الوطني | مسؤول عن الأمن الداخلي في جميع أنحاء البلاد |
| إدارة الأمن في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول | الإتصال بين عمليات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول و الأجهزة الأمنية الأخرى(غير مسلحة) |
| موظفي تاليسمان الأمنيين | مستشارون أمنيون لتاليسمان (غير مسلحين) |

وصف لهيكلية تاليسمان الأمنية في سنة 2001. تفهم أيكوس من هذا أن ترتيبات المجموعه الأمنية ستكون مشابهة لهذه الهيكلية.

[٨٥] باتروخ (2004)، ص. 4.
[٨٦] باتروخ (2004)، ص. 4.
[٨٧] جونسون، تقرير الخبير (2005)، ص. 8.
[٨٨] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.242-243.
[٨٩] عبد، ص.195.
[٩٠] جونسون (2003)، ص. 121-126.
[٩١] جونسون (2005)، ص.7.
[٩٢] شركة تاليسمان للطاقه، " تقرير المسؤليه الأجتماعيه 2000" ص.14.

كان للمجموعه مستشاريها الآمنيين الخاصين. فحسب هيومان رايتس ووتش، فآن بعض حراسها تم إختيارهم من قبل حكومة السودان ووحدات شرطة ولاية الوحده.[٩٣] إدعى نفس المصدر آن فريق المجموعه الآمني ضم آشخاص تم إختيارهم من قبل الحكومه[٩٤]. ليس من الواضح لأيكوس ما إذا كانت المجموعه في وضع يسمح لها بحريه تجنيد طاقمها آو آنه لم يكن آمامها خيار إلا القبول بمقترحات الحكومه لمواطنين سودانيين في فريقها الآمني.

أفاد ريتشارد رامزي، و هو مستشار أمني يعمل لِمجموعة لوندين، أن الجيش وفر الأمن للمجموعة على طول الطريق، والميليشيا كانت مسؤولة عن الأمن في كل منطقة الإمتياز. و بحسب الصحفية السويدية آنا كوبلانك، فإن السيد رامزي قد شكا بأن المجموعة ليس لديها أي سيطرة حول كيفية تنفيذ الجيش و الميليشيا لعملياتهم[٩٥].

**بدء الدمار و التشريد في مربع 5 أ**

قبل العام 1997 كان القائد باولينو ماتيب قد رقي بالفعل إلى رتبة لواء في القوات المسلحة السودانية. سميت قواته في مارس 1998 بإسم جيش حركة وحدة جنوب السودان، و مقرها مانكين. في هذه السنة زودت الحكومة قواته بـِ 2000 بندقية هجومية إيه كيه 47 (كلاشينكوف) و 9 رشاشات ثقيلة عيار 12.7 مم. ذكرت هيومان رايتس ووتش أنه في العام 1998، إستلم باولينو مالتيب 3000 إيه كيه 47 (كلاشينكوف) بالإضافة إلى 60 مدفعاً رشاشاً و ذخيرة.[٩٦] ساعدت الحكومة باولينو ماتييب أيضاً في تجنيد جنود من البول نوير. إفتتحت مراكو تدريب في نهيالديو و كوخ. إستخدم التجنيد الإجباري بشكل منهجي و كذلك تجنيد الأطفال.[٩٨] و قد أوردت هيومان رايتس ووتش بأن باولينو ماتيب قاد ما يقدر بـِ 10000 جندي.[٩٩]

©Sharon Hutchinson شارون هوتشيسون

*توكهول محترقة قرب كوالك، فبراير ٢٠٠٣ .*

[٩٣] هيومان رايتس ووتش (2003) ص. 190, 262.
[٩٤] عبد، ص. 198.
[٩٥] رامزي،ر، ضابط الأمن في شركة لوندين، إقتباس من كوبلانك،" طريق لوندين النفطي، داغنس نيهيتير في السودان: في الطائرة من الحرب على النفط، الطريق محاط بالمآسي و العساكر" داغينز نيهيتير، 28 أبريل 2001.
[٩٦] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.180، ملاحظة 259.
[٩٧] De Guzman & Wesselink (2002), p. 14. دي غوزمان و ويسي لنك (2002)، ص.14.
[٩٨] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.180.

وكما هو موثق من قبل هيومان رايتس ووتش، في فبراير 1998، تحركت قوات اللواء باولينو ماتييب (بول نوير) لأول مرة داخل آراضي الدوك نوير في مربع 5 أ، و بالتزامن مع عمليات مجموعة لوندين.[٩٩] بسبب قلة الذخيرة و الرغبة بالحفاظ على إتفاق السلام ، لم تبدي قوات دفاع جنوب السودان التابعة للدكتور ريك ماخار مقاومة تذكر. و بالرغم من أن البول و الدوك نوير لا يوجد بينهم مظالم تاريخية و لم يسبق لهم الدخول في قتال واسع ضد بعضهم البعض بإستثناء الخلافات الموسمية حول الماشية، فقد تبع التوغل موجات من النهب و الإغارة.[١٠٠] لم تشهد المنطقة قبل ذلك عمليات عسكرية كبيرة. و بحسب هيومان رايتس ووتش، فإن قوات اللواء باولينو ماتييب تحركت مباشرة نحو المنطقة التي تنوي المجموعة الحفر فيها في ريرر/ ثار جاث و أمرت قادة المنطقة بالرحيل مع مواطنيهم أو أنهم سيقتلون. ترك جميع السكان منطقة ريرر/ثار جاث و قام رجال اللواء ماتيب بحرق و تدمير معظم التوكهول.[١٠١]

وفقاً لهيومان رايتس ووتش، فإن القوات المسلحة السودانية كان تشارك بفعالية في الحملات منذ أبريل 1998، وعندما تحركت وحدة مشاة عادية من بينتيو إلى مسقط رأس الدكتور ريك ماخار لير. لم تهاجم القوات المحلية الموالية لماخار القوات المسلحة السودانية، بالرغم من أن التحرك شكل إنتهاك واضح لإتفاقية الخرطوم للسلام، و التي نصت نظرياً على أن حركة جيش الحكومة مقيدة و يتم تنسيقها عبر فريق فني عسكري مشترك من الحكومة و قوات دفاع جنوب السودان. و كما وثقت هيومان رايتس ووتش بنى الجيش في لير مهبطاً للطائرات و حامية. و قد وفرت هذه الحامية ملجأً و تموين لقوات اللواء باولينو ماتيب عندما هاجمت و سيطرت على لير في يونيو و يوليو و أغسطس 1998، مما تسبب في دماراً كبير في البنية التحتية، و لكن مع قليل من الضحايا المدنيين لأن السكان كانوا قد تركوا البلدة قبل وصول القوات. و بعد كل هجوم ستنسحب قوات اللواء باولينو ماتيب بعد عدة ايام من السلب والنهب و الحرق. تعرضت كوخ و هي منطقة أخرى للجاغي نوير للهجوم 3 مرات في العام 1998.

تم حرق كنائسها و في القرى المجاورة قدر أنه تم إحراق 50 مُصلى، على السواء كاثوليكية أو مشيخية، أربع عيادات و خمس مدارس و ستة مراكز حكومية محلية دمرت.[١٠٢]

**من خلال هذا التكتيك [فرق تسد]، خلقت الحكومة ميليشيات جنوبية و سلحتهم لقتال الجيش الشعبي لتحرير السودان و مجموعات المتمردين الأخرى. و كما و حاولت الحكومة أيضاً تهجير المدنيين و الإستفادة من المصادمات البسيطة التقليدية بين النوير و الدينكا و التي قد تحدث أحياناً خلال هجرة الماشية في الموسم الجاف. عندئذ تقوم الحكومة بتسليح طرف ضد الآخر و تشجع القتال.**
شهادة من قبل ريفرند ماثيو ماثيانغ دينغ. عضو الجمعية البرلمانية لجنوب السودان. 2006.[١٠٣]

خلال الأشهر اللاحقة تم حرق و نهب قرى و بلدات أكبر. كان معظم العنف موجهاً نحو السكان بدلاً من قوات الجبهة الديمقراطية السودانية الموحدة /قوات دفاع جنوب السودان. تم سوق عشرات الألاف من الناس في مربع 5 أ خارج منطقة الإستغلال. هرب الناس بأعداد كبيرة عميقاً بإتجاه التويك[١٠٤] للإنتظار حتى تخف حدة القتال. و في بيئة غير صحية على الإطلاق مات العديد بسبب الملاريا و سوء التغذية.[١٠٥] لاحقاً و في العام 1998، و في بداية الموسم الجاف، إستطاع معظم المهجرين قسرياً العودة إلى ديارهم.[١٠٦]

**شن الجنرال باولينو ماتياب نهيال هجوما كاملاً و حاسماً في تاريخ اليوم 21/6/1998، أحرق و دمر مقاطعتي لير و روبكوني كلياً بإستثناء بلدة بينتيو. (...) آثار الدمار في لير كانت عظيمة حيث أحرقت كل القرى من دهوليك و دهوربيل و جاغوار و توت-نيانغ و كوير-رير و غيال و قرى أخرى. نتائج الدمار أثرت في 150 ألف شخص و الذين هم الأن بحاجة عاجلة للغذاء و المأوى و الدواء.**
رسالة حول الحالة الأمنية في ولاية الوحدة، من حاكم ولاية الوحدة السيد تابان دينغ جاي إلى الدكتور ريك ماخار تيني، أبريل 1998.[١٠٧]

[٩٩] هيومان رايتس ووتش (2003)،ص. 192, و أطباء بلا حدود "الإستقرار النسبي في المنطقه إنتهى تقريباً في 1998"، أطباء بلا حدود (2002)، ص. 10
[١٠٠] هيومان رايتس ووتش (2003)،ص. 192.
[١٠١] عبد، ص.191.
[١٠٢] عبد، ص. 194.
[١٠٣] تقرير ريف. ماثيو ماثيانغ دينغ، 9 مايو 2006. محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في نيويورك ملف 01 CV 9882.
[١٠٤] التويك هي أرض يغمرها فيضان النهر موسمياً في جنوب السودان، تستخدم للرعي في الموسم الجاف.
[١٠٥] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 190-204.
[١٠٦] عبد، ص. 183.
[١٠٧] رسالة حول الحالة الأمنية في ولاية الوحدة، أبريل 1998، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في نيويورك ملف 01 7 (AGS)، CV 9882 أبريل 1998. ص. 12394-12396.

أفادت عملية شريان الحياة في السودان التابعة للأمم المتحدة في يوليو 1998 أن ولاية الوحدة تعاني من الظروف السابقة للمجاعة كنتيجة للنشاط العسكري في المنطقة. تأسست عملية شريان الحياة في السودان في أبريل 1989، و هي إتحاد بين اليونسيف و برنامج الغذاء العالمي و أكثر من 35 منظمة لاحكومية أخرى . و هي تعمل في جنوب السودان بعد مجاعة مدمرة نتجت عن الحرب الأهلية و الجفاف، فاوضت عملية شريان الحياة في السودان كلاً من الحكومة السودانية و جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان لإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين لها، بغض النظر عن موقعهم.

إضطر عدد أكبر من موظفي عملية شريان الحياة في السودان على أخلاء ولاية الوحدة بسبب القتال أكثر من أية منطقة اخرى في جنوب السودان خلال العام 1998. صنف مكتب الأمم المتحدة للتنسيق للشؤون الإنسانية(OCHA) المنطقة كواحدة من منطقتين في السودان بحالة طارئة حادة . في أواخر 1997، توقعت الأمم المتحدة بأن حوالي 250 ألف شخص في ولاية الوحدة يواجهون خطر المجاعة في العام 1998.[١٠٨]

أصدر برنامج الغذاء العالمي في 10 يوليو 1998 نداءاً خاصاً " *للمجتمع الدولي لأخذ إجراءات عاجلة و القيام بكل ما بوسعهم لإقناع الأطراف المتحاربة على إلقاء أسلحتهم و إنهاء هذا المعاناة التي لا معنى لها*" في ولاية الوحدة. و قالت أن القتال يمنع إيصال الغذاء لألاف الناس الذي هم في أمس الحاجة له. كان القتال في بعض المناطق دائماً لدرجة لم تستطع فيها طواقم منظمة الغذاء العالمي من الوصول لتقدير عدد الأشخاص الذين قد يكونوا بحاجة للغذاء.[١٠٩] كان حجم و طبيعة العنف لم يحصلا سابقاً في المنطقه و يعتقد إيكوس آنه يمكن تفسير ذلك من خلال الآهميه الإستراتيجيه لبدء عمليات النفط.

أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان في 1998 انه يعتبر المنشآت النفطية أهداف محتملة و شرعية و أن الجيش لن يتردد في مهاجمتها. وقام الجيش حينها بمهاجمة أنابيب النفط التابعة لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول في أتبارا و تبعه هجوم ثاني قرب إريكويت.[١١٠]

**المجموعة تجد أول النفط**

ذكرت هيومان رايتس ووتش أنه في فبراير 1999، قابل الدكتور ريك ماخار وزير الدفاع السوداني والذي أصر على أن القوات المسلحة يجب ان تقوم بحراسة حقول النفط و بضمنها مربع 5 أ ضد آي تهديد. لم يوافق الدكتور ماخار و أصر على أنه قواته قد قامت بحراسة المجموعة منذ العام 1997 و يجب أن تستمر بالقيام بذلك.[١١١] أعلنت مجموعة لوندين عن أول بئر إستكشافي في مربع 5 أ في منطقة ريرر/ثار جاث. أعلنت المجموعة إكتشاف طبقة نفطية كبيرة.[١١٢]

**"نعم، إنه إكتشاف كبير. لم يوجد لنا الوقت لإجراء إختبارات حتى الأن. و لكن يبدو أنه أكبر إكتشاف وجد في المنطقة حتى الأن. نقدر بأن يكون حوالي 300 مليون برميل من النفط.(...) إضطررنا لنقل جميع معداتنا خارج المنطقة بسبب الموسم الماطر.(...) لكن الأمور تسير حسب ما خططنا لها، من المرجح أن نكون هناك في الربع الثالث من العام 2001.** (...) أعتقد أن السودان و ليبيا و حدهما سيجعلان لوندين للنفط واحدة من أكبر 20 شركة عالمية للنفط. و هذه ليست مبالغة على الإطلاق.
Ad أدولف لوندين، رئيس لوندين للنفط أ ب، مايو 1999.[١١٣]

زاد إكتشاف النفط من الإحساس بالإلحاح لتطبيق هدف الحكومة بأخذ السيطرة على مربع 5 أ. و كما ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش، فإن ممثل وزارة الدفاع السودانية قابل الدكتور ريك ماخار و أخبره أن الجيش سيقوم بحماية المناطق النفطية في ولاية الوحدة. لم يكن هناك إتفاق، و يصف القائد إليجاه هون من قوات دفاع جنوب السودان اللقاء : "*لقد قلنا أن عمال النفط يستطيعوا الذهاب هناك [مربع 5 أ]، لكن ليس حكومة السودان. رفضت الحكومة هذا. لقد قلنا أن وجود جيشين سيؤدي إلى مشاكل. قالت الحكومة أن جيش الحكومة يجب أن يكون حراً بالذهاب أينما شاء في بينتيو [ولاية الوحدة]. و هذا بإنتهاك لإتفاقية الخرطوم للسلام، و التي تتطلب التشاور معنا و آخذ موافقتنا*".[١١٤]

---

[١٠٨] عبد، ص. 208، حاشية 348.

[١٠٩] برنامج الغذاء العالمي،" المدير التنفيذي للبرنامج تدعو المجتمع الدولي للمساعدة في إيقاف القتال في جنوب االسودان"، نيويورك، 10 يوليو 1998. بيانات صحفية أخرى من البرنامج متضمنة :"إخلاء موظفي برنامج الغذاء العالمي بسلام من جنوب السودان بعد هجوم الميليشيا"، نيروبي، 18 يوليو 1998، " برنامج الغذاء العالمي يصدر نداءاً عاجلاً لتوسيع المعونة الغذائية الطارئة للسودانيين المحتاجين لها"، روما، 27 يوليوم 1998، أنظر: هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.206.

[١١٠] هيري، جنيفر، "السودان بين النفط و الحرب الأهلية"، 2003، ص. 2-3. http://africa.berkeley.edu/Sudan/Oil/Review-HeryOilSudan.pdf.

[١١١] جونسون (2003)، ص.124.

[١١٢] لوندين للنفط، "بئر ثار جاث يؤسس لإكتشاف نفطي كبير جديد" 20 مايو 1999.

[١١٣] إريكسون، ر.ت.، "إكتشاف مهم في السودان يعزز لوندين للنفط" مترجم عن السويدية ، فيناناس تيدنينغين، 21 مايو 1991. (العنوان و الإقتباس الأصليين: Storfynd i Sudan lyfter Lundin Oil: "Ja, det är ett stort fynd. Vi har inte hunnit utföra alla tester ännu. Men det verkar vara det största fyndet som hittills gjorts i området. Vi räknar med att det rör sig om ungefär 300 miljoner fat olja…Eftersom regnperioden nu inleds har vi varit tvungna att flytta ut all utrustning från området…Ja, jag tror att vår koncession i Sudan, liksom den i Libyen, kan innehålla mer 1 miljard fat….Totalt måste vi nog borra ungefär tio hål innan vi kan börja producera någon olja i Sudan. Men om allt går som vi tänkt oss ska vi nog kunna vara igång under det 3:e kvartalet år 2001…Ja, Libyen och Sudan kommer att vara våra absolut viktigaste projekt under flera år framöver… Jag tror att Libyen och Sudan ensama kan göra Lundin Oil till ett av världens 20:e största oljebolag. Och det är absolut ingen

[١١٤] مقابلة مع إليجاه هون توب، 26 يوليو 1999, هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.264.

بعد رفض الجبهة الديمقراطية الموحدة للإنقاذ/ قوات دفاع جنوب السودان تحت قيادة د. ريك ماخار طلب حكومة السودان بموضعة قوات جنوب بنتيو، أمر اللواء باولينو ماتيب الحاكم تابان دينغ من الجبهة الديمقراطية الموحدة للإنقاذ بمغادرة بينتيو، معبراً عن عدم ثقة الحكومة في الجبهة الديمقراطية الموحدة للإنقاذ وقوات دفاع جنوب السودان. و في رسالة لتابان دينغ إستشهدت بها منظمة هيومان ووتش، يتهم اللواء باولينو ماتيب الجبهة الديمقراطية الموحدة للإنقاذ وقوات دفاع جنوب السودان بتعطيل جهود تطوير النفط. كما و خشيت حكومة السودان أيضاً من أن الجهود المبذولة من قبل المجلس الجديد لكنائس السودان للبدء في عملية سلام جديدة من شأنها أن تعرض خططها للسيطرة على حقول النفط.[١١٥]

©UN Photo / Tim McKulka
صورة من الأمم المتحدة/ تيم ماكولكا

*شبكة من التجارب الزلزالية المستعملة لتحديد مكامن النفط ومناطق الحفر في الكتلة A 5*

نفهم في إيكوس آن المجموعه كانت تقوم بعملياتها حتى مايو 1999 على أفتراض آن د. ريك ماخار سيحافظ على سيطرته على المنطقه و يحمي مصالحها. و كما تظهر التطورات أعلاه، فإنه بحلول مايو 1999، فإن إتفاقية الخرطوم للسلام تم التخلي عنها من الجميع و بقيت إسمياً. حركت حكومة السودان قافلة من 15 شاحنة مع حوالي 400 جندي و أسلحة ثقيلة إلى الجنوب من بينتيو إلى داخل مناطق ريرثارجاث و إلى حامية لير (باياك)، محاطين بأكثر من 1000 جندي من جنود اللواء باولينو ماتييب.[١١٦] لم تكن قوات الدكتور ماخار فعالة في حماية مناطقها في مربع 5 أ من هجمات ميليشيا اللواء باولينو ماتياب. كانت القوتين تقنياً في جانب الحكومة لكن قوات دفاع جنوب السودان كانت أقل تسليحاً (الحكومة لم تقم بتسليح المجموعة بشكل جيد)و بالتالي في وضع غير موات من الناحية العسكرية. إنسحبت قوات دفاع جنوب السودان بعد مهاجمتها للمخيم النفطي في ري/ ثار جاث في مايو 1999، مسببة أضراراً للحفر الإستكشافي و معدمة 3 موظفين حكوميين. آخلت مجموعة لوندين مئة عامل من الموقع في نفس اليوم. لم تباشر المجموعة عملياتها في مربع 5 أ حتى نوفمبر 2000.

يكشف التوثيق الواسع الذي قامت به منظمة هيومان رايتس ووتش أنه من مايو إلى سبتمبر 1999، فإن الجيش السوداني و قوات اللواء باولينو ماتياب و قائده بيتر غاتيدت قد قاتلوا بشكل ضاري ضد قوات دفاع جنوب السودان التابعة للدكتور ريك ماخار و التي كانت قد حصلت على ذخائر من الجيش الشعبي لتحرير السودان في يونيو 1999.[١١٧] أشار هذا إلى أول تقارب بين الجيش الشعبي لتحرير السودان و قوات الدكتور ريك ماخار منذ إنشقاق جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في العام 1991. تسبب إستمرار القتال في مربع 5 أ في رحيل الألاف من المدنيين إلى مناطق أخرى. كان تعليق مجموعة لوندين لعملياتها في مؤشراً على بداية المعركة الحقيقية للسيطرة على مربع 5 أ و ذلك بحسب هيومان رايتس ووتش. كانت حكومة السودان حريصة على إكتساب سيطرة كاملة و ذلك لتمكين شركات النفط من مواصلة عملها.[١١٨]

**" لقد قمنا بهزيمة كل الآعداء الآجانب الذين يتمنون وقف تصدير النفط. يجب علينا الآن آن نهزم العدو الداخلي الذي قد يحاول وقف الإستفاده الكامله من عائدات النفط."**
إعلان من قبل الراديو الحكومي في آم درمان، آغسطس 1999.[١١٩]

وبالقدر الذي يمكن لإيكوس أن تحدد، فإن مجموعة لوندين لم تقدم أي تصريح علني بإدانة التدمير و التشريد في مربع 5 أ، بالرغم من الإهتمام الإعلامي و التحذيرات المنتظمة من وكالات الأمم المتحدة حول الوضع الملح للمحتاجين في هذه المنطقة. أصدر برنامج الغذاء العالمي بيان صحفي مرعب في 10 يوليو 1999، يشير فيه أنه يخشى " *من تفاقم الأزمة الإنسانية بيحث لا يمكن للبرنامج من إيصال المساعدات العاجلة لألاف الناس الذين علقوا بسبب القتال. يشعر برنامج الغذاء العالمي بقلق بالغ بخصوص الألاف الذين تركوا منازلهم الشهر الماضي من آجل السلامة و نزحوا عميقاً داخل ولاية الوحدة بحيث أصبح من الصعب الوصول إليهم. و برنامج الغذاء العالمي قلق من أن الألاف الذين نزحوا بإتجاه المناطق المتاخمة للشمال الغربي من بحر الغزال و جونغلي سيضعوا ضغطاً إضافياً على هذه المناطق التي لا تزال تعاني من مجاعة و فياضانات العام الماضي المدمرة*"[١٢٠] قدر برنامج الغذاء العالمي أن الحرب تمنع إيصال الغذاء ل 150 الف شخص في مناطق التمرد في ولاية الوحدة.

[١١٥] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص 264-265.
[١١٦] عبد، ص. 202.
[١١٧] عبد، ص. 262-304.
[١١٨] عبد، ص. 304.
[١١٩] بول، ن،، " النظام الإسلامي يبدأ بتصدير النفط"، آنتد برس سيرفس، 30 آغسطس 1999.
[١٢٠] برنامج الغذاء العالمي، " 150,000 علقوا بسبب القتال المتجدد في غرب الأعلى في السودان"، 10 يوليو1999.

ناشد الدكتورريك ماخار الرئيس عمر البشير بالتوقف عن تسليح اللواء باولينو ماتيب عدة مرات خلال الأعوام 1998 و 1999. و قد ناشد أيضاً شركات النفط لكي تضغط على الحكومة لعزل ماتيب لكي تضمن السلام في مناطق عملياتهم. و بالقدر الذي يمكن لأيكوس أن يحدده فإنهم لم يقوموا يفعل ذلك أبداً.[١٢١]

**خلال العام 1998، كان حوالي 150,000 شخص قد تم تهجيرهم و يواجهون خطر المجاعة في المناطق الغنية بالنفط في منطقة أعالي النيل الغربي، حيث يجعل عدم الإستقرار من عملية إيصال المعونات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة.**
لجنة الأمم المتحدة حول وضع حقوق الإنسان في السودان، الدورة 55، مايو 1999.[١٢٢]

لم تستطع إيكوس أن تجد أي أدلة بأن المجموعة عبرت عن قلقها حول القتال أو الترحيل الجماعي في ذلك الوقت أو حول رفاهية الناس الذين يعيشون في منطقة الإمتياز. و لم تذكر أيضاً أن هجمات المتمردين كانت الدافع لتعليق عملياتها في مايو 1999. فقد ذكرت لوندين ببساطة بأنها "لم تتأثر بالقتال بشكل مباشر"، و لكنها مع ذلك "قلقة حول سلامة موظفيها و عملياتها".[١٢٣]

**كان المقرر الخاص قد أعلم في بداية مايو [1999]، أنه و في هجوم إستمر لمدة 10 أيام إجتاحت قوات الحكومة مقاطعة روينغ في أعلى النيل الغربي، مهاجمة و قاتلة ألعشرات من المدنيين بإستخدام قاذفات أنتونوف و المروحيات الحربية و الدبابات و المدفعية، و تختطف المئات و حرقت 6,000 منزل، بهدف تطهير 100 كم من الأراضي الشاسعة حول حقول النفط (...) الآثار الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الإستراتيجية لقضية النفط فاقمت و آججت الصراع بشكل خطير و آدت إلى تدهور شامل في وضع حقوق الإنسان و القانون الإنساني ، و يقلل من الفرص الضعيفة فعلياً لتحقيق السلام.**
ليوناردو فرانكو، المقرر الخاص، لجنة حقوق الإنسان، أكتوبر 1999.[١٢٤]

أوصت عملية تقييم للآثار الإجتماعية و السياسية أمرت بها لوندين في العام 1999 ، بشكل رئيسي " *أنه على الشركة مراقبة التطورات الإجتماعية و السياسية في منطقة الإمتياز و تعزيز العلاقات القائمة مع المجتمع المحلي.*"[١٢٥] تشير أيكوس إلى أن القضية الحقيقية لم تكن علاقات الشركة الضعيفة مع المجتمعات المحلية، ولكن القضية هي أن هذه المجتمعات كانت ضحية للقتال حولهم و الموجه ضدهم.

**" تحتل حكومة السودان آرضنا و تدمر شعبنا بسبب هذا النفط. (...) آينما وجد النفط فإنهم يشيرون إليه كثروة للبلد جميعه، و بعد ذلك يقومون بأخذه من الناس. هناك عملية تشريد كامله (...). لقد قمت بهذه الخطوه بحيث آجلب إهتمام سودانيين جنوبيين آخرين، بحيث نآتي معاً و نواجه عدو مشترك (...). لقد قمنا بإعطاء ما فيه الكفايه من التحذيرات. إذا لم تغادر شركات النفط، سنقوم بمهاجمة الحقول و نجبرهم على الرحيل."**
القائد بيتر جاتدت، آكتوبر 1999.[١٢٦]

**قوات القائد بيتر غاتدت تنقلب ضد حكومة السودان**
ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش في 2003 أنه في سبتمبر 1999، إنقلب القائد بيتر غاتديت (مشمئزاً من قتال النوير النوير الداخلي بينما تقوم حكومة السودان بإستنزاف أرضهم من النفط الخاص بهم) ضد اللواء باولينو ماتيب و حكومة السودان ، آخذاً معه بضعة الاف من الضباط و الجنود (على السواء بول و ليك نوير). غير هذا التمرد من المشهد السياسي و العسكري في ولاية الوحدة، متسبباً في زيادة في عدد قوات النوير المناهضة للحكومة و تاركاً الحكومة مع عدد أقل بكثير من قوات النوير لكي يلعبوا دور وكلائها في هذه المنطقة النفطية. الإشتباكات التي تلت بين القائد بيتر غاديت و جيش الحكومة في أكتوبر 1999، سببت مرة أخرى، رحيل العديد من المدنيين في مربع 5 أ إلى بلدات نهيالديو و بواو و درخان.[١٢٧]

[١٢١] مقابلة مع الدكتور ريك ماخار، نيروبي، 8 أغسطس 2000، هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.163.
[١٢٢] لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان،" تقرير المقرر حول وضع حقوق الإنسان في السودان"، 17 مايو 1999، E/CN.4/1999/38/Add.1, ص.17-18.
[١٢٣] باتروتش (2004)، ص.4.
[١٢٤] فرانكو، ليوناردو، " تقرير خاص حول وضع حقوق الإنسان في السودان" لجنة حقوق الإنسان، الدورة 54، موضوع الإجندة 116 (c) A/54/467، 14 أكتوبر 1999. الفقرات 66 و 75.
[١٢٥] عبد.
[١٢٦] تيرنر، م، " النفط يؤجج الصراع في جنوب السودان"، فاينانشال تايمز، لندن، 15 آكتوبر 1999.
[١٢٧] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.316-320.

©Nikolas Strand نيكولاس ستراند.

إمرأة مهجّرة من منطق نيالدهو بعد هجمات قوات حكومة السودان، مارس ٢٠٠٢.

في بداية نوفمبر 1999، صنعت مجموعة كبيرة من قادة النوير السلام مع بعضهم البعض ومن ضمنهم القائد بيتر غاديت والقائد تيتو بيل (من قوات دفاع جنوب السودان التابعة للدكتور ريك ماخار) عن طريق تشكيل مجلس القيادة العسكري الموحد المؤقت للنيل الأعلى (UMCC)، و الذي كان من المقرر أن يبسط سلطته على كل القوات في النيل الأعلى. ضم المشاركون قادة أو قادة سابقون لقوات الدكتور ريك ماخار قوات دفاع جنوب السودان و جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان و قوات متحالفة مع الحكومة متضمنة مجموعة اللواء باولينو ماتيب. ضمت هذه المجموعة بعض القوات التي كانت بالفعل و بشكل غير رسمي تتعاون فيما بينها. أعن القادة الحرب على حكومة السودان و عن إستعدادهم لتوحيد قواتهم مع الآخرين الذين يقاتلونها. برنامجهم السياسي و خلافاً للحركة الشعبية لتحرير السودان، طالب بإستقلال الجنوب.[١٢٨] وفيما يتعلق بالدكتور ريك ماخار، " *فقد أدركوا حقيقة أنه لا يمكن أن يلعب أي دور في الوضع العسكري المتجدد والمتصاعد بسرعة في منطقة أعالي النيل الغربي*"[١٢٩]

**"الوضع في السودان معقد و لكن لدينا الإنطباع بأن التنقيب عن النفط يساهم في جعل الوضع أهدأ في هذه المنطقة بالتحديد".**
ماغنوس نوردين، نائب المدير العام ، لوندين للنفط أ ب، ديسمبر 1999.[١٣٠]

## ٢.٣ إكتشاف النفط في خضم عنف مكثف : ٢٠٠٠-٢٠٠١

### شق طريق النفط

بمواجهة الحلف الجديد الذي إنشأ من قبل نوير مشمئزين من شراكته مع حكومة السودان، و مع عدم وجود الكثير ليريه من حوالي أربع سنوات طوال من التعاون، إستقال الدكتور ريك ماخار من حكومة السودان في يناير 2000. و عاد إلى الجنوب لتشكيل حركة جديدة، قوات الدفاع الشعبي السوداني/ الجبهة الديمقراطية (SPDF). إنضم بيتر غارديت لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في هذا الوقت بدلاً من الإنضمام إلى الدكتور ريك ماخار.

ومع هذا فهو قد تعاون مع مع قوات الدفاع الشعبي السوداني تحت قيادة القائد تيتو بييل و القائد بيتر بار. تذكر هيومان رايتس ووتش أنهم حاولوا جميعاً و لبعض الوقت وقف شق الطريق الجديد للنفط في مربع 5 أ و كذلك الطرق الأخرى في مربعات 1 و 4 – لكن بدون نجاح.[١٣١]

أشار مارك ريدينغ، وهو ضابط أمن لتاليسمان النيل الأعظم ب. ف و التي عملت مباشرة إلى الشمال من مربع 5 أ، بأن مجموعة لوندين كانت محبطة من عدم قدرة حكومة السودان على تأمين عملياتها و دفعت بإتجاه القيام إجراء عسكري سريع لتمكينها من إكمال الطريق. و قد أوضح في تقرير داخلي لشركة تاليسمان في فبراير 2002: " لا تزال هناك صعوبات مستمرة بين *IPC [لوندين]* و الأمن النفطي. *IPC [لوندين] في غاية الإحباط من عدم تحقيق تقدم في منطقة إمتيازهم و هذا بشكل كامل بسبب مشاكل مع الأمن النفطي والنقص في مصادر الجيش لتوفير مستوى الحماية التي يحتاجونها لإكمال الطريقين لموقع الحفر. يحتاج الطريق الرئيسي و الذي سيكون طريق لكل الأحوال الجوية إلى 700 جندي لتوفير ممر آمن لهذا العمل لكي يبدأ. سيأخذ هذا الطريق 18 أسبوعاً لكي يكتمل و بدأ الإحباط بالتصاعد حيث أن نهاية مايو لها أهمية واضحة [بسبب الموسم الأمطار]*"[١٣٢].

أعلنت المجموعة في فبراير 2000 أن عمليات الحفر تم تأجيلها بسبب التقدم البطيء في شق الطريق.[١٣٣] أعلنت مجموعة لوندين في مارس 2000 أن الأنشطة في مربع 5 أ بقيت معلقة بسبب "*الصعوبات اللوجستية و إعتبارات السلامة*".[١٣٤]

بينما لم تستأنف المجموعة عملياتها رسمياً حتى ديسمبر 2000، فقد كلفت ببناء جسر على نهر بحر الغزال في بداية 2000، يربط روبكونا ببينتيو.[١٣٥] و علاوة على ذلك ، فقد كلفت المجموعة شركة هبغ لبغ بتروليوم و الخدمات و الإستثمار(HPSIC) و المعروفة أيضاً كشركة هيغ ليغ للإنشاءات بشق طريق صالح لكل الأحوال الجوية بطول 80 كم من روبكونا إلى الجنوب بإتجاه مواقع الحفر في ريرر /ثارجاث و جاريان.[١٣٦] و وفقاً ل (HPSIC) فإن لوندين كلفتها لاحقاً بتمديد الطريق ل لير وحاميتها العسكرية.[١٣٧]

---

[١٢٨] عبد، ص. 328-330.
[١٢٩] "حركة تحرير جنوب السودان، إعلان صحفي" 31 يناير 2000، متوفر في الموقع :
(http://www2.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/ACOS-64CTCJ?OpenDocument (accessed September 29, 2009.
[١٣٠] إريكسون، ر، ت، " لوندين تبقى في السودان" (مترجمه) فينانس تيدنينغن، 2 ديسمبر 1999 (النص الأصلي و الإقتباس : " Lundin Oil stannar kvar i Sudan"...vi har fått intrycket av att oljeutvinningen medverkat till att situationen I just det här området blivit betydligt lugnare.")
[١٣١] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص334.
[١٣٢] تقرير تاليسمان الأمني، 1-8 فبراير 2000. محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية لنيويورك. ملف TE0520901 01 .CV 9882 (AGS).
[١٣٣] في 4 ديسمبر 1999، كتبت أمي مكليلان بعد مقابلة مع السيد لوندين: " خطط الشركة هي شق طريق صالح لكل الأحوال الجوية للسماح بعمليات على مدار العام. التكلفة في المنطقة 6 مليون دولار أمريكي و قد يبدأ العمل في وقت قريب مثل نهاية هذا الشهر." في : "خطط لوندين 35 مليون دولار أمريكي إستكشاف في العام 2000" لويد ليست إنترناشونا.
[١٣٤] لوندين للنفط، " تأجيل آخر في السودان" ، 21 مارس 2000.
[١٣٥] كلف الجسر المجموعة مليوني دولار أمريكي، إنظر " لوندين للنفط في السودان" ، 2001، ص. 17، 19.
[١٣٦] أنظر(http://www.higleig.com/projects.htm accessed: September 29, 2009).
[١٣٧] عبد، أنظر أيضاً : هيومان رايتس ووتش (2003)، ص335.

ووفقاً تقرير تاليسمان الأمني، كانت جميع عملية شق الطرق معسكرة للغاية.[١٣٨] يذكر تقرير أمني داخلي آخر لتاليسمان أنه في 10 أغسطس 2002، توقف العمل في الطريق بعد أن تم تدمير 80% من المعدات في حادث تخريب. تم إستئناف العمل في 8 سبتمبر و بعد إسبوع من ذلك قتل 4 عمال و أصيب 16 آخرون في حادث لغم أرضي.[١٣٩] ووفقا لتقرير تاليسمان فإن 40-45 عامل بناء مدني، و بشكل رئيسي من عمال شركة هيغ ليغ للإنشاءات، قد تعرضوا للقتل بين الفترة 2000 و أكتوبر 2002 بينما كانوا يعملون لمصلحة صناعة النفط.[١٤٠]

في وقت سابق في العام 1999، قامت مجموعة لوندين أيضاً بتجديد مهبط الطائرات في روبكونا.[١٤١] كانت روبكونا معسكر لوندين الرئيسي و لكنه ايضاً مقر الفرقة 15 من القوات المسلحة السودانية.[١٤٢]

**عندما كنت أعيش في دوار في العام 2000 ،كان يجري شق طريق صالح لكل الأحوال الجوية من روبكونا إلى منطقة العمليات النفطية في ريو. (...) علمت أنه ببناء هذا الطريق، قامت الحكومة بإجبار الناس على الرحيل بعيداً و قد قصفت و هاجمت القرى لحمل الناس على الرحيل. (...) في العام 2000 تم شق الطريق الصالح لكل الأحوال الجوية من روبكونا إلى ريو خلال أرضي حيث تم تدمير اللواك و التوكهول خاصتي من قبل قوات الحكومة.**
شهادة من الزعيم رينغ باتاي، مارس 2005.[١٤٣]

(...) يمكننا الأن أن نعلن بشكل قاطع أنه لم يكن هناك إجبار للسكان على الرحيل على طول الثمانين كيلومترات من الطريق الصالح لكل الأحوال الجوية و الذي ينطلق من قاعدة معسكرنا في روبكونا لموقع الحفر الحالي في جارايان، لا إحراق للقرى لفتح المجال للطريق.
بيان صحفي، لوندين للنفط، أبريل 2001.

كتب ضابط أمن من تاليسمان في تقرير داخلي في 1 مارس 2000: " شهادات آتية من [ريبيك] أشار ماخار أن قوات تيتو[بييل] و [بيتر] غاتيدت يتجمعون معاً و أنهم سيتركون IPC و عملياتها دون تدخل. كان ذلك في إطار أن باولينو [ماتياب] ليس متورطاً مع IPC. ورد تقرير في الأمس قادماً من نيروبي، يشير إلى أن [بيتر] غاتيدت قد وحد قواته مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. إذا كان هذا صحيحاً، فإني سإعتبره تطوراً خطير جداً.

فلدى الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت تصرفه كميات كبيرة من المواد و الأسلحة و المعدات بالمقارنة مع أي فصيل للنوير. هذا من شأنه أن يفتح سلسلة تموين الجيش الشعبي لتحرير السودان نحو المنطقة. في أي حال، لن يكون هذا الحادث الأخير في مربع 5 أ. الشعور العام هنا ليس إذا بل متى سيقع الحادث التالي. إنه يعتبر أن الوضع في مربع 5 أ على الأرجح الأكثر تقلباً في الأونة الأخيرة و آخذاً في التدهور. فمن الواضح من الأمس [29 فبراير 2000] بأن القوات الحكومية جنباً إلى جنب تعتبر أهدافاً مشروعة لأي فصيل يتحمل المسئولية."[١٤٤]

خلال ربيع العام 2000، شنت حكومة السودان هجوماً كبيراً، مدعومة بالمئات من المراحلين (قوات البقارا) على ظهور الخيل و المدفعية و المركبات الحربية و طائرات أنتونوف القاذفة. ذكر زعماء القرى للمعونة المسيحية في 2001 أن الهجمات المنهجية على القرى على طول طريق النفط بدأت في مارس 2000. أولاً تقوم طائرات أنتونوف بقصف القرى لتفريق الناس و عندها تقوم قوات الحكومة بالقدوم إلى القرى عن طريق الشاحنات و الطائرات المروحية لحرق الأكواخ و قتل أي شخص باقي. في زيارة لولاية الوحدة في أغسطس و نوفمبر 2000، وجدت المعونة المسيحية أن الألاف من النوير المدنيين قد رحلوا من قراهم على طول الطريق.[١٤٥]

سفين تورفين©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte

[١٣٨] تقرير تاليسمان الأمني، 1-8 فبراير 2000. محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية لنيويورك. ملف CV 9882 (AGS), TE 0520901. ذكرت منظمة أطباء بلا حدود "تطهير الطريق" من العام 2000 و صاعداً من قبل قوات الحكومة والقوات المتحالفة معها. بعد ذلك تم بناء حاميات للجيش 30 دقيقة على طول الطريق" أطباء بلا حدود (2002) ، ص. 16.
[١٣٩] تقرير تاليسمان الأمني، 1-8 فبراير 2000. محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية لنيويورك. ملف01 TE0521059 (AGS), CV 9882.
[١٤٠] عبيد، TE0521060.
[١٤١] "لوندين للنفط في السودان" ، 2001،ص.19.
[١٤٢] المعونة المسيحية (2001)،ص.25.
[١٤٣] شهادة الزعيم بيتر رينغ، مارس 2005، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية لنيويورك، ملف 01 AGS) CV 9882).
[١٤٤] تقرير أمني لتاليسمان، 1 مارس، 2000، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية لنيويورك، ملف01 CV 9882 (AGS), TE 0520936.
[١٤٥] المعونة المسيحية (2001)، ص.7.

**المقرر الخاص كان قد خلص إلى أن الحكومة مستمرة بممارسة القصف العشوائي و الذي يظهر أنه قد كثف في الأسابيع الأخيرة، مع خسارة كبيرة للمدنيين (...). و هو يعبر عن أسفه لقيام الحكومة بإجبار السكان المدنيين من عرقية النوير على الإنتقال بهدف ضمان السيطرة العسكرية على عمليات الصناعة النفطية في النيل الأعلى. و وفقاً لتقارير متسقة فإن هذه الممارسة يزعم تبعت بإسكان مجموعات البقارة العرقية مكانهم (...).**
**و يعرب المقرر الخاص عن قلقه من إستخدام المهابط الجوية للصناعة النفطية لأهداف عسكرية و إزاء ممارسة إعاقة المساعدة الإنسانية ، و لا سيما في غرب النيل الأعلى، و ذلك بشكل أساسي عن طريق تقييد الوصول الجوي لمواقع عديدة لتوزيع المساعدة الإنسانية ، و عن طريق فرض حظر على الطيران في مناسبات معينة (...).**
**و بالإضافة إلى ذلك فإن المقرر الخاص مقتنع بإن قضية النفط تقع في قلب الصراع و يعتقد أنه ليس من العدل أن يكون السكان المدنيين مرة أخرى الهدف الأكثر تضرراً في هذا السيناريو. إدى إستغلال النفط إلى تفاقم الحرب. (...)**
**و هو يوصي بأن يضمن وصول المساعدات الإنسانية بدون إعاقة للمناطق المتضررة. و يوصي أيضاً بأن تبذل كل الجهود لتسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية.**
**و يوصي أيضاً بأن يتم إنهاء إستخدام المرافق النفطية للأغراض العسكرية.**
لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، جنيف، أبريل 2000.[١٤٦]

ذكرت المعونة المسيحية في 2001 أن البنية التحتية لشركة النفط بما فيها المهابط الجوية و طرق النفط قد أستخدمت من قبل قوات الحكومة.[١٤٧] وعلاوة على ذلك فإنه يبدو أن المحافظ تابان دينغ قد آكد للمعونة المسيحية ان قاذفات الحكومة إستخدمت المهابط الجوية التي تم تجديدها من قبل مجموعة لوندين في روبكونا.[١٤٨]

ذكرت لوندين في رسالة لمساهميها في مارس 2001، بإن الطريق " زاد من حركة السكان المحليين و زودهم بمدخل أفضل للوصول لوسائل الراحة المتوفرة في بينتيو و روبكونا مثل المدارس و العيادات و الأسواق.[١٤٩]

وضحت هيومان رايتس ووتش في تقريرها للعام 2003 بإنه تاريخياً فإن نهر بحر الغزال زود عائقاً أمام تغلغل راكبي الخيل من البقارا لمستوطنات النوير جنوب النهر. و بإستثناء الزاوية الشمالية الشرقية فإن مربع 5 أ يقع جنوب النهر، الأمر الذي وفر الحماية للسكان من غارات البقارا. وفرت هذه المنطقة ملاذاً أمناً للسكان المروعين من النوير الجيك و الليك الفارين من مربعات 1 و 2 و 4 في الثمانينات و بداية التسعينات. زاد هؤلاء من أعداد الناس و القطعان الذين يعيشون جنوب النهر. إنتهك هذا الحاجز التاريخي عندما قامت لوندين بتكليف بناء الجسر فوق النهر في بينتيو في بداية العام 2000. مكن الجسر عصابات البقارا من التوغل على مدار العام إلى الجنوب و بإعداد كبيرة، و مطارده المدنيين النوير في غارات تدمير و تشريد منظمة من قبل الحكومة.[١٥٠]

وسعت الطرق العالية من قدرة الحكومة على الوصول عميقاً داخل أرضي النوير.

**الطريق مفتوح للجميع و هو ليس حول حركة مكثفة لقوات لتدمير هذه المنطقة.**
**كريستيان بارتوتش، نائب الرئيس لشؤون الشركات.** لوندين للنفط أب، مارس 2001.[١٥١]

[١٤٦] لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان،"ملخص تقرير المقرر الخاص، وضع حقوق الإنسان في السودان"، جنيف ، 19 أبريل، E/CN.4/2000/36، 2000، نص. 5.
(http://www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/TestFrame/a24f12b8a7877a8ac125692d00397392?Opendocument accessed Sept. 28, 2009).
[١٤٧] المعونة المسيحية (2001)،ص.3.
[١٤٨] عبد، ص.25.
[١٤٩] لوندين للنفط،" رسالة للمساهمين"، 23 مارس 2001.
[١٥٠] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.589.
[١٥١] جريدة تيدنينغارناس تليغرام بيرو، "لوندين للنفط: صناعة مهمة للناس في السودان" (مرتجم عن السويدية، 22 مارس 2001). العنوان و الإقتباس الأصليين:
LUNDIN OIL OLJEINDUSTRIN VIKTIG FÖR SUDANS BEFOLKNING: "Vägen är öppen för alla och det handlar inte om tunga trupprörelser för att rensa område."

**إنتهاء تحالف الجيش الشعبي لتحرير السودان و قوات الدفاع الشعبي السوداني**

ظلت قوات الدفاع الشعبي السوداني معادية للحكومة لعدة أشهر خلال العام 2000، و أحياناً كانت تقاتل بشكل فعلي ضد قوات الحكومة جنباً إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (تحت قيادة القائد بيتر غاديت). ذكرت هيومان رايتس ووتش أن التحالف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان و قوات الدفاع الشعبي السوداني إنهار في أواخر يونيو 2000 بعد قبول القائد بيتر بار عرض ضخم من الإمدادات و النقود من حكومة السودان. إنقلب توازن القوة لصالح الحكومة مرة أخرى، فعادت قوات الحكومة و القوات الحليفة معها لأخذ زمام المبادرة ومطاردة المجتمعات عن طريق النفط، و أخيراً السماح لشق الطريق بالإنتهاء.[١٥٢]

**ميزانية السودان العسكرية**

إرتفعت ميزانية السودان العسكرية بإكثر من الضعف من 162 مليون دولار أمريكي في العام 1998 إلى 327 مليون دولار في العام 2000[١٥٣]. ذكرت المعونة المسيحية في العام 2000 أن متحدث بإسم الجيش اعلن أن عوائد قطاع النفط قد مكنت السودان من بدء صناعة إنتاج الأسلحة، بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من الأسلحة المتوسطة و الثقيلة[١٥٤] وفقاً لدوغلاس جونسون فإنه بين الأعوام 1999 و 2002، فإن طائرات الهيلوكبتر القتالية التابعة للحكومة السودانية قد حلقت 3 أضعاف عدد المرات، من 6 مرات في العام 1999 إلى 22 في العام 2002. في البداية تم إستخدامها في العمليات ضد المدنيين في حقول النفط في ولاية الوحدة، و في الأونة الأخيرة ضد المدنيين في دارفور.[١٥٥]

**الهجوم على نهيالديو**

ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش أنه في يوليو 2002، تعرضت بلدة نهيالديو، التي كانت خاضعة في ذلك الوقت للقائد بيتير غاتديت، إلى هجوم من قبل قوات مدعومة من الحكومة. إحرقت المدني بشكل منجي و تم تهجير سكانها و من ضنهم 11,000 لاجئ من مناطق طريق النفط و الذين لجأوا إلى هناك في وقت سابق. ترك القتال بين قوات الحكومة و القائد بيتر غاتديت مناطق شاسعة بين نيمني ونهيالديو محروقة بالكامل و أدى لتشريد عشرات الألاف من المدنيين.[١٥٦]

©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte سفين تورفين

نساء ينقلن جرحى على ناقلات، ريرر، مايو ٢٠٠٢

[١٥٢] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.353-354.
[١٥٣] صندوق النقد الدولي 2000، تقرير الموظفين القطري رقم 00/70 " يونيو 2000 ص. 11.
[١٥٤] المعونة المسيحية (2001)، ص.18.
[١٥٥] جونسون ، تقرير خبير، (2005)، ص.9.
[١٥٦] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.350.

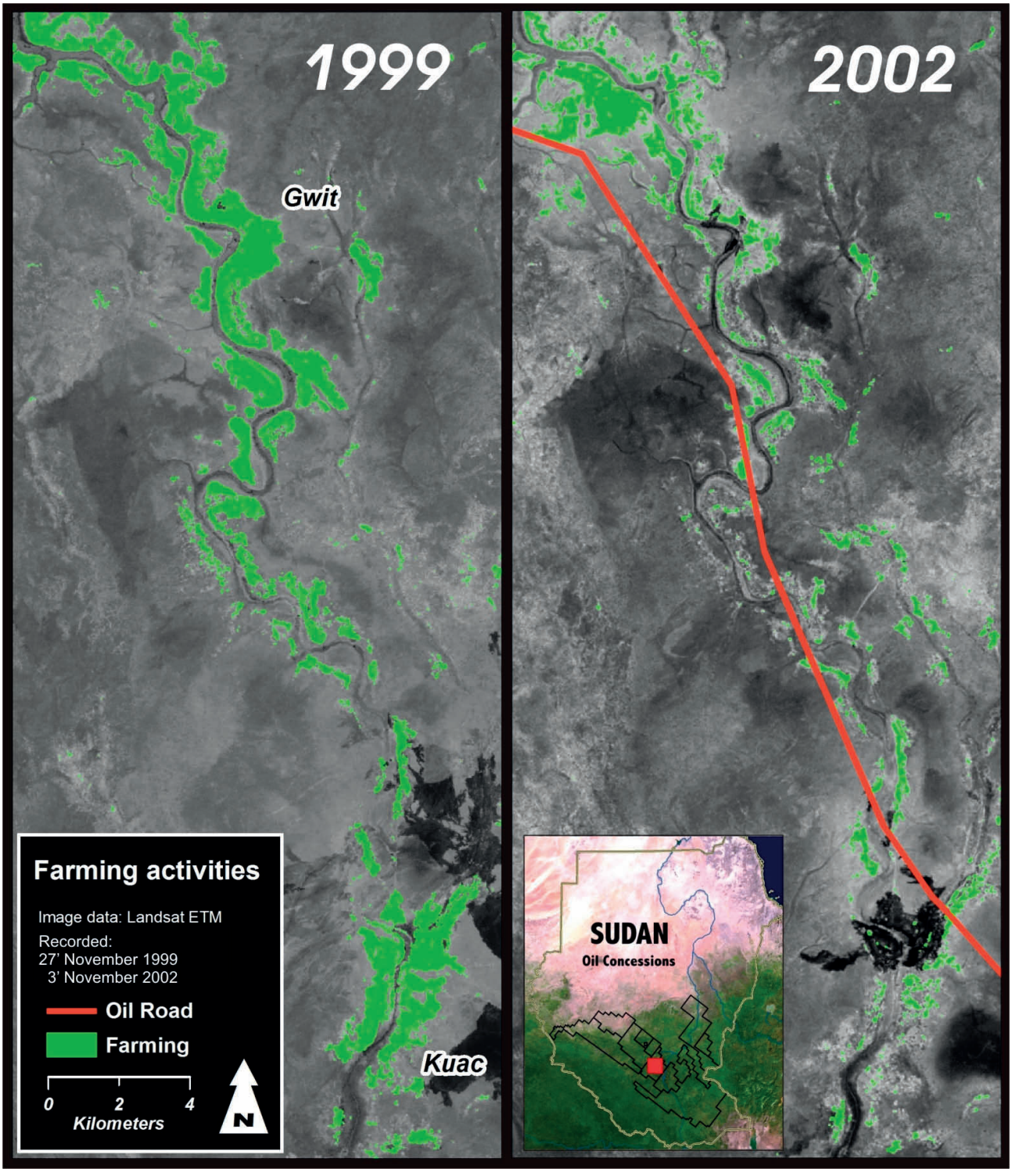


*التغيرات في النشاط الزراعي على طول طريق بينتو – ريبر/ تهار جار المستخدم في كل الفصول.*
*(من شركة Prins للهندسة)*

**الحظر على وصول المساعدات الإنسانية**

ذكرت المعونة المسيحية في أوكتوبر 2000، أن حكومة السودان فاقمت من معاناة المهجرين عن طريق فرض حظر طيران على وكالات المعونة. تم قصف المهابط التي كانت تستعمل بشكل حصري لإيصال إمدادت الإغاثة. و خلافاً لما حدث في مناطق أخرى فإن الحظر على وصول المساعدات الإنسانية لولاية الوحدة بقي ساري المفعول لأكثر من سنتين.[١٥٧] في ذات الوقت، إستمرت مجموعة لوندين بالقول أن النفط هو قوة دافعة للسلام و التنمية.

**"أعتقد أن النفط هو فرصة للسودان و سيكون قادراً على الإسهام في تحقيق السلام و التنمية."**
E كارل بيلدت، عضو مجلس إدارة لوندين للنفط أ ب، مارس 2001.[١٥٨]

**مجموعة لوندين تضخ النفط، مارس 2001**

كنتيجة لتغيير القائد بيتر بار (من قوات الدفاع الشعبي السوداني) لتحالفاته في يونيو 2000 و مذبحة النوير/النوير التي تلت ذلك، فإن عملية شق طريق النفط قد أمنت. قام القائد بيتر بار بحراسة فعالة للعملية، حاصلاً على إمدادات من الحكومة عن طريق اللواء باولينو ماتييب. و وفقاً لتقرير هيومان رايتس ووتش في العام2003،[١٥٩] كان يبدوا أن المجموعه تتكيف بسهولة مع الوضع الجديد. فبعد زعم لوندين في العام 1997 إن الدكتور ريك ماخار و تابان دينغ كانا الممثلين الرئيسيين للمنطقة، فقد كتبت في العام 2001 أنها الأن تعتبر أن اللواء باولينو ماتييب و القائد بيتر لاهر و القائد بيتر بار " يمثلون أغلبية السكان في المنطقة".[١٦٠]

في يناير 2001 كان الطريق الرئيس مكتملاً. و عمليات الحفر و الإختبار كانت ستستأنف قريباً.[١٦١] ووفقاً لتقارير هيومان رايتس ووتش، و محققي حقوق الإنسان و موظفي عملية خط الحياة فإن القرى على طول الطريق ظلت تتعرض للقصف و الحرق بعد إستئناف الأنشطة.[١٦٢]

بدأت مجموعة لوندين بضخ النفط من ثار جاث، بمعدل 4,260 برميل في اليوم.

**"هناك قتال يجري و هناك قرى من المؤكد أنها أحرقت، لكن ليس قريباً للطريق."**
إيان لوندين، الرئيس و المدير التنفيذي للوندين للنفط أ ب، مارس 2001.[١٦٣]

قال جورج قارانق قائد جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، أن شركات النفط التي تقوم بالحفر في جنوب السودان كانت تهدد أمن الناس هناك، و هي لذلك أهداف . و علاوة على ذلك فقد أعلن أنه لن يكون هناك توقيع لأتفاقية وقف إطلاق النار حتى يتوقف إنتاج النفط.[١٦٤]

**إنكار مجموعة لوندين**

لم يجد إيكوس دليل على ان مجموعة لوندين إعترفت، و إن إعترفت، فهي لم تسلم بصحة أو تذكر نتائج التدابير المتخذة من قبل الحكومه لتأمين عملياتها على السكان المحليين. الوثائق المقدمة في دعوة تاليسمان في الولايات المتحدة، لم تكن متاحة لشركة لوندين والآعضاء الآخرين في المجموعه لكنها تقدم رؤية قيمه حول ما كان يحدث على أرض الواقع في ذلك الوقت. كتبت نائب الرئيس للمسئولية الإجتماعية لشركة لوندين بترولیوم كريستين باتروتش في العام 2004 أن شركة لوندين في ذلك الوقت " كانت قلقلة على سلامة موظفيها و عملياتها".[١٦٥] يعتقد إيكوس أن الشركة و مستشاريها فشلوا في رؤية ما كان واضحاً للعديد من منظمات حقوق الإنسان و المنظمات الدولية و الذين كانوا يكتبون عن التطورات في السودان خلال ذلك الوقت. يقترح إيكوس أن الموقف الحقيقي لخص في التقرير الذي نشر على نحو واسع في العام 2001 من قبل المعونة المسيحية : " تقوم الحكومة السودانية بتطهير مناطق شاسعة من جنوب السودان لإخلاء الطريق لإنتاج النفط. القوات تقوم بإرهاب المدنيين و إحراق البيوت و مهاجمة القرى من الجو في حرب من أجل النفط."[١٦٦]

---

[١٥٧] المعونة المسيحية (2001)، ص.12-18، هيومان رايتس ووتش (2003)،ص.441-443.

[١٥٨] يوتوبوريش بوستين " لوندين للنفط تعقد إجتماع أزمة. العديد من الوفود ترغب بمعرفة المزيد حول الإدعاءات" (مترجم عن السويدية)، 18 مارس 2001، ص.32. (العنوان و الإقتباس الأصلي: Lundin Oil håller krismöte Flera av delägarna vill veta mer om anklagelserna: "Jag tror att oljan är möjligheten för Sudan och kan bidra till fred och utveckling")

[١٥٩] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.364.

[١٦٠] " لوندين للنفط في السودان"، 2001، ص.5.

[١٦١] عبد، ص.3.

[١٦٢] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص.387.

[١٦٣] "كان كارل بيلدت قد قال أن منطقة لوندين للنفط في السودان هي قليلة السكان للغاية. و لكن بحسب الأمم المتحدة، فإن هناك 50 ألف لاجئ في السودان من هذه المناطق التي يجري فيها إستغلال النفط"، في : كوبلانك، أنا، ""Skarp kritik från FN" داغن نيهيتر 30 مارس 2001، ص. 4، القسم C. (العنوان و الإقتباس الأصلي: Det pågår strider och säkerligen har byar bränts men inte i närheten av vägen.") ، و قبل ذلك بثلاثة أيام، كتبت أفتون بلادت " في الجدال حول لوندين للنفط الشيء الأهم منسي- اللاجئين. الأن الألاف من اللاجئين الذين يتضورون جوعاً تجمعوا خارج قرية صغيرة ميلين فقط من منطقة لوندين للنفط. إنهم يعيشون على زنابق الماء و التوت- و الحرب تقترب" من كانتويل، أويسين " Dokument SUDAN: De som inte flydde 27 dödades - Aftonbladet träffade oljeskandalens offer i Sudan"" مارس 2001 ، ص.13.

[١٦٤] BBC News Africa " قارانق: شركات النفط هي أهداف" 17 يونيو 2001, http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/1393481.stm

[١٦٥] باتروتش (2004)، ص.4.

[١٦٦] المعونة المسيحية (2001)، ص.6. نقطة الوصل أفريقيا، ذكرت خلال هذه الفترة عدد من عمليات القصف في بلوك5A، " هجمات جوية من حكومة السودان : ملخص يناير ل يونيو 2001" نيروبي ، 27 يوليو2001، و الذي تم إرساله لعدة قوائم بريد إلكتروني بشكل واسع و وصل لأكثر من 1000 شخص.

في بداية العام 2001 دقت بعض وسائل الإعلام السويدية ناقوس الخطر حول مزاعم تورط الشركة السويدية في الفظائع التي إرتكبت في السودان، و أعلنت الحكومة السويدية أنها ستقوم بإجراء تحقيقاً.[١٦٧] ردت لوندين بحملة علاقات عامة في السويد والتي، لدهشة المراقبين الخارجيين، أسكتت الإنتقادات عن طريق الإدعاء بأن الامور ليست سيئة لهذه الدرجة ، و أن شركة لوندين ليس لها علاقة بالذي يحدث على اية حال، و أن النفط كان في الحقيقة يجلب السلام و التنمية للسودان.[١٦٨] في تقرير الربع الأول للعام 2001، ذكرت لوندين أن " لقد واجهت الشركة بعض الإنتقادات القاسية خاصة في وسائل الإعلام السويدية حول بشأن تورطها في السودان. هذه الإنتقادات ليست في محلها و على أساس معلومات غير موثوقة". وضعت الشركة إعلاناً حول سياسة السودان في 2001 على موقعها على الإنترنت و الذي لم يحوي أي إشارة لحقوق الإنسان أو الحرب التي كانت دائرة في منطقة إمتيازها".[١٦٩]

**"بعد أن قمنا بتحقيقاتنا الخاصة نستطيع الآن أن نعلن بشكل قاطع على أنه لم يكن هناك عمليات تهجير على طول 80 كم من الطريق المناسب لكل الأحوال الجوية و الذي يمتد من قاعدة معسكرنا في روبكونا إلى موقع الحفر الحالي في جارايان، لم يتم حرق قرى لإفساح المجال امام الطريق. هناك شهود على الأرض مستعدون للشهادة على هذا."**

Oil P لوندين للنفط، بيان صحفي 3 أبريل 2001.[١٧٠]

أبقت شركة لوندين الحكومة السويدية على علم بتجربتها في السودان.[١٧١] وقد إدعت أن أنشطتها تندرج في سياسة الإتحاد الأوروبي من المشاركة البناءة مع السودان " و بقدر ما ضمنت أن أنشطتها لم تكن تؤثر بشكل سلبي على الصراع".[١٧٢] لم تجد إيكوس أي دليل بأن حكومات السويد و النمسا قد قامتا بتقييم جدي لما إذا كانت هذه هي الحقيقة.

كان يجب على حكومتي السويد و النمسا التصرف بعد مواجهتهم لمزاعم موثوقة حول إرتكاب جرائم دولية و إنتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الحكومة السودانية لحماية المصالح التجارية لشركاتهم الوطنية، كان يجب على حكومات كل من السويد و النمسا و ماليزيا أن تقوم بعمل للتحقيق في المزاعم على الفور. للحكومات إلتزام قانوني دولي لمنع حدوث إنتهاكات لحقوق الإنسان و ضمان أن المواطنين والمنظمات الخاضعة لولايتها القانونية غير متورطين في جرائم دولية. و إذا فشلوا في القيام بذلك، فإن إيكوس تشير إلى أنهم عندها يشاركون في تحمل المسئولية. و حقيقة ان شركاتهم لم تقم بالعمل في منطقة الإمتياز لا يعفي حكومات النمسا و ماليزيا. و الحقيقة ان على هذه الحكومات واجب أكبر في التحقيق لأن الحكومتين يملكان شركتي OMV و بيتروناس بشكل جزئي أو كلي.

**قواعد السلوك المدونة الخاصة بشركة لوندين بتروليوم:**

" نحن ملتزمون بدعم المبادئ المقبولة بشكل عام حول حماية حقوق الإنسان و البيئة.
فنحن ملتزمون أينما نعمل بمراقبة و من خلال إعطاء المثال، تعزيز سيادة القانون.
و لضمان أن المجتمعات تستفيد من وجودنا فإننا ملتزمون بـ:

- تقليل الإضطرابات التي قد تنجم عن عملياتنا.
- أن نضع في إعتبارنا تأثير ترتيباتنا الأمنية على المجتمعات.
- الإمتناع عن تورط في النزاعات القبلية أو الداخلية المسلحة أو أعمال العنف.

و تشكل قواعد السلوك هذه إلتزام الشركة و موظفيها بالتطلع نحو أعلى معايير السلوك. و هي جزء لا يتجزء من عقود العمل. أي إنتهاك لهذه القواعد من قبل أي شخص في شركاتنا سيكون موضع تحقيق و إتخاذ التدابير المناسبة."
لوندين بتروليوم، قواعد السلوك, 2001.[١٧٣]

[١٦٧] كوبلانك، أنا، "هروب جماعي من مناطق النفط" داغن نيهيتر، 22 مارس 2001 (العنوان الأصلي و الإقتباس: "Carl Massflykt från oljeområdet: Bildt har sagt att det område där Lundin Oil verkar i Sudan är mycket glest bebott. Men enligt FN:s utsände i Sudan är femtio tusen människor på flykt från just de områden där oljeexploateringen pågår").

[١٦٨] كارل بيلدت، عضو مجلس إدارة لوندين للنفط، رد على سبيل المثال على المزارعم بالقول: " في مناطق محدودة الموارد [فالنفط] قادر على زيادة الفرص للتنمية و الإستقرار ، و هذا هو، على ما أعتقد النتيجة التي رأيناها حتى الأن في السودان." من "بيلدت يريد أن يترك المهمة"، داغينز نيهيتر 21مارس 2001 (العنوان و الإقتباس الأصليين : Bildt vill lämna uppdrag: "I begränsade områden kan ge bättre möjligheter till både utveckling och stabilitet. Och det är, tycker jag, det resultat vi hitintills sett i Sudan.") و قد أقتبس أدلوف لوندين رئيس شركة لوندين للنفط بعد ذلك بيومين "نحن مقتنعين تماماً بأن بأن وجودنا في السودان هو إيجابي للناس و نحن أسهمنا للسلام و الشفافية و خلال الوقت الديقراطية" في " الحفر في السودان يستمر" داغن نيهيتر 23 مارس 2001 ( العنوان و الإقتباس الإصليين: Borrningarna i Sudan fortsätter: vi fullständigt övertygade om att vår närvaro är positiv för folket och att vi bidrar till fred och välstånd, och demokrati så småningom.) للحصو على نقد لهذا التكتيك أنظر جونسون (2003)، ص. 163-164.

[١٦٩] لوندين للنفط ،" سياسة لوندين للنفط أ ب بخصوص السودان." أصدر في ديسمبر 1999، و وفقاً لرسالة من لوندين إلى إيكوس، مؤرخة نوفمبر 2008.

[١٧٠] لوندين للنفط، "السودان: لوندين للنفط ترفض جميع المزاعم"، بيان صحفي 3 أبريل 2001.

[١٧١] باتروتش (2004)، ص.10.

[١٧٢] عبد.

[١٧٣] أنظر في موقع لوندين الإلكتروني http://www.lundinoil.com/eng/code_of_conduct.php.

لمواجهة مزاعم التواطئ المحتمل في إنتهاكات حقوق الإنسان، فقد ذكرت شركة لوندين " شركات النفط الأجنبية تتصرف بفعالية كمراقب لحقوق الإنسان".[١٧٤] و لتوضيح هذا إدعت شركة لوندين الإنخراط في "نقاشات موسعة مع ممثلي الحكومة طالبة توضيحات بخصوص إدعاءات إحراق الأرض وتهجير السكان والقصف الجوي وإستهداف المدنيين وعدد من إنتهاكات حقوق الإنسان."[١٧٥] لا يوجد لإيكوس أية معلومات حول اي نتائج لهذه النقاشات الموسعة قد تم التبليغ عنها أو رؤيتها.

**"كانت هناك تقارير منذ العام 1999 حول إنهاكات قوانين حقوق الإنسان في حقول النفط، (...). و كلها توثق بتفصيل معتبر تصاعد عنف القتال في مناطق حقول النفط ، فضلاً عن مساهمة العائدات النفطية لجهود حكومة السودان الحربية. رد فعل الشركات و الحكومات هو مفيد في تكرار مناقشة الإغاثة و التنمية: صياغة السياسات لا يمت بصلة للأدلة القادمة من الأرض، و سياسة " المشاركة البناءة" يتم توظيفها كدرع واق في مواجهة الإنتقادات."**
دوغلاس هـ. جونسون "الأسباب الجذرية لحروب السودان الأهلية". ص. 163-164.

بدأت شركة لوندين في العام 1999 برنامج خيري صغير، برنامج المساعدة الإنسانية و الإنمائية للمجتمعات، و الذي "تم تصميمه لتحسين البنية التحتية المحلية(شق طرق)، إمدات المياه العذبة ( إيصال و حفر آبار المياه) و الصحة (خيم عيادات متنقلة و تجديد مستشفى) و التعليم (توفير المعدات المدرسية و وجبات لأكثر من 500 طفل)".[١٧٦] أنفقت الشركة 1,7 مليون دولاء أمريكي على مشاريع صغيرة مختلفة، و يمثل جزءاً ضئيلاً من ما تقوم وكالات المعونة بصرفه في حالات الطوارئ على الغذاء و الخدمات الصحية الأولية في المنطقة.[١٧٧]

يظهر تقرير أمني داخلي كان قد تم إظهاره في المحكمة الأمريكية و يشكك به ضابط أمن شركة تاليسمان بفهم شركة لوندين للوضع الأمني فضلاً عن نهجها في العلاقات مع المجتمع" الأفكار الأخيرة حول الإنسحاب من روبكونا لأسباب أمنية يضع مزيداً من التوضيح على أن إدارة لوندين (السودان) لا يوجد لديها فهم جيد للبيئة و بشكل خاص للوضع الأمني. هذه النقص في الفهم يضح أكثر من خلال التصدي لموضع التطوير المجتمعي، فعلى سبيل المثال التركيز على مسوح الخبراء و بخصوص الموظفين، فهؤلاء المسؤولين عن التنمية المجتمعية هم بشكل حصري تقريباً من شمال السودان، و ينظر إليهم من قبل الجنوبيون على إنهم متعالين و هم هناك لآخذ نقود كان يجب أن تكسب من قبل المحليين."[١٧٨]

*©نيكولاس سترانذ Nikolas Strand*

*صبي عمره ٨ سنوات ونازح من قرية صغيرة قرب نيالدهيو، مارس ٢٠٠٢ .*

١٧٤ "لوندين للنفط في السودان" ص.6.
١٧٥ عبد، ص. 16.
١٧٦ لوندين للنفط ، " تعليق مؤقت للأنشطة في السودان"، 21 يناير 2002.
١٧٧ باتروتش (2004)، ص.5.
١٧٨ تقرير تاليسمان الأمني، 4 سبتمر – 1 أكتوبر 2002، محكمة الولايات المتحدة، مقاطعة نيورك الجنوبية ملف01 0521057 TE,(AGS) CV 9882.

## ٣.٣ حل عسكري: ٢٠٠٢-٢٠٠٣

### وحدة القوات الشعبية للدفاع عن السودان و الجيش الشعبي لتحرير السودان

وصل القائد بيتر بار من القوات الشعبية للدفاع عن السودان و القائد بيتر غاتدت إلى إتفاق وقف لإطلاق النار تبعه عهد للسلام في فبراير 2002. وقع الدكتور جون قارانق قائد جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان و الدكتور ريك ماخار إعلان نيروبي للوحدة في يناير 2001، معلنيين فيه عن إندماجهم تحت إسم الجيش الشعبي لتحرير السودان.[١٧٩]

آخل إندماج الجيش الشعبي لتحرير السودان مع القوات الشعبية للدفاع عن السودان بالتوازن العسكري الهش بالفعل في ولاية الوحدة. ذكرت هيومان راتيس ووتش أنه بسبب توقف القائد بيتر بار عن حراسة منشأت مجموعة لوندين فقد أصبحت معرضة لخطر فوري. أعلنت القوات الشعبية للدفاع عن السودان و الجيش الشعبي لتحرير السودان عن إستهداف كل منشآت النفط. تم في ديسمبر 2001 إسقاط إحدى الطائرات المروحية التابعة لمجموعة لوندين.[١٨٠] بين 13 و 25 يناير 2002 تعرضت عدة قوافل لهجمات وحشية.[١٨١] إصرار الإتحاد الجديد بين الجيش الشعبي لتحرير السودان مع القوات الشعبية للدفاع عن السودان أدى إلى تصاعد فوري للحرب. هاجمت حكومة السودان طوال شهري يناير و فبراير تاغيل و باديا و و كوخ و العديد من المواقع الأخرى من الجو مستخدمة القاذفات عالية الإرتفاع و المروحيات المقاتلة. قال الزعيمان غاتلواك دينغ و يانغ تويث من واك بأنهم لم يروا أبداً طائرات أنتونوفس و لمروحيات المقاتلة حول قراهم قبل العام 2001: " كل هذا تغير مع توقيع إتفاقية السلام بين الجيش الشعبي لتحرير السودان و القوات الشعبية للدفاع عن السودان. حينها جاءت قوات الحكومة بقوة مع الطائرات المروحية و دعم طائرات الأنتونوف. تم نهب كل الماشية و أحرق القرى بشكل كامل."[١٨٢]

### مجموعة لوندين تضطر للخروج مرة أخرى

أعلنت مجموعة لوندين في 22 يناير 2002 بأنه سيتم تعليق عملياتها مؤقتاً في مربع 5 أ" كإجراء إحترازي لضمان الحد الأقصى من الأمن لموظفيها و عمليتها."[١٨٣] تم إخلاء عمال شق الطريق و موظفي مجموعة لوندين.

أكدت لوندين بتروليوم في تقريرها نصف السنوي للسنة 2002، رغبتها المستمرة لتطوير المقدرات السودانية: " نحن مستثمرون على المدى الطويل و نظل ملتزمين إلتزاماً تاماً بإستغلال الموارد في السودان... ممتلكاتنا في السودان هي من الطراز العالمي مع إكتشاف ثار جاث والتي يقدر أنه يحوي على مليار برميل من النفط متوفرة و باقي المساحة تعد بإستكشافات ممتازة."[١٨٤] *تم تعليق عمليات النفط في مربع 5 أ* لمدة 14 شهراً حتى مارس 2003.

© Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte سفين تورفين

*بقايا توكهول قرب ريد(تار جات)، مايو ٢٠٠٢ .*

**سؤال : كانت قوات ماتييب تهاجم قوات بيتر غاتيدت في نهيالدو، صحيح؟ (...)**
**الجواب : نعم**
**سؤال: إذاً هذه كانت معركة بين قوات حكومة السودان و قواتك من جهة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان من الجهة الأخرى، صحيح؟**
**الجواب: نعم (...)**
**سؤال: و هل قامت قواتك معاً مع قوات الحكومة بطرد أي مدنيين من نهيالديو؟**
**جواب: كان هناك طريق يتم شقه، لهذا كان هناك قتال. و إذا كان لا يمكن إزالة السكان فإن هذا الطريق لن يمر.**
شهادة حول السيطرة على نهيالديو في يناير 2002، من قبل جيمس غاتديول غاتلواك، نائب اللواء باولينو ماتييب[١٨٥].

---

[١٧٩] بيان صحفي صادر عن الجيش الشعبي لتحرير السودان/ الحركة الشعبية لتحرير السودان ، " إعلان: إعلان نيروبي حول الوحدة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان/ الحركة الشعبية لتحرير السودان و القوات الشعبية للدفاع عن السودان" ، 7 يناير 2002، أنظر :
http://www.sudan.net/news/press/postedr/66.shtml (accessed May 28, 2008)

[١٨٠] وفقاً لهيومان رايتس ووتش (2003) تم إسقاط الطائرة من قبل عناصر من القوات الشعبية للدفاع عن السودان و ذلك إنتقاماً لرفض الأمن النفطي النقل الجوي لضباط القوات الشعبية للدفاع عن السودان، ص. 599، ملاحظة 1374.

[١٨١] دي جوزمان و ويسلينك (2002). ص.18.

[١٨٢] عبد ، ص. 10.

[١٨٣] لوندين للنفط، " تعلن لوندين بتروليوم عن تعليق أنشطتها في بلوك5A في السودان" ستوكهولم 22 يناير 2002.

[١٨٤] سي أشلي هيبينستال للمساهمين في لوندين في " تقرير الشهور الخمسة الأولى من 1 يناير إلى 30 يونيو 2002" ، ص. 4، أنظر :
http://www.lundinoil.com/Documents/qr_2_2002_e.pdf (accessed March 3, 2009)

[١٨٥] شهادة جيمس غاتدويل غاتلواك، 9 مارس 2006، " شهادة جيمس غاتدويل غاتلواك"، ص. 72، و 10 مارس 2005، " إستمرار جيمس غاتدويل غاتلواك"، ص.9 -10، محكمة الولايات المتحدة، لمقاطعة جنوب نيويورك، القانون المدني رقم01 DLC 9882 CV.

*طفل مريض مشرد مع أناس آخرين من قريته وجالس أمام ناموسيته.*
*©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte سفين تورفين*

**الهجوم النهائي**

ذكرت هيومان رايتس ووتش أنه في نهاية يناير 2002، قامت الحكومة بقصف كوخ و لير و مايندیت في جنوب بلوك[١٨٦] 5A، و تبعت ذلك بهجوم على القرى على طول النهاية الجنوبية للطريق و مناطق أخرى بعيدة عن الطريق مثل خانغ و كويي و واك و نغوب.[١٨٧] بحلول منتصف فبراير كانت قد تم إخلاء فعال 3 مناطق رئيسية من السكان – المنطقة بين نيمني و بينتيو و القرى حول نهيالديو و المناطق بين بوث و روبينياغاي. تؤكد صور الأقمار الصناعية هذا التهجير الجماعي (أنظر الصور في الفصل الرابع. إدعت الحكومة أن غرضها كان إبعاد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكن الأدلة المتوفرة تظهر أن السكان المدنيين تم إستهدافهم بصراحة في المنطقة الممتدة على طول الطريق من رير/ثار جاث إلى لير و على طول الطريق الجديد إلى نهيالديو[١٨٨]. واجه المدنيين المجاعة بعد إقتلاعهم و تجريدهم من كل وسائل البقاء في مناطق الغير مألوفة لديهم و التي لجأوا إليها.

ذكر الباحثان في شؤون السودان ديان دي جوزمان و إجبرت ويسلينك أن الناس توجهوا جنوباً في محاولة لوضع أكثر عدد ممكن من الأنهار و المستنقعات بينهم و بين قوات الحكومة البرية. الجزء الأكبر من سكان الجزء الشمالي من مربع 5 أ في ولاية الوحدة توجهوا بإتجاه الجنوب الغربي بحثاً عن ملجأ، تماماً كما حدث مع الناس من مربعي 1 و 2 في مقاطعة روينغ و الذين دفعوا نحو زوايا الشمال الشرقي و الجنوب الشرقي من بلادهم.[١٨٩] في كل حال فإن المناطق التي تم تهجير سكانها شكلت دائرة واسعة حول مواقع العمليات الخاصة بمجموعة لوندين و الطرق الموصلة لها. لم يستطع المشردين العودة لقراهم. كل الجانب الغربي لولاية الوحدة – من شمال نهيالديو و شرق نيمني و غرب بووث و جنوب دوار و نغوب و رير/ثار جاث و كوي و خانج- كان منطقة حرب.

[١٨٦] هيومان رايتس ووتش (2003) ، ص.560.
[١٨٧] دي جوزمان و ويسلينك (2002). ص. 13.
[١٨٨] نقطة إتصال السودان- أفريقيا سجلت 12 هجوم جوي في المناطق المذكورة في :" هجوم جوي على المدنيين من قبل حكومة السودان"، يناير- أبريل 2002"، بريتوريا، 9 يوليو 2002، و الذي وزع على قوائم بريد إلكتروني تضم أكثر من 1,000 شخص.
[١٨٩] دي جوزمان و ويسلينك(2002)، ص. 11.

**بدأ هجوم شنته الحكومة في العام 2002 على المدنيين غير المسلحين في نهيالديو في الساعة السادسة صباحاً. لم يكن أي تواجد للجيش الشعبي لتحرير السودان في نهيالديو في وقت الهجوم. في 2002 ، رأيت قوات الحكومة تجتاح نهيالديو في مركبات و على ظهور الخيل و مشياً على الأقدام. كانوا مدعومين بالدبابات و الطائرات المروحية و طائرات الأنتونوف. كانت القرية في حالة من الفزع و فر الجميع للنجاة بحياتهم. لقد رأيت طائرتين مروحيتين مقاتلتين يطلقون النار عشوائياً على المدنيين. لقد رأيت طائرة أنتونوف تستهدف لاجئين يكافحون للهرب من نهيالديو،بما فيهم أنا و عائلتي، و تلقي القنابل من الصباح حتى المساء. رأيت قوات الحكومة تقوم بحرق توكهولس و لواكس بينما تتقدم القوات عبر نهياليو في العام 2002. رجعت للقرية خلال الليل متخفياً لأرى إذا بقي أي شيء من القرية. لقد وجدنا أن القرية قد دمرت بالكامل من قبل قوات الحكومة و من ضمنها 3 توكهولس خاصتي في مركز البلدة و 3 توكهولس و 2 لواكس في ضواحي نهيالديو. لقد كانت قوات الحكومة موجودة في نهيالديو مع دبابات و مركبات، لذلك بقينا على مسافة بعيدة.**
شهادة الزعيم تونغور كويغونغ رات، نيروبي 2006.[١٩٠]

في منتصف فبراير 2002، أصدرت لوندين بياناً لمساهميها حول السودان، والتي و بشكل متفرد فشلت في الإعتراف بمدى إنهاكات حقوق الإنسان و الجرائم الأخرى التي كان يجري إرتكابها في مربع 5 أ: " كما تم الإعلان عنه في 22 يناير 2002، تم تعليق العمليات بشكل مؤقت كنتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية. و لكن لا تزال هناك إمكانات هائلة و برغم أن السودان يبرهن على أنه مشروع يشكل تحدياً كبيراً ، فنحن ننوي الإستمرار حتى يتم الإستفادة من الموجودات بشكل كامل. بالإضافة إلى الصعوبات اللوجستية فإن إنخراطنا في العمل في السودان قد آثار قضايا أخلاقية كجزء من الصراع القائم في هذا البلد. السؤال الذي المطروح هو ما إذا كان النفط يشعل الحرب أو أنه يخلق الظروف للسلام عن طريق تزويد البلاد بالوسائل لإخراج نفسها من براثن الفقر. نحن نؤمن بالأخير. السلام و الإستقرار هما حاجات أساسية لأي مستثمر. المستثمرون على المدى الطويل، مثلنا، يتطلبون حلولاً طويلة الآجل. هذه الرسالة التي قمنا بإرسالها و سنواصل إيصالها لكل أطراف الصراع ، بما في ذلك حكومة السودان.[١٩١]

خلال فترة التعليق، من يناير 2002 حتى مارس 2003، حاولت حكومة السودان بسط سيطرتها على المنطقة ، بناءاً على ما تم ذكره بتقارير هيومان رايتس ووتش و إيكوس.[١٩٢] تم شن الهجمات بالطائرات المروحية المقاتلة على بولتوتني و كوخ و لير و مايندیت في يناير 2002 و ريرر/ثارجاث في فبراير. تمت الإشارة إلى هذا الهجوم من قبل مستشار تاليسمان الأمني، و الذي كتب في تقرير داخلي في يناير 2002[١٩٣] : " و كما هو مشمول في التقرير الأمني الأخير (10-28 ديسمبر 2001) قد يصبح الجيش أكثر أخذاً للمبادرة في مربع 5 أ. *هذا قد يزيد من حدة المشكلة (عدم الإستقرار) و ربما أكثر، فجذر المشكلة قد يكون حضور حكومة السودان في المقام الأول، هذا إلى جانب القضايا المحلية المعقدة. يتحدث الجيش عن تطهير الأرض، و يعمل بطريقة مختلفة، هذه قد تكون أخبار سيئة. الطريقة الوحيدة للقيام بالأعمال في هذه المنطقة هو عن طريق المفاوضات و التوافق..."* [١٩٤]

لكن السودان لم يكن محكوماً بالتوافق. في الأسبوع الأول من فبراير 2002، ذكر مستشار تاليسمان الأمني في تقرير داخلي : "يستمر الحشد العسكري. الانشطة العسكرية مكثفة. الطائرات المروحية ناشطة في مربع 5 أ، *تقوم بعمليات إنطلاقاً من مهبط الوحدة (حالياً 4 طائرات مروحية و ناقلة واحدة للجند). تشير بعض التقارير أنهم كانوا ناشطين في مناطق لاهر و نيمني. أي نشاط جوي سيكون من الطبيعي أنه يهيئ لتحرك القوات البرية للمنطقة. بشكل عام فإن منطقة الإضطرابات تشكل فراغاً معلوماتياً، فليس هناك منظمات لاحكومية و لا صحفيين أو عمال أجانب في المنطقة.*[١٩٥]

في وقت لاحق و في تقرير داخلي ، يذكر مستشار تاليسمان الأمني : "التقارير التي ترد بإستمرار من قبل الأشخاص المهجرين الذين يصلون إلى بينتيو و روبكونا من الجنوب الشرقي (بشكل رئيسي) و مناطق ابعد إلى الجنوب. بينما لا تزال الأرقام تعتبر هزيلة (1,100 عائلة)، فإنه من شبه المؤكد أن ستسوء لإشتداد القتال و إنخفاض الإستقرار في مربع 5 أ. *تقارير أخرى تشير إلى قتال في كيلو 7 (7 كم إلى الجنوب من بينتيو)... وصول تقارير عن أنشطة للطائرات المروحية في مربع 5 أ، تشير إلى أنشطة في مناطق كواش و نيمني و لار."* [١٩٦]

---

[١٩٠] شهادة الزعيم تونغوار كويغونغ رات، 10 مايو 2006، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية ملف01 CV 9882.
[١٩١] إيان لوندن للمساهمين في "تقرير الفترة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2001" / جنيف، 15 فبراير 2002، ص. 2. أنظر
http://www.Lundin-petroleum.com/Documents/qr_4_2001_e.pdf (accessed March 3, 2009)
[١٩٢] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 390-393 و إيكوس (مايو 2002).
[١٩٣] كل التقارير الأمنية لتاليسمان التي إقتباسها هنا هي تقارير داخلية، عرضت على المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية.
[١٩٤] تقرير أمني لتاليسمان، 29ديسمبر و 7 يناير 2002، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية، ملف 0521187 File 01 CV 9882 (AGS), TE.
[١٩٥] تقرير أمني لتاليسمان عن تطورات الأوضاع في بينتيو /روبكونا، 7 فبراير 2003، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية، ملف01 CV 9882 (AGS), TE 0520993.
[١٩٦] تقرير أمني لتاليسمان، الفترة 1-11 فبراير 2002، ، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية، ملف 01 CV 9882 (AGS), TE 0520996.

تبع ذلك هجوم رئيسي على نهيالديو في منتصف فبراير 2002. وصل جيش حكومة السودان من بنتيو في أعداد ضخمة، مدعومة بالدبابات و الطائرات المروحية المقاتلة و ذلك للسيطرة على نهيالديو. تم إفراغ المدينة. أعداد ضخمة من المدنيين نزحت بإتجاه الجنوب إلى نغوب، و إلى وونليت أو بام في الغرب.

قبل نهاية فبراير، كتب المستشار الأمني لتاليسمان في تقرير داخلي : " يستمر القتال في الجنوب من روبكونا و بينتيو، و هو الأن يدخل شهره الثالث. قوة الحكومة في إزدياد كبير و القيادة العسكرية حازمة في خططها على إعادة الإستقرار إلى مربع 5 أ. *لا توجد أية دلائل على أن السلام في طريقه للحدوث قريباً. تسعى الحكومة إلى حل عسكري* . أنهم يوظفون الكثير من الموارد في هذا الصراع المحلي. تم إستبدال المنطقة العازلة التي وجدت مع عمليات شركة لوندين بوجود عسكري ضخم. هذا الوقت من السنة (الموسم الجاف) يعطي أفضلية للحكومة و يبدو أنها تستخدم هذه الميزة للحد الأقصى [...] لا توجد أي مؤشرات على إستئناف لوندين لعملياتها، و في الواقع فهم يقومون بتقليص عملياتهم بشكل يومي".[١٩٧]

في 20 فبراير 2002 ، هاجمت اثنين من طائرات الهليكوبتر التابعة للقوات الجوية السودانية قرية بيه ، شمال لير ، عندما كان يجري توزيعها الطعام ، قتل في الهجوم 24 مدنيا وجرح كثيرين آخرين[١٩٨]. وقد شهد هجوم من قبل مراقبي الأمم المتحدة للأغذية ، و تمت أدانته في جميع أنحاء العالم.

كتب في التقرير الأمني الداخلي لتاليسمان في مارس : "الوضع في مربع 5 أ *لا يزال غير مستقر. الفترة المشمولة بالتقرير يهيمن عليها الإستيلاء على نهيالدو من قبل قوات الحكومة. لا تزال المنطقة جنوب النهر ( بحر الغزل ) منطقة محظورة. [...] الحدث الرئيسي الآخر الذي سيطر على الأخبار كان حادث الهجوم من قبل طائرة مروحية على مركز توزيع للغذاء تابع لبرنامج الغذاء العالمي في بيبه، 80 كم جنوب بينتيو.*[١٩٩]

كان رد فعل الحكومة على الحادث هو فرض منطقة حظر طيران على كل المناطق الغربية لقرى النوير في 1 مارس 2002. ذكرت وكالة الأسوشتد برس " للأنباء أن الحكومة جعلت معظم المنطقة حول بينتيو بعيدة عن وصول عمال الإغاثة.

و تشمل المناطق الجديدة المشمولة بالحظر مناطق تقوم فيها الحكومة وشركات النفط الغربية بالإستفادة من حقول ضخمة للنفط." [٢٠٠]

يذكر تقرير تاليسمان الأمني الداخلي في أبريل 2002 : "ستكون هذه السنة في رأي ستؤشر لتغير في الجانبين. من الممكن توقع إستمرار القتال، و من المرجح أيضاً خلال الموسم الماطر، حيث لم تكن هذه هي الحال سابقاً. القتال جنوب حقول النفط تصاعد، لا يوجد شك في هذا. هناك قوات أكثر من الجانبين، أسلحة أكثر و أفضل و حرية حركة أكثر(بسبب الطرق)، و هي تشكل بعضاً من العوامل في إشتداد القتال." [٢٠١]

**"الإستراتيجية العسكرية التي تم تبنيها من قبل الحكومة في حقول النفط كانت شبيهة لإستراتيجيات إسهدفت المدنيين في أبيي و جبال النوبا و شمال بحر الغزال، لكن كانت تطورات مهمة جعلتها مميزة. (...) كان الهدف في المناطق الثلاثة هو فصل الجيش الشعبي لتحرير السودان عن قاعدته الجماهيرية المدنية و إرغام السكان بالقوة على ترك المناطق المسيطر عليها من قبل المتمردين إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. كانت الهجمات برية في المقام الأول، و تم توقيتها لكي تعرقل الأنشطة الإقتصادية الموسمية للسكان المستهدفين.**
**تم تبني تركيبة جديد في منطقة حقول النفط يجمع ما بين الهجمات البرية و الجوية و التي يمكن القيام بها على مدار العام ، والتي زادت من ضعف السكان المدنيين. كان الهدف إزالة كاملة و سريعة للسكان من المنطقة المجاورة لمنطقة العمليات. تم أستخدام وسائل أكثر عشوائية و مباشرة في عملية الإبادة. بينما تعرضت النساء و الأطفال للخطف في مسارح أخرى للحرب فإنهم تعرضوا للقتل هنا، سواء عن طريق القصف الجوي أو من قبل رجال الميليشيات.**
**الإختلاف الرئيسي بين الإستراتيجيتين أن الحكومة قامت بمسارح أخرى للحرب هاجمت الحكومة سبل العيش لإزلة السكان، فإنه في حقول النفط كان لديهم الأدوات و الطرق و شبكة النقل الجوي لمهاجمة السكان بشكل مباشر، و متكرر. و خلافاً لما كان يحصل في مناطق أخرى حيث بقيت المناطق التي تم طرد السكان منها مناطق مهجورة فإن الحكومة قامت هنا بخلق معالم عسكرية دفاعية خالية من السكان حيث يمكن لشركات ألنفط القوات العسكرية أن تعمل فيها. إنها إستراتيجية تم تطبيقها في حقول النفط و من ثم نقلت إلى مسرح الحرب الجديد في دارفور. "**
تقرير خبير من قبل الدكتور دوغلاس هـ. جونسون، يوليو 2005.[٢٠٢]

[١٩٧] تقرير أمني لتاليسمان، الفترة 12-22 فبراير 2002، ، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية، ملف01 CV 9882 (AGS), TE 0521009.
[١٩٨] برنامج الغذاء العالمي، "برنامج الغذاء العالمي يدين هجوم على المدنيين في مركز توزيع غذاء في جنوب السودان". 21 فبراير 2002. أنظر: http://www.wfo.org/search/apachesoir_search/WFP%20condemns%20attack%20civilians%20at%20food%20distribution%20in%Southern%20Sudan
[١٩٩] تقرير تاليسمان الأمني، الفترة 23 فبراير- 5 مارس 2002، ملف 01 (AGS 9882 CV) المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية 0521012 TE.
[٢٠٠] أسوشيتدبرس "المتمرودون يلقون اللوم حول وقف إطلاق النار" ، السودان، 1 مارس 2002.
[٢٠١] تقرير تاليسمان الأمني، الفترة 26 أبريل- 56 مايو 2002، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية ، ملف 01 CV 9882 (AGS), TE 0521206.
[٢٠٢] جونسون، تقرير خبير (2005)، ص. 12-13.

**محادثات سلام بينما تصل الحرب مرحلتها الأخيرة**

في نهاية مارس 2002 بدأت محادثات بين الحكومة و جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بوساطة المبعوث الأمريكي جون درافورث و التي أدت لحدوث إختراق و ظهرت آفاق حقيقية للتوصل لنهاية للحرب من خلال التفاوض. وقع الجانبان إتفاقاً يمنع " الهجمات على المدنيين أو الأهداف المدنية" و قد تم تشكيل فريق مراقبة حماية المدنيين (CPMT) الممول من قبل الحكومة الأمريكية لمراقبة ذلك. تم توقيع إتفاق مشاكوس من قبل الدكتور غازي صلاح الدين العتباني عن الحكومة السودانية و القائد سالفا كير مايارديت عن جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، و الذي أعطى فترة 6 شهور فترة إنتقالية و التي تتوقف خلالها الأعمال العدوائية و سيتم التفاوض حول وقف إطلاق نار رسمي. تم التوقيع على مذكرة للتفاهم في 15 أكتوبر 2002 و إتفق الطرفان على وقف الأعمال العدائية خلال فترة المحادثات. في 26 أكتوبر 2002 إتفقت حكومة السودان و جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان على رفع كل القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية. قلل وقف إطلاق النار بشكل عام مستويات العنف و لكنه لم يتم تطبيقه بشكل كامل.

إستمر فريق مراقبة حماية المدنيين بإرسال تقارير عن قتال و هجمات من قبل الطائرات المروحية في مربع 5أ.[٢٠٣]

**وفي تقرير تاليسمان الأمني الداخلي في يوليو 2002:**

" الحرب التي كانت في الأساس حرب أدغال منخفضة التقنية ، تغيرت، على الأقل بالنسبة لحكومة السودان. الحكومة أقوى بكثير و تتفوق تقنياً على المتمردين. و هذا ينضم إلى التفوق الجوي الكامل و الزيادة البشرية و المعدات العسكرية في الأشهر الـ12 الماضية والذي أدى إلى تغيير شكل الأوضاع على الأرض [...] و لعل التطور الأهم كان التغير الواضح في تنسيق التكتيكات في المعركة، بدءاً بالدعم الجوي (طائرات أنتونوف و الطائرات المروحية المقاتلة) و يتبع بالمدرعات و المشاة على الأرض [...] الأوضاع في مربع 5 أ لا يبدوا أنها قد إستقرت بالرغم من انها هدأت خلال الشهر المنصرم. هناك إزدياد في تدفق النازحين من ليهر و أدوك و الذين يتحركون شمالاً بإتجاه ثوان (منطقة واسعة للنازحين إلى الجنوب من بينتيو) و روبكونا. إن هذا يسلط الضوء على زيادة عدم الإستقرار في هذه المناطق و لا يبشر بالخير لإعادة إنتشار شركة لوندين في أي وقت قريباً." [٢٠٤]

سفين تورفين ©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte

جنود الجيش الشعبي وأطفال ورجال يتوجهون نحو خط المواجهة قرب رير في الصباح، مايو ٢٠٠٢.

[٢٠٣] فريق حماية المدنيين" التقرير النهائي: أحداث عسكرية في غرب النيل الأعلى، 31 ديسمبر 2002 إلى 30 يناير 2003" الخرطوم ، 6 فبراير 2003، و أيضاً تقرير الفريق " تقرير التحقيق: عنف ضد المدنيين على طول طريق بينتيو – لير – أدوك"، الخرطوم، 11 أغسطس 2003، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.ecosonline.org

[٢٠٤] تقرير تاليسمان الأمني، الفترة 24 يونو- 8 يوليو 2002، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية ، ملف01 33-0521032 TE ,(AGS) 9882 CV.

في الفترة الممتدة بين يوليو وأغسطس 2002، تلقت مقاطعة قوقريال في ولاية واراب ما يقدر بـ 50,000 لاجئ من ولاية الوحدة بسبب إستمرار القتال.[٢٠٥] و بينما تحسن وصول المساعدات الإنسانية في مناطق أخرى، فإنه في ولاية الوحدة إستمرت حكومة السودان من وقت لآخر بمنع منظمات المعونة من الوصول إلى الناس الذين تم تهجيرهم من مناطق حقول النفط، و ذلك بإنتهاك لإتفاق وقف إطلاق النار الذي تم في أكتوبر 2002، و حدث ذلك بشكل خاص في يناير و فبراير 2003.

و في تقرير تاليسمان الأمني الداخلي لشهر يناير ورد : " يوضح الحرص على إنجاز طريق لوندين خلال السنة الماضية موقف الحكومة من تطوير الحقول النفطية في المستقبل. فهم يعملون بإستقتال لفتح مربع 5 أ (متبوعاً بـ بلوك5b) *للنشاط النفطي... الجانبان(الحكومة و الجيش الشعبي لتحرير السودان) متمسكان بوقف إطلاق النار بشكل كبير لكنه يظهر أنهم يعملون عن طريق وكلاء لتحقيق أهدافهم."* [٢٠٦]

*في يناير 2003، ذكر فرير مراقبة حماية المدنيين :" عدة ألاف من المدنيين تم تهجيرهم عن قراهم بالقوة من خلال هجمات عسكرية مباشرة في مناطق لارا و تام و نهيالديو و ليل و القرى جنوب مانكين و مويوم. الظروف بنفس السوء على طول طريق بينتيو- أدوك الرئيسي الجديد حيث أن معظم القرى هناك هي الأن خالية أو مدمرة بشكل كامل. شهادات شهود العيان حول الهجمات العسكرية الإجراءات اللاحقة من قبل الجنود و القوات تنتهك نص و روح الإتفاق حول الهجوم على المدنيين."* [٢٠٧] و قد خلص فريق مراقبة حماية المدنيين أن التهجير كان مرفوقاً بإغتصابات متعددة للنساء المقبوض عليهن و التعذيب و القتل.[٢٠٨]

**"هذه الصفقه تمثل كيف يمكن خلق القيمه بشكل سيوله ماليه من خلال عملية إستكشاف ناجحه. تتطلب آعمال التنقيب كلاً من الرؤيه و الإراده لآخذ رؤية طويلة الآمد."**
سي. آشلي هابيتستال. رئيس و المدير التنفيذي لشركة لوندين بتروليوم. آغسطس 2003.[٢٠٩]

أعلنت مجموعة لوندين في مارس 2003 أنها قد قررت العمل على إستئناف عملياتها.[٢١٠] بعد شهر واحد من ذلك اعلنت لوندين بتروليوم بيع حصتها في مربع 5 أ لشركة بيتروناس كاريغالي الماليزية. حصلت شركة لوندين يوينو 2003 على 142,5 مليون دولار امريكي نقداً من عملية البيع، محققة مبلغ 92,6 مليون كأرباح.[٢١١] تبع الشريك الأوربي الآخر في المجموعة مثال لوندين بعد سنة تقريباً. ففي مايو 2004، أتمت شركة OMV بيع حصصها في السودان في ( مربع 5 أ و بلوك5B) للشركة الهندية ONGC Videsh بمبلغ 105,6 مليون يورو و سجلت أرباحاً صافية إجمالية 48,37 مليون يورو من مغامرتها السودانية.[٢١٢] في ذلك الوقت كان يعتقد أن حقل ثارجاث يحوي ما قيمته 149,1 مليون برميل من النفط من إجمالي الإحتياطات المؤكدة و المحتملة. و إجمالاً فإنه في الفترة ما بين 1997 و 2003 قفزت قيمة ممتلكات المجموعة ب 200 مليون دولار أمريكي,

---

[٢٠٥] شبكة نظام التحذير المبكر من المجاعة (FEWS NET) جنوب السودان، "تقرير الأمن الغذائي- 14 أغسطس 2002"، ص. 4 . أنظر : http://v4.fews.net/docs/Publications/Sudan_200207en.pdf (accessed Sept. 29, 2009).

[٢٠٦] تقرير تاليسمان الأمني، الفترة 17 ديسمبر- 23 يناير 2003، المحكمة الأمريكية، لمقاطعة نيويورك الجنوبية ملف 01 0521095 TE ,(AGS) 9882 CV.

[٢٠٧] فريق حماية المدنيين، التقرير النهائي : أحداث عسكرية في غرب النيل الأعلى، 31 ديسمبر 2002 إلى 30 يناير 2003" ، 6 فبراير 2003.

[٢٠٨] تقريرفريق حماية المدنيين لإيغاد (IGAD) أحداث عسكرية في لير، 31 ديسمبر 2002 إلى 30 يناير 2003، ص. 3.

[٢٠٩] لوندين بتروليوم " تقرير عن الشهور السته المنتهيه في 30 يونيو 2003 " 14 آغسطس2003 . ص. 2.

[٢١٠] لوندين بتروليون، "التطورات حول الأنشطة في بلوك5A، السودان" 27 مارس 2003.

[٢١١] لوندين بتروليوم تبيع مصالحها في 5a في السودان بمبلغ 142,5 مليون دولار أمريكي".
(http://www.lundinoil.com/Press/pr_sudan_28-04-03_e.html و "تقرير نهاية السنة 2003" ( http://www.lundinoil.com/Press/pr_corp_24-02-04_e.pdf accessed October 30, 2008) المبلغ المذكور بالدولار الأمريكي تم حسابه حسب سعر التحويل من البنك المركزي الأوروبي في يونيو 2003(1 دولار امريكي = 7,78 كرون سويدي).

[٢١٢] OMV حول الحركة في 2004: التقرير السنوي"، ص. 30، 110، الحاشية 1.

# " نحن كمجتمع نصرخ و لا أحد يسمعنا"

أنا القس جيمس كوونغ نينروي. عمري الأن 48 سنة. لقد كنت ولدت في غرب النيل الأعلى، بالتحديد في أدوك، و التي هي الأن جزء من مقاطعة لير في ولاية الوحدة.
أنا الأن أحد القساوسة في الكنيسة المشيخية في السودان.
منطقتي هي باينجيار باريش، في أقصة جنوب ولاية الوحدة.
زوجتي موجودة حالياً في بينتيو، بعض أطفالي موجودين في نيروبي من أجل دراستهم. لدي 7 أطفال.
في العام 1994 أسندت كنيستي إلى مقاطعة كونتي. و قد كانت منطقة متنازع عليها بين حكومة السودان و الجيش الشعبي لتحرير السودان. لقد أرادت الحكومة تطهير المنطقة، لقد قالوا من الجيش الشعبي، لكن لم يكن هناك جيش شعبي في المنطقة. كانوا يرحلون المدنيين.

قبل إنتقال شركة النفط إلى الموقع، يجب أن يكون هذا الموقع آمناً. " التأمين" هو أن يتم إرسال قوات الجيش لتطهير المنطقة و عندما يشعر الناس – شركة النفط – إنها أمنة كفاية لهم و أنه لا يوجد سكان، ينتقلون إليها.
لوندين: طبعاً لقد كانوا الشركة التي عملت. في ذلك الوقت لم نكن نعرف بالضبط و لكن لاحقاً عرفنا الأسماء.

التطهير تم بطريقة منهجية. أولاً كانوا يجيئون بطائرات الأنتونوف، و بعد ذلك بالطائرات المروحية المقاتلة. كان هناك قصف عشوائي للقرى، قصف حتى للأبقار. عندما يرون هذه الحيوانات على الأرض فإنهم يعرفون أن هناك أناس يعيشون هناك أيضاً.
لذلك، فإنهم اولاً يزرعون الرعب في قلوب الناس. و بعد ذلك الخطوة الثانية هي إرسال القوات البرية. لقد كانوا جنود حكومة السودان بشكل رسمي و بعد ذلك حلفائهم من الميليشيات.
القرات البرية قامت بفحص القرى، من قرية إلى أخرى و من منزل إلى أخر. هرب الناس بعيداً . يبقى الجنود لرؤية إذا ما عاد الناس إلى بيوتهم. و بعد ذلك بعد شهر أو إثنين يقومون بالشيء نفسه مرة أخرى.
العديد من هذه الحوادث إنتهت في مقري، فقد فر الناس إلى الكنيسة. لقد ظنوا أن الجنود لن يقوموا بتدمير الكنيسة. لكن ذلك حدث: لقد أحرقوا كنائس. لم يكن هناك مكان أمن. حتى النساء و الأطفال قتلوا بهذا النوع من القتل العشوائي.
لقد حادثاً عندما قتلت نساء و أطفال في مركز توزيع الغذاء. حتى أن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة كان هناك. هذا الحادث موثق.

الشيء الذي يتم تدميره هو التوكهول. في تلك الأيام كان هناك نوع من الكلاشينكوف و الذي يشعل البيت مباشرة. لقد فقدنا في عائلتي 7 في كوخ و 7 في لير.

و خسرنا كمجتمع الكثير من مناطق الرعي. خلال تلك الفترة كل منطقة مربع 5 أ و 5B، نصف هذه المناطق كانت تحت سيطرة الشركة و لم يكن يمكن الوصول إليهم. لقد فقدنا جميعاً الكثير من الماشية.
الأراضي الزراعية تم فقدها أيضاً. بالنسبة لعائلتي كان ذلك ما بين 10 إلى 15 فداناً. حالة الحرب لم تدع مجالاً للوصول للعديد من الأسواق.لكن الأرض كانت كافية لبقائنا و بقاء عائلاتنا، لقد حصلنا على القليل من بيع الحليب و بيع الأبقار و الغلال. كل سنة أقل ما يمكن يإتي إذا حولته إلى نقد فهو قد يصل إلى 12,000 جنيه سوداني.

لكن بسبب القتال، لم نستطع البقاء هناك. لقد آخليت العائلة إلى نيروبي. لقد جئت و ذهبت.

لقد فقدت أخاً، لقد فقدت أيضاً أختاً ، لقد فقدت حماتي، لقد فقدت واحداً من أبناء أعمامي، كل هذا. حماتي تمت مطاردتها، كانت هاربة من أجل حياتها و في الطريق غرفت. أخى تم إطلاق النار عليه. الأخرين قتلوا من قبل الجيش السوداني.

هذه كانت عائلتي فقط. إذا كنت تريد آخذ المجتمع ككل (كوخ) أعتقد أن 20 إلى 30% من السكان قد قتلوا. و هذا سيكون، أظن 2000، 3000 شخص. هؤلاء مدنيين و ليسوا جنوداً. هذا حصل بسبب التطهير.
كعائلة فقد رجعنا بعد توقيع إتفاق السلام الشامل. كوخ كانت خالية. لم يكن هناك شيء. كان على الناس أن يبدأو من الصفر. المنشآت النفطية لا تزال هناك. بعض الأراض لا زالت محتلة من قبل شركات النفط. أناس أخرين أستولواعلى الأرض. هناك الكثير من النزاعات على الأرض الأن.

لدي الحق بالتعويض. و كل المجتمع لديه هذا الحق. معاً مع آخرين بدأنا قضية ضد شركة تاليسمان. لكنها كبيرة للغاية، شركة قوية للغاية.
أنت تعلم يمكنك الحديث مع 10,000 شخص و الجميع سيكون نفس القصة كقصتي.
بالطبع فحكومتنا في الجنوب هي نفس الشئ مثل الحكومة في الشمال. أنهم الأشخاص الذين وقعوا إتفاقية السلام الشامل معاً و لا يريدون الدخول في موضوع التعويضات و لكننا كمجتمع نصرخ و لا أحد يسمعنا. ”

*مقابلة من قبل سكاي ويلر، صحفي مقيم في السودان*
*جوبا/ 23 أغسطس 2008*

# ٤. الأضرار

**نظرة عامة**

سرد كامل لجميع الأضرار الناتجة عن القتال من أجل السيطرة على مناطق النفط في مربع 5 أ في السودان يتطلب مجهوداً هائلاً . على النحو المبين أدناه، هو أفضل تقدير وصلت له إيكوس مستنداً إلى التقارير المتوفرة من قبل منظمات دولية و ووكالات إنسانية و باحثين. تعرض إيكوس بإن هذه التقديرات تؤكد أن إستغلال النفط في مربع 5 أ جلب أضرار هائلة و معاناة إنسانية.

تقدير إيكوس هي :

- 12,000 شخص قتلوا أو من الجوع و الإرهاق و أمراض مرتبطة بالصراع.
- 160,000 شخص هجروا بشكل قسري، و غالباً لمرات عدة.
- 20 الف شخص هجروا بشكل دائم، بعد خسارتهم مواشيهم و بيوتهم، و لجأوا إلى المراكز الحضرية و لم يتمكنوا من العودة أبداً.
- 40 الف توكهولس (كوخ) و لوكاس (حظائر االمواشي) دمرت.
- 500 ألف رأس من الماشية فقدت، غالباً ما تكون قد نهبت.
- نهب كميات هائلة من الماعز و المخزونات و الأغراض الشخصية و المعدات الزراعية و معدات الصيد ، و تم تدمير الممتلكات العامة متضمنة كنائس و مدارس و أسواق و عيادات طبية.
- خسائرة هائل في الدخل بسبب توقف الدورات الزراعية و عدا ذلك بسبب إضطراب الحياة الإقتصادية.
- أضرار معنوية و فرص ضائعة لا تحصى متضمنة التوظيف و التعليم و الفوائد الإجتماعية

لا توجد أرقام متوفرة حول عدد السكان في مربع 5 أ ، الأرقام المتوفرة هي لولاية الوحدة ككل. قدرت منظمة أطباء بلا حدود عدد السكان بحوالي 500,000 نسمة في بداية التسعينات. حسبت منظمة الإغاثة و التنمية المجتمعية عدد السكان في العام 2000 تروح ما بين 680,000 و 700,000.[٢١٣] قدر برنامج الغذاء العالمي عدد السكان في العام 2004 بـ 1,5 مليون نسمة- نقلاً عن تعداد العام 1994.[٢١٤] هذا وقد تم تأكيد هذا من خلال تقديرات منظمة الصحة العالمية التي قدرت عدد السكان بـ 770,400 نسمة. و أشار مكتب بعثة الأمم المتحدة في بينتيو إلى أن عدد السكان كان حولي 700,000 نسمة خلال الفترة من 2003 إلى 2006.

©Sven Torfinn/ Hollandse Hooge سفين تورفين

مدنيين قرب رير تار جات، مايو ٢٠٠٢.

إستناداً إلى هذه الأرقام، يبدو أنه من المنطقي أن نفترض أن عدد سكان ولاية الوحدة في العام 1997 وقف عند 600,000 نسمة.

مجموع مساحة ولاية الوحدة هو 35,956 كيلومتر مربع. مربع 5 أ يغطي مساحة قدرها 29,885 كيلومتر مربع و يقع ثلثي (3/2) هذه المساحة في ولاية الوحدة. مناطقه الأكثر كثافة سكانية تقع على طول نهر بحر الغزال، مع تركيز كبير حول لير و أدوك و نيمني – جميعها تقع في مربع 5 أ- و في مقاطعة روينغ و التي تقع أجزاء منها في مربع 5 أ. تقدر إيكوس عدد السكان في العام 1997، على الأقل 40% من مجمل عدد السكان في ولاية الوحدة، أو 240,000 نسمة، عاشوا في مربع 5 أ.[٢١٥]

## ١.٤ التهجير القسري

تظهر صور الأقمار الصناعية التي حللت من قبل برنس للهندسة (موضح في المرفق 5) أنه بين الأعوام 1999 و 2003 فإن ما تصل نسبته إلى 80% من الأراضي الرعوية و الزراعية في الأجزاءالأكثر كثافة سكانية في مربع 5 أ قد تم هجرها في وقت ما.[٢١٦] هذا التحليل يتناول فقط التهجير لفترات طويلة ، فينما في فترات سابقة إستطاع الكثير من الناس العودة للعمل في أراضيهم بعد خلال فترة أشهر قليلة و بالتالي فإن أراضيهم لم تظهر تغيرات ملحوظة في الإستخدام الزراعي. يخلص إيكوس من هذا التحليل إلى أن ثلثي السكان في مربع 5 أ قد واجهوا تهجير قسري لمرة واحدة على الأقل. و بإفتراض أن عدد السكان كان 240,000 في العام 1999،فإن أيكوس يقدر أن 160,000 ألف شخص تم ترحيلهم بشكل قسري في مربع 5 أ و في كثير من الأحيان لمرات عدة.

---

[٢١٣] منظمة الإغاثة و التنمية المجتمعية، " مهمة تقدير إنساني لمنطقة غرب النيل الأعلى: مقاطعت بول و ليك و جيكاني " ، نوفمبر 2000. أنظر : (http://southsudanfriends.org/ORCD/wunneeds.htm (accesssed Sept. 28, 2009.

[٢١٤] برنامج الغذاء العالمي، " ولاية الوحدة: تقدير الحاجة السنوي 2004-2005"، المكتب الفرعي لبرنامج الغذاء العالمي في روبكونا، ولاية الوحدة، 2004، ص.1.

[٢١٥] الأجزاء من بلوك5A التي تقع خارج ولاية الوحدة لم يتم أخذها في الحسبان حيث لم تجري عمليات نفطية فيها.

[٢١٦] برينس، إيريك، " تخطيط أقمار صناعية للغطاء الأرضي و الإستخدام بإرتباط مع إستغلال النفط في إمتياز بلوك5A في جنوب السودان: 1987-2006" ، برينس للهندسة، كوبنهاجن، أغسطس 2009. متوفر على الموقع : http://www.ecosonline.org

**" كان الهجوم الأول لقوات الحكومه السودانيه على كوخ في العام 1998، حيث إستخدموا في هجومهم الطائرات المروحيه و الدبابات و القوات البريه. تم طردنا بعيداً إلى نغوني. (...)، و مره أخرى، عندما ظهر أن الوضع آمن، عدنا إلى كوخ، لكن كان هناك هجوم حكومي آخر. هذه المره تم تشريدنا إلى بلوتوني و من هناك تم ترحيلنا إلى ميرمير و من مره إخرى رحلنا إلى بييه. في كل مره و في كل موقع قمت ببناء ملجأ للعيش فيه ، و في كل مره تم إجباري على الرحيل تم تدمير الملجأ أو هجره. (...) في العام 2001 كنت في نغوني عندما تمت مهاجمتها من قبل القوات البريه لحكومه السودان و الطائرات المروحيه. لقد أصبت في قدمي عندما أطلق جندي سوداني النار علي. لا زلت أعاني من آثار هذه الإصابه. كل هذه الأماكن كانت قريبه من الطريق الملائم لكل أحوال الطقس الذي تم بناءه بين روبكانا و لير لإستخدام شركات النفط. "**
شهاده من قبل الزعيم توماس مالوال كاب.[٢١٧]

خلال الشهور الأربعة الأولي من العام 2002، فإنه تم تهجير ما بين 150,000 و 300,000 شخص في ولاية الوحدة.[٢١٨] ما يصل إلى 50,000 – 60,000 جاؤوا من مناطق ريرر/بولتوتني و نيمني و بواث[٢١٩]. خلال العام 2002 كاملاً فإنه قدر ان حوالي 500,000 شخص قد تم تهجيرهم من مناطق النفط في ولاية الوحدة. بحلول نوفمبر إرتفع عدد السكان النازحين في بلدات حاميات بينتيو و روبكونا و باريانغ و مايوم و كوماغون إلى أكثر من 100,000 شخص.[٢٢٠] وبحيث أصبحت حملات التهجير متكررة أكثر و بشكل أكثر كثافة، تركت أعداد كبيرة ولاية الوحدة بإتجاه المناطق المجاورة، و بالمعظم بإتجاه الغرب و الجنوب[٢٢١]، لكن البعض إتجه إلى جنوب كوردوفان و كاسالا و مالاكال و الخرطوم. يشير المشروع العالمي للمهجرين داخلياً إلى أن عدة مجموعات وصلت من ولاية الوحدة في مناطق مختلفة أخرى من ضمنها:

- 13,000 مهجر في 5 مخيمات في مالاكال (النيل الأعلى).
- 40,000 من النوير في بحر الغزال.
- أكثر من 127,000 في شمال بحر الغزال. فالعديد من العمليات العسكرية الكبيرة وقعت في مربع 5 أ في العام 2002، فإنه من الآمن القول أن نسبة مهمة من هؤلاء الناس قد قدموا من هناك[٢٢٢].

أعداد أخرى من المهجرين وجدت مأوى في مناطق جرداء(عادة ما تكون مناطق الرعي التي إعتادوا رعي ماشيتهم فيها) حيث كافحوا لبناء مستوطنات جديدة، بما في ذلك في ولاية بحر الغزال. إنتهى المطاف بالعديد من النوير في مناطق الدينكا إلى الجنوب و إلى الغرب. و لحسن الحظ فقد رحب بهم من قبل خصومهم التقليديين، مما يدل على الأهمية البالغة لمؤتمر جنوب السودان من الناس إلى الناس الذي عقد في وونليت (ولاية بحر الغزال) في العام 1998 تحت رعاية مجلس كنائس السودان الجديد، و الذي صالح أقسام رئيسية من شعوب النوير و الدنكا، و أرسل رسالة سلام ستضع الأسس لإتفاق السلام الشامل في السودان.

بعض المهجرين من مربع 5 أ نجحوا في الوصول إلى مالاكال عن طريق القوارب و الأطواف و من هناك ذهبوا إلى الخرطوم. علمت منظمة أطباء بلا حدود بينما قام أطبائها بعلاج حالات مصابة بالحمى السوداء(الليشمانيا) في مخيمات المهجرين في الخرطوم في العام 2002، أن كل الأشخاص ال 800 المصابين جاؤوا من ولاية الوحدة. و من هنا أكتشفوا تفشي وباء الحمى السوداء في ولاية الوحدة، و في مخيمات المهجرين من ولاية الوحدة في الخرطوم.[٢٢٣]

تشير البيانات المتاحة إلى أنه و في الوقت الراهن هناك ما يقرب 20,000 مهجر من ولاية الوحدة في منطقة الخرطوم و عدة الأف ما زالوا في مخيمات في المناطق الحضرية في ولاية الوحدة نفسها. عدد قليل من المهجرين أجتازوا الحدود الدولية ليصبحوا لاجئين في المخيمات العديدة المنشرة على طول حدود السودان.[٢٢٤]

---

[٢١٧] شهاده توماس مالوال كاب، مارس ٢٠٠٥، محكمه المقاطعه الأمريكيه لمقاطعه جنوب نيويورك، ملف 01 (AGS) 9882 cv.

[٢١٨] ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة في مشروع قاعدة البيانات العالمية للمهجرين، " لمحة عن التهجير الداخلي في السودان" **31** مارس **2003**. متوفر على الموقع: http://www.reliefweb.int

[٢١٩] معونة دان الكنسية/ المعونة المسيحية، " الإختباء بين التيارات: الحرب على المدنيين في مناطق النفط في جنوب السودان"، 30 أبريل 2002.

[٢٢٠] مشروع قاعدة البيانات العالمية للمهجرين " لمحة عن التهجير الداخلي، السودان" ، **26** مارس **2002**و **31** مارس **2003**، متوفر على الموقع: http://www.reliefweb.int

[٢٢١] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، " OCHA تطورات الحالة الإنسانية في السودان، أغسطس 2002"، 17 سبتمبر 2002. أنظر : http://www.reliefweb.int/rwarchive/rwb.nsf/db900sid/OCHA-64DDFZ?OpenDocument&query=sudan&cc=sdn&rc=1.

[٢٢٢] إطباء بلا حدود **(2002)** ، ص. **10**.

[٢٢٣] برنامج الغذاء العالمي و التوزيع.

سفين تورفين ©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte

*إمرأة بترت قدمها وموجودة في المركز الطبّي، في لال، مايو ٢٠٠٢ .*

## ٢.٤ التغيرات في الأنشطة الزراعية ١٩٩٤-٢٠٠٣ تشير إلى عملية نزوح هائلة في مربع ٥أ

تظهر صور الأقمار الصناعية أدلة على نشاط بشري في الأونة الأخيرة (زراعة و رعي) باللون الأخضر.[٢٢٥]
تفسير برنس للهندسة لهذه الصور أنها تبين أنخفاض في الأنشطة الزراعية بنسبة ***80%*** في المناطق ذات الكثافة السكانية الأكبر في مربع ***5*** أ في الفترة من ***1994-2003***. يتفق هذا التفسير مع التقارير الصادرة عن العديد من منظمات حقوق الإنسان المعروفة عن عمليات تهجير قسري هائلة في ذلك الوقت (المذكورة في التقرير "الدين غير المدفوع").

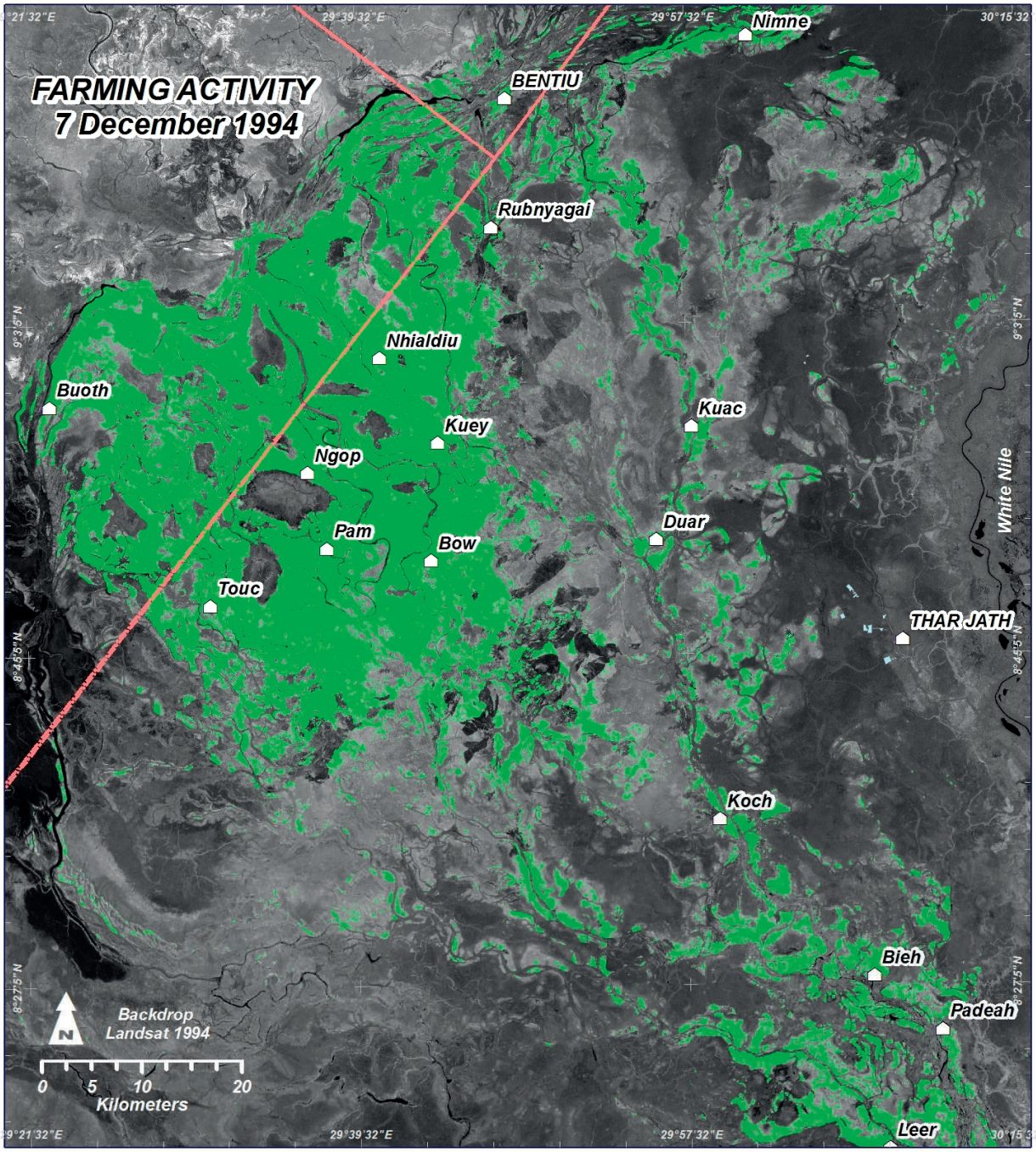


**٧ ديسمبر ١٩٩٤**

تظهر الصورة وضع مستقر في بداية الموسم الجاف، مع نشاط زراعي كبير إلى الغرب من 29 درجة 40 شرقاً إلى 8 درجات 40 شمالاً، على طول الممرين الزراعيين من بينتيو إلى نيمني و من بينتيو إلى إلى لير، بالإضافة إلى نشاط زراعي كبير حول لير حتى كوخ.

[٢٢٥] كل المعلومات حول صور الإقمار الصناعيه مستمده من : إيريك برنس، " صور بالأقمار الصناعية للغطاء الأرضي واستخدامها في ما يتعلق باستغلال النفط في امتياز كتلة 5أ في جنوب السودان ، و1987-2006 "برينس للهندسة ، كوبنهاغن ، 2009 ، متاحة في : www.ecosonline.org.

تشير إيكوس إلى أن هناك إرتباط بين الإنخفاض في النشاط الإنساني و الهجمات من قبل قوات الحكومة و الميليشيات على القرى في مربع *5* أ و توقيت أنشطة مجموعة لوندين كما أستعرض بالتفصيل في الدين غير المدفوع.
تقدر إيكوس أن مستويات الإنتاج الغذائي و المواشي في المنطقة يجب أن تكون إنخفضت بشكل كبير بسبب ذلك بين الفترة ***1999*** و ***2003***، مشيراً إلى المعاناة الكبيرة التي تسبب فيها ذلك للسكان.
التحليل الشامل لصور الأقمار الصناعية من قبل برنس للهندسة موجود على الموقع www.ecosonline.org .

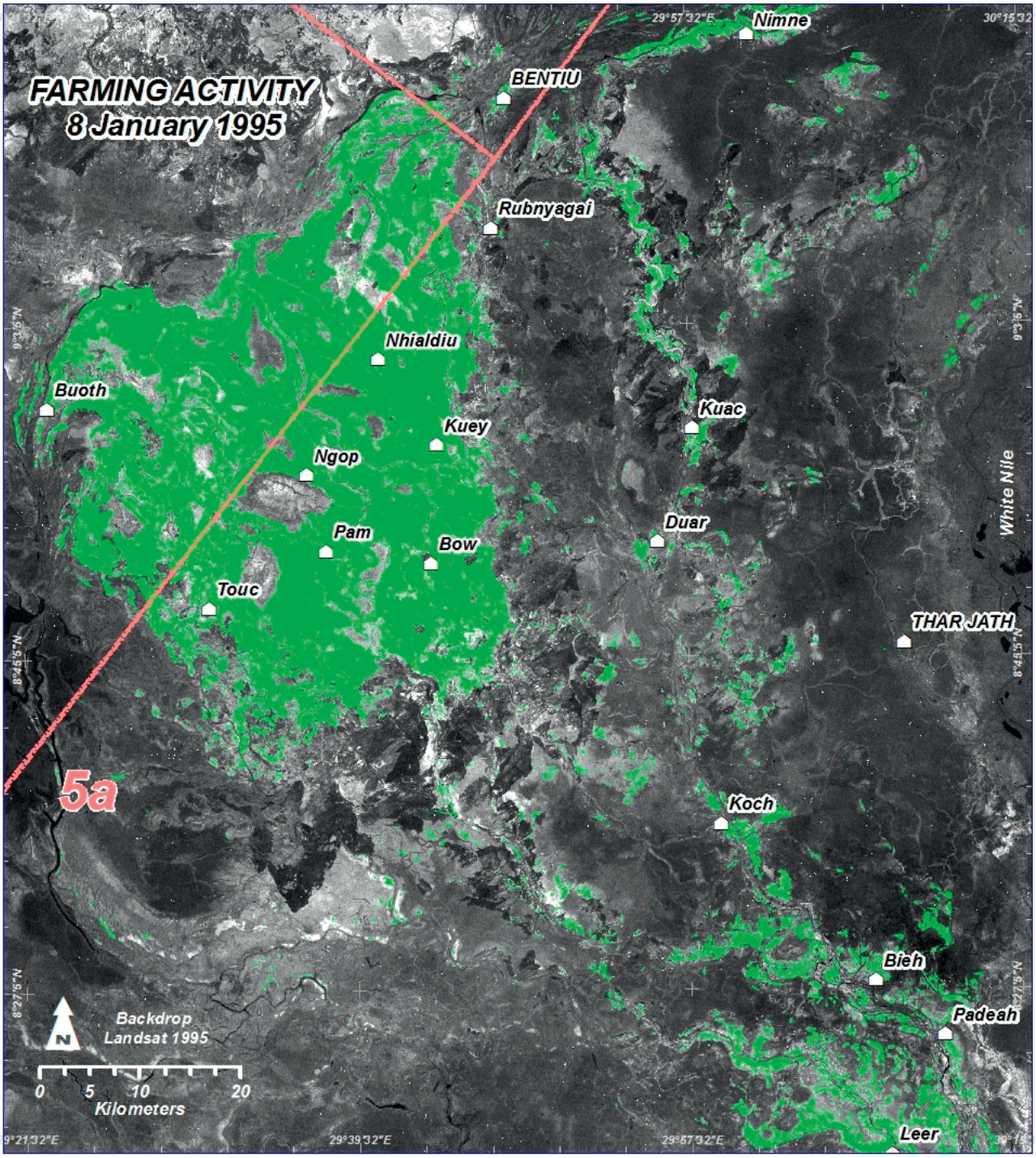


**٨ يناير ١٩٩٥**

تؤكد هذه الصورة الوضع المستقر للنشاط الزراعي في بداية الموسم الجاف مع الجزء الشمالي الغربي لمربع 5 أ، كونه المنطقة الرئيسية لزراعة المحاصيل و المستوطنات الدائمة على طول الضفاف الرملية للجداول، و يوجد تركيز آخر حول و إلى الشمال من لير، و أخيراً ممرين زراعيين صغيرين من النشاط الزراعي أحدها من بينتيو إلى نيمني و الآخر من من بينتيو إلى لير.

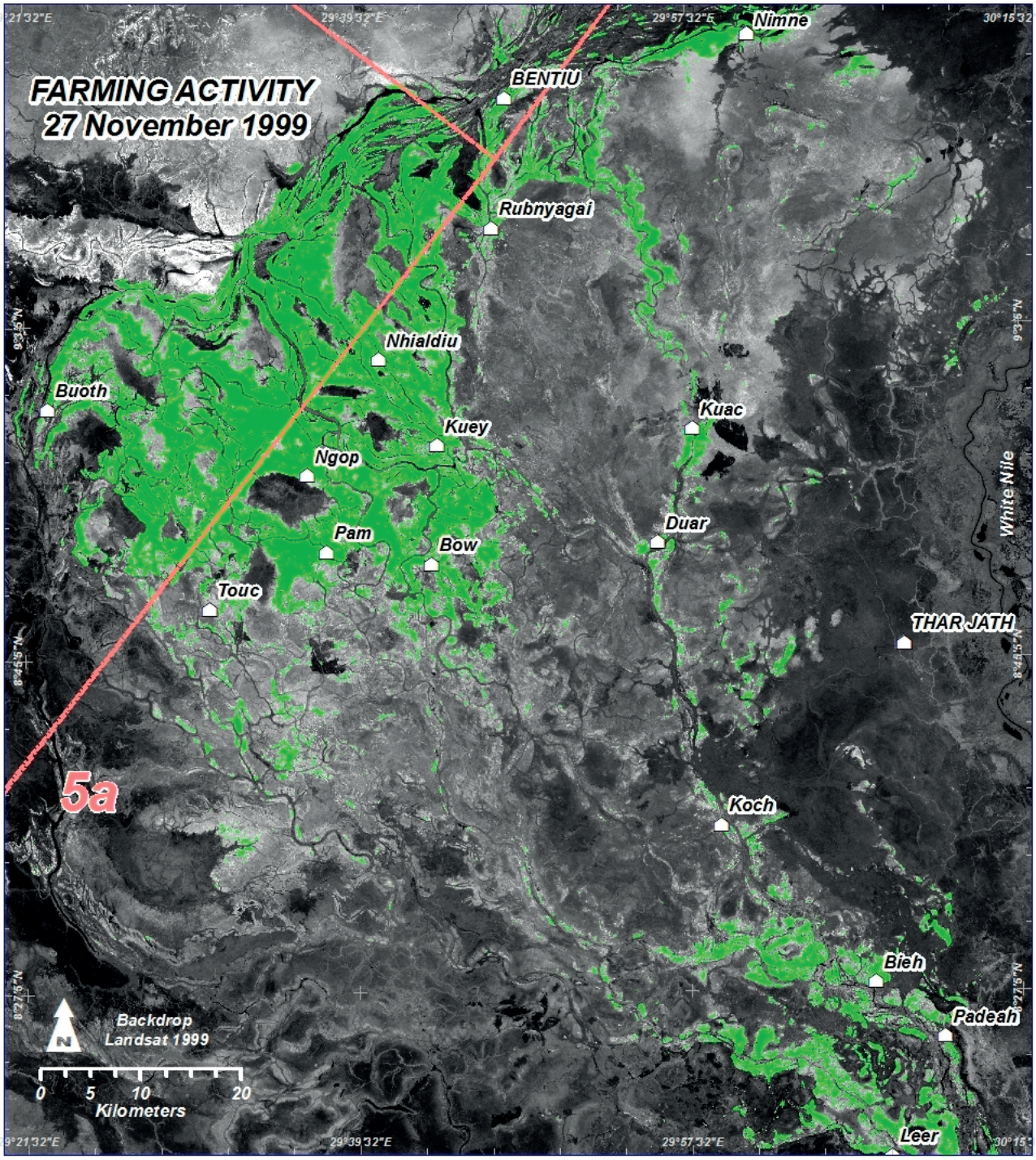


**٢٧ نوفمبر ١٩٩٩**

نمط مماثل كما في العام *1994* لكن مع إنخفاض الزراعة إلى الجنوب من الخط تووك –بام-بوو و حول كوخ. هناك مساحة أكبر من النشاط تقع خارج مربع *5* أ، إلى الشمال من بووث على الضفف الشمالية لنهر بحر الغزال ( والذي يظهر باللون الأبيض في الصور).

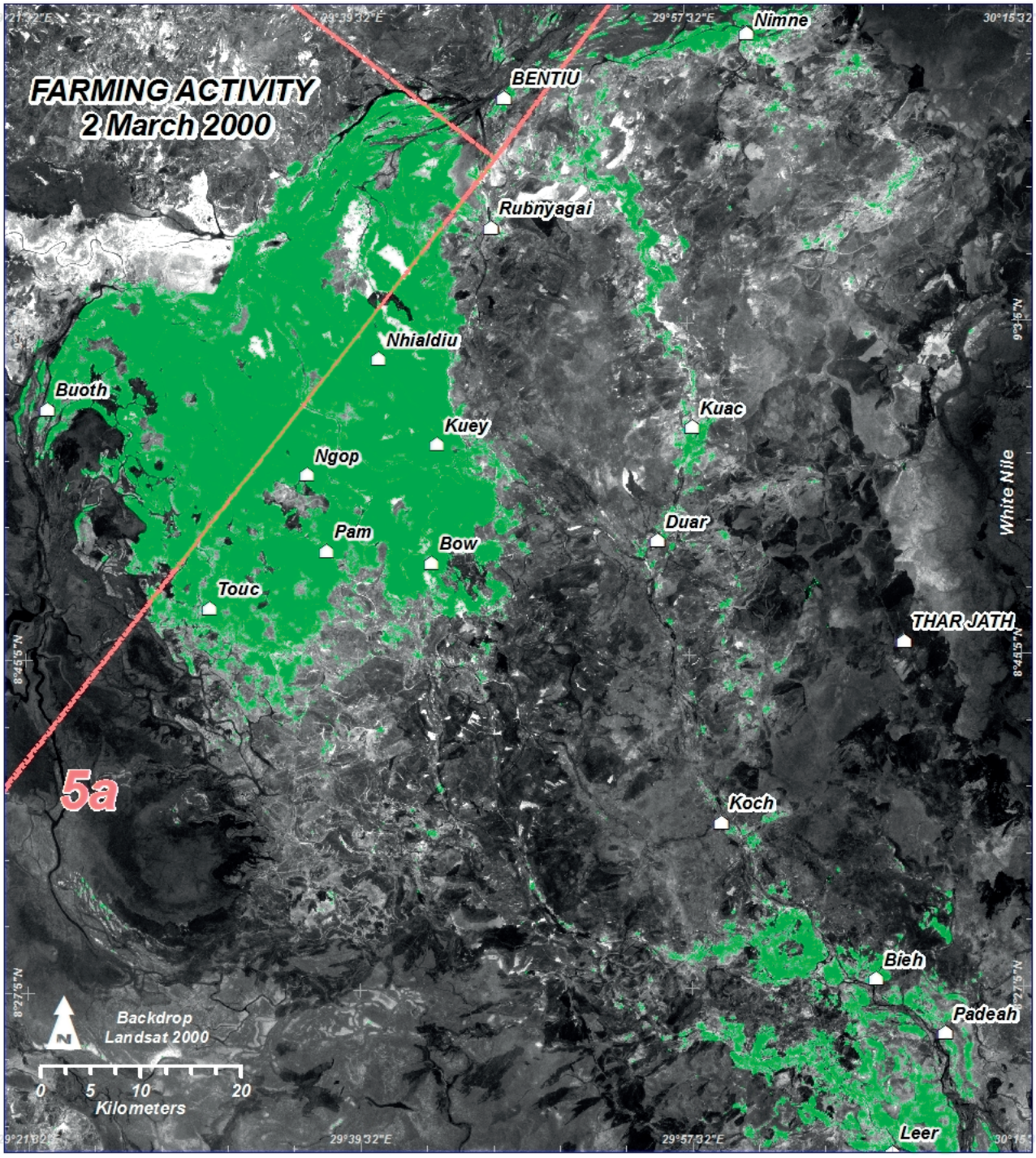


**٢ مارس ٢٠٠٠**

تؤكد الصور الإنخفاض في نمط النشاط الزراعي في المراحل المبكرة من الموسم الجاف، كما يرى في الصورة بتاريخ *27* نوفمبر *1999*.

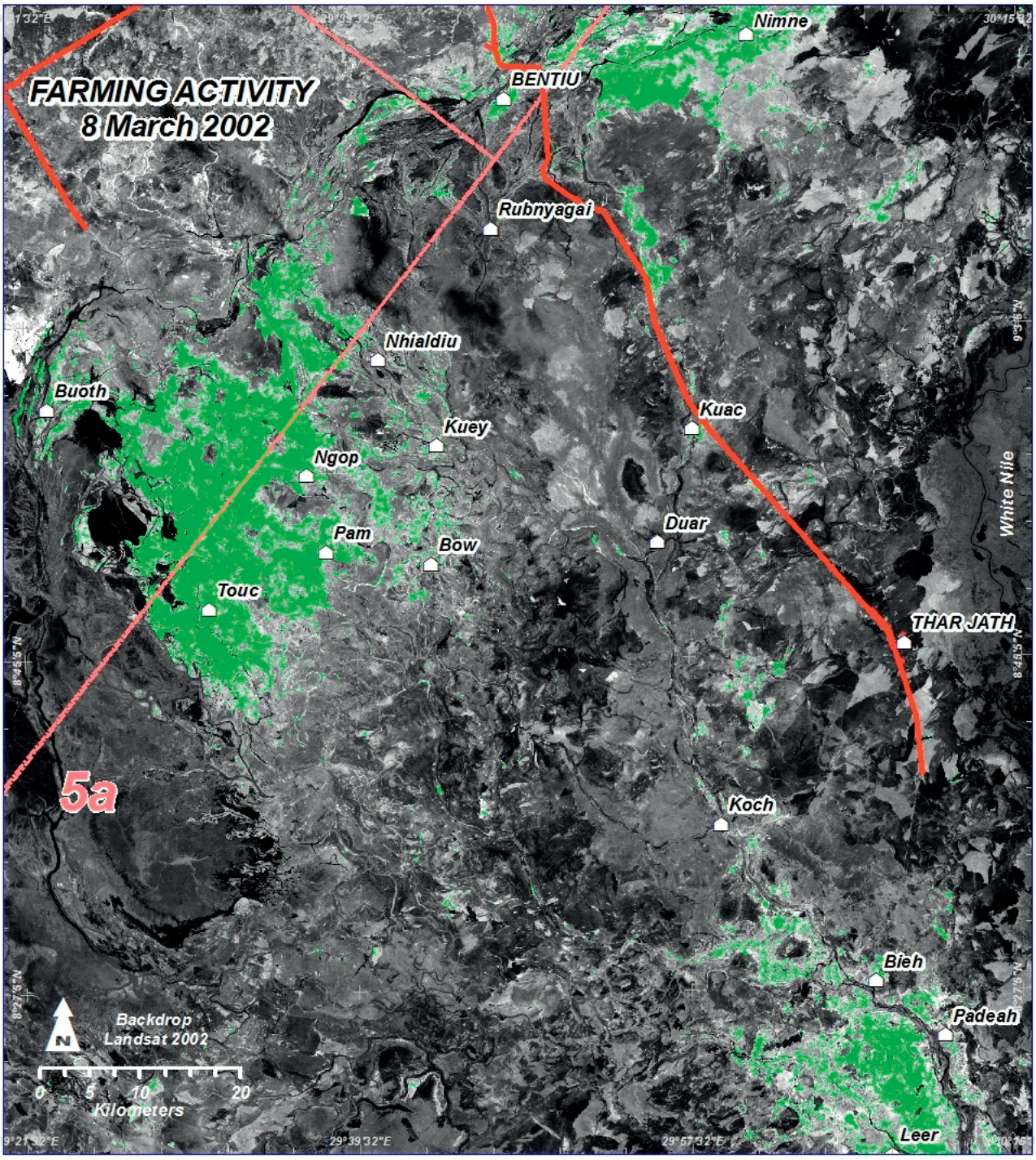


**٨ مارس ٢٠٠٢**

مقارنة بالسنوات السابقة (المعلومات المتوفرة)، يظهر إنخفاض جذري في المسطحات المزروعة إلى الجنوب من نهيالديو و إلى الشمال من بووث و على طول الطريق من بينتيو إلى جارايان (شمال شرق لير). يمكن ملاحظة تزايد في النشاط الزراعي بين بينتيو و نيمني، والذي يتماشى مع التقارير من ذلك الوقت حول تدفق أعداد كبير من النازحين من مناطق جنوب نهيالديو.[٢٢٦]

[٢٢٦] MSF (٢٠٠٢) ص.13-14; دان المعونه الكنسيه/ المعونه المسيحيه (2002). ص. 6.

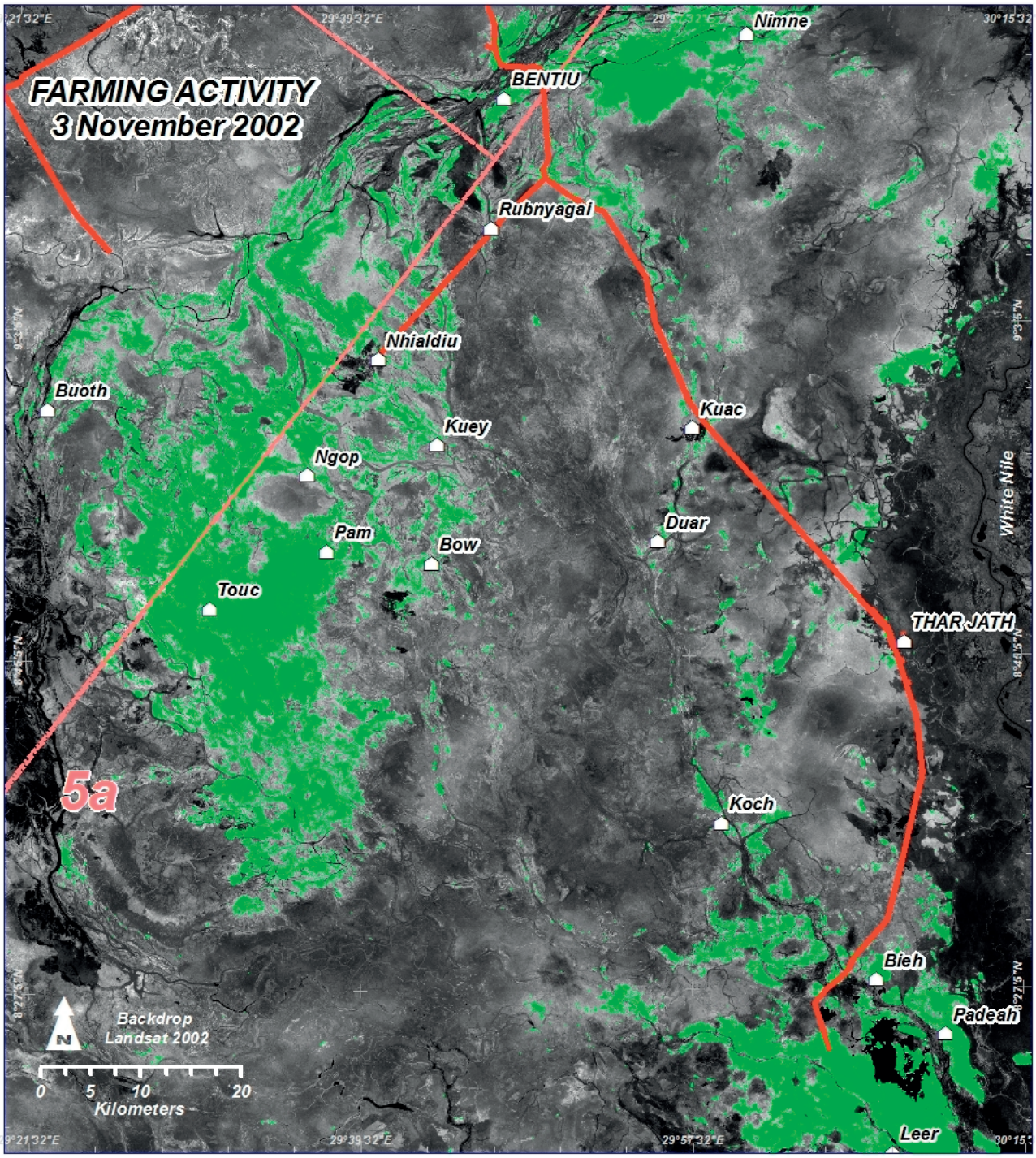


**٣ نوفمبر ٢٠٠٢**

النمط الزراعي هنا هو مشابه لذلك في صورة مارس ***2002***، بالرغم من المناطق المزروعة إمتدت الأن إلى جنوب تووك. هناك إنخفاض في النشاط الزراعي في الجزء الشمالي من الطريق الملائم لكل الأحوال الجوية الذي تم شقه حديثاً بين بينتيو و كواك (بالقرب من منطقة القرية ل قويت). يمكن ملاحظة النشاط الزراعي في المناطق بين بينتيو و نيمني و هناك مناطق رعي إلى الشرق و قريباً من نهر النيل الأبيض.

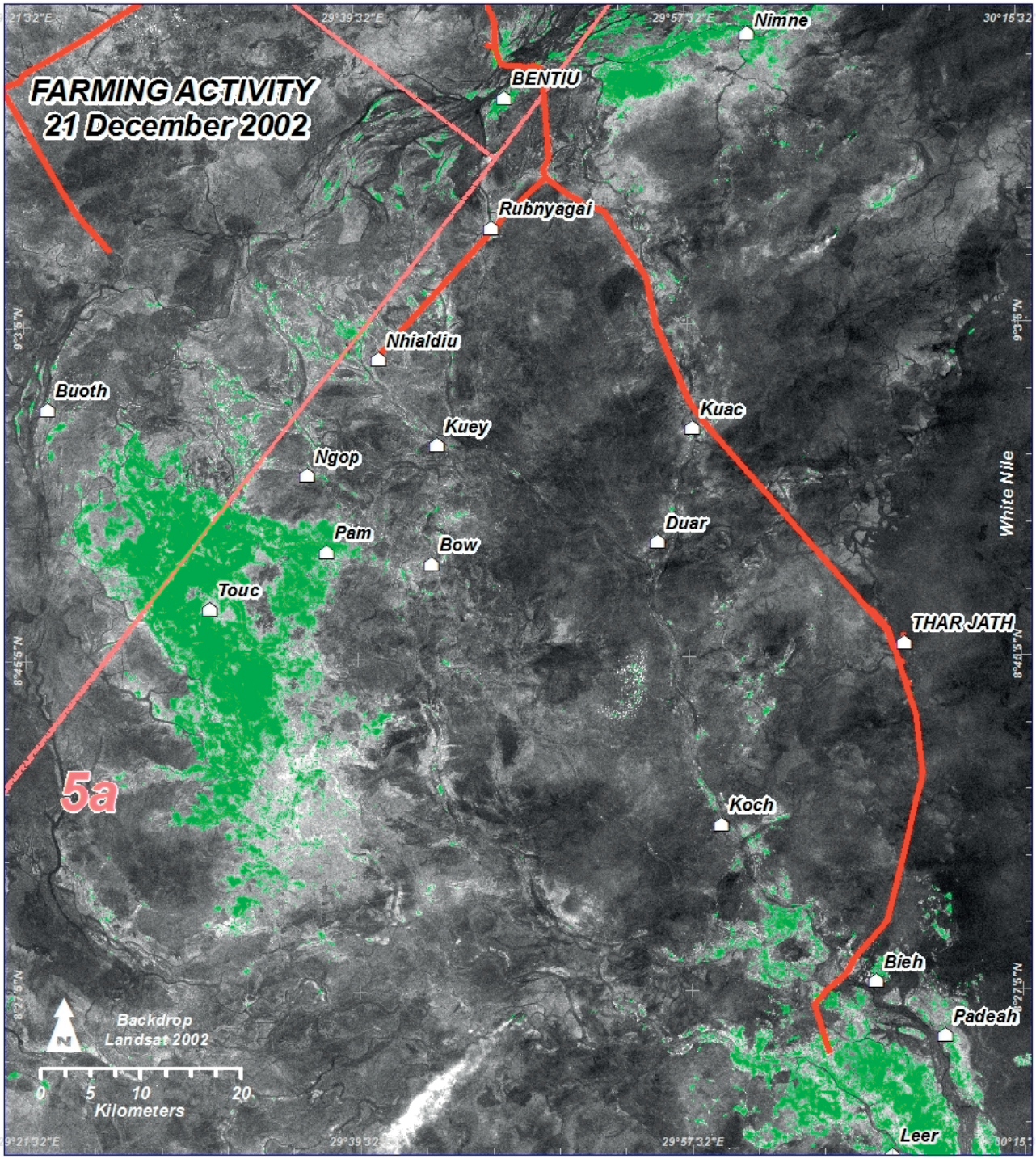


*21* **ديسمبر** *2002*

نحو ***80%*** من المناطق الزراعية السابقة في مربع ***5*** أ غير مستعملة.[٢٢٧] منطقة نهيالديو تتضمن العديد من الضفاف الرملية العالية التي يمكن زراعتها بمحاصيل غذائية مستقرة. يمكن ملاحظة أن هذا النشاط توقف بمعظمه. على طول الطريف بين بينتيو و جارايان، قد إنخفضت إلى مستويات هامشية.

[٢٢٧] برنس (2009). ص.13. 20.

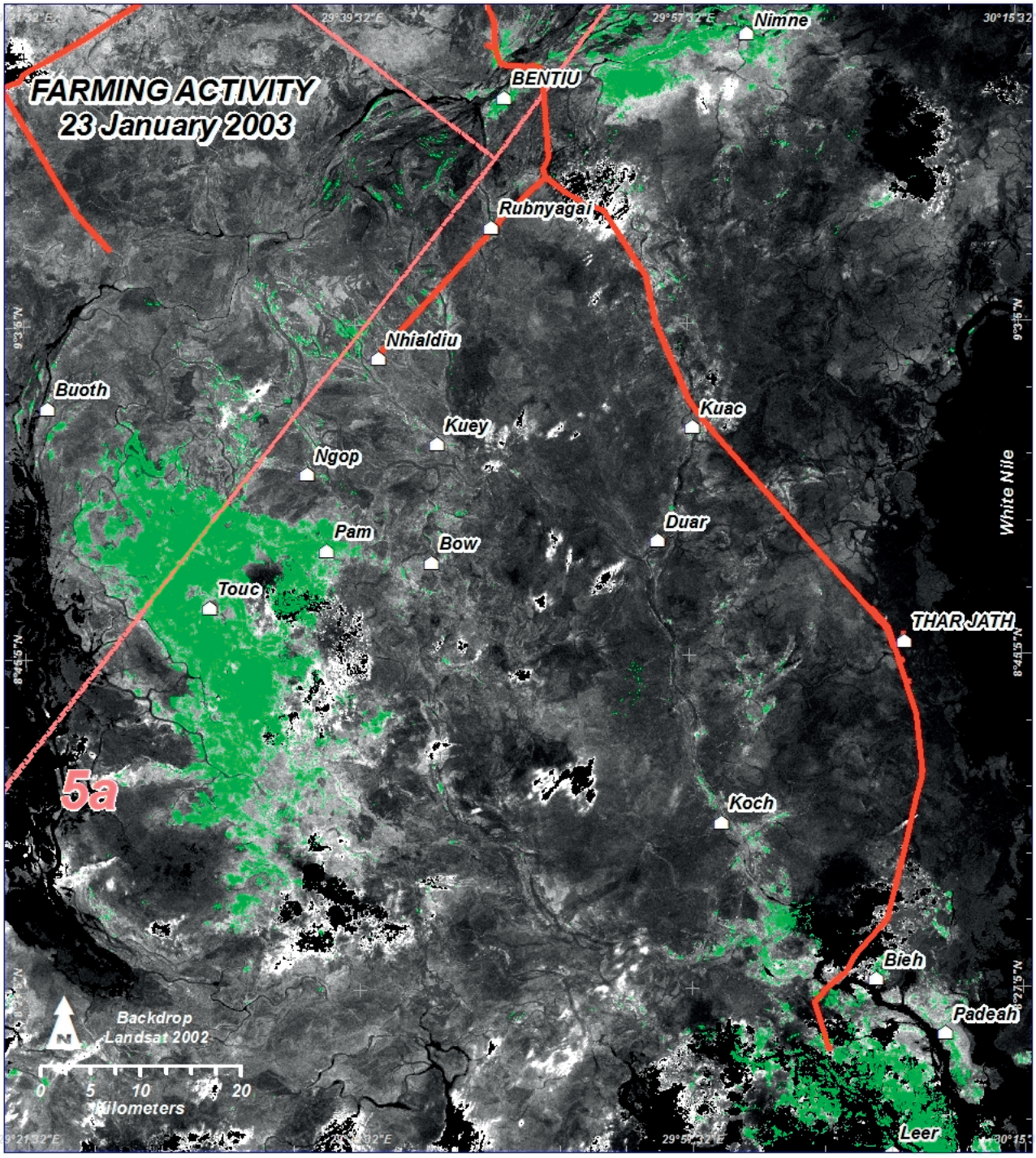


**٢٣ يناير ٢٠٠٣**

نمط مشابه للنمط الظاهر في صورة ديسمبر ***2002***. لا يمكن إيجاد إستئناف للنشاط الزراعي في المناطق التقليدية لزراعة المحاصيل. في المناطق القريبة من النشاط النفطي فإن الإستخدام الزراعي للأراضي أصبح متقطعاً.

## ٣.٤ الوفيات

تقدير الوفيات و الإصابات و الأضرار التي أصابت الممتلكات هو أكثر صعوبة من تقدير التهجير. لا تقوم المنظمات الإنسانية بتسجيل هذا النوع من المعلومات بدقة. تذكر شهادات الضحايا و بشكل دائم القصف العشوائي و إستهداف المدنيين و القتل الروتيني.[٢٢٨] يذكر شهود الهجمات على قرى و تقريباً بشكل دائم حالات من الموت العنيف لأفراد من الأسرة أو جيران. الهجمات على نهيالدو و الحملات على طول شارع النفط كانت مميتة بشكل خاص.

إنتهى المطاف بالكثير من الناس في مناطق مستنقعات غير صحية و خارج نطاق وصول المساعدة الإنسانية. عادة ما يختار المهجرون الهروب إلى مناطق مألوفة لديهم، و في معظم الحالات كانت هذه المناطق حدائق سابقة للموسم الماطر و أراضي رعي. في دورة الترحال العادية، يزودهم الموسم الماطر في هذه المناطق بمصدر رزق حي، لكن الموسم الجاف يجعلها صعبة للحياة. هناك مصادر دائمة قليلة للمياه في المنطقة و الأرض قاحلة، و بالتالي لا تصلح للزراعة. و هي تغمر بالمياه جزئياً خلال الموسم الماطر، و هي جافة و غير مستقرة في الموسم الجاف، تركيبة تجعلها غير مناسبة للوجود الإنساني. جوعى و ضعاف، فمن المؤكد أن معدلات الوفيات كانت مرتفعة، خاصة بين كبار السن و الأطفال.

إكتسبت منظمة أطباء بلا حدود و التي كانت حاضرة في المنطقة منذ أوخر الثمانينات، و تعمل من خلال مشفاها في لير و مراكزها العلاجية في نيمني و جيكاني، معرفة واسعة بالظروف الصحية و الأمراض التي تصيب السكان في المنطقة. من الأمراض التي سجلتها منظمة أطباء بلا حدود: الحمى السوداء( الليشمانيا) و إلتهاب السحايا والحصبة و الزحار العصوي و شلل الأطفال و إلتهاب الكبد ي و الكوليرا و الحمى الراجعة و السل. ولاية الوحدة هي واحدة من المناطق القليلة جداً حول العالم التي يوجد فيها مرض الحمى السوداء. إذا لم يتم علاجه فالمرض يقتل 95% من الحالات. الحرب أثرت بشكل كبير على نشاط منظمة أطباء الهام لإنقاذ حياة المرضى.[٢٢٩]

**لن يعرف أبداً حجم الوفيات الناتجة عن العنف و المرض و الجوع في غرب النيل الأعلى. لقد آثر الصراع على حياة الآلاف. كل فرد لديه قصة. الشيء الواضح أن الحرب في غرب النيل الأعلى تقتل الناس بشكل لا هوادة فيه في المنطقة.**

أطباء بلا حدود، 2002.[٢٣٠]

التهجير المتواصل أو المسلسل مع القصف و أحياناً تدمير المستشفيات قد منع السكان من الحصول على رعاية صحية كافية. حرم فقدان الماشية الأطفال من غذائهم الأهم، الحليب. إحدى النتائج كانت معدل عالي من سوء التغذية و نقص المناعة عند الأطفال، و الذي يعرضهم للإصابة بالأمراض.

يعطي تقييم إحتياجات السودان السنوي 2002/2003 معدلات سوء التغذية العالمية لولاية الوحدة:

1999: 26,3%
2000: 25,1%
2001: 38,4%
2002: 22,4%

و وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي فإن معدلات سوء التغذي المرتفعة بصورة مخيفة نتجت عن تصعيد في الصراع.[٢٣١] ليس علاقة مقبولة بشكل عام بين معدلات سوء التغذية و الوفيات، لكنها توليفة من الأمراض المتوطنة ، و هذه قد تكون عالية جداً خاصة بين الأطفال الصغار.

بين الأعوام 1999 – 2004، لم تكن معدلات الوفيات تسجل بشكل منهجي، على عكس الولايات المجاورة و الذي يعود جزئياً إلى الرفض المتكرر لوصول وكالات المعونة. الأرقام القليلة المتوفرة تبعث على القلق. بلغ معدل الوفيات الأولي في المناطق الشمالية لمربع 5 أ 3,9/10,000 في اليوم[٢٣٢]، مقارنةً مع معدل 0,25/10,000 في اليوم في الفترة 2004- 2006.[٢٣٣]

[٢٢٨] الملفات العلنية لقضية الكنيسة المشيخية في السودان ضد شركة تاليسمان للطاقة و جمهورية السودان تضم العديد من الشهادات حول أحداث في بلوك5A الذي لم تتواجد فيه تاليسمان. متوفر دائرة الملفات العامة، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف01 CV 9882 (AGS).

[٢٢٩] خلال التسعينات قتلت الحمى السوداء ما قُدر بـ 100,000 إنسان في النيل الأعلى. أنظر موسيزنسكي، " تحذر منظمة الصحة من أن مرض الحمى السوداء عاد إلى جنوب السودان"، مدلة لانسيت العدد 360: 1672، نوفمبر، 2002. خلال التسعينات، بدأت وكالات الإغاثة بمعالجة أمراض من الممكن أن تقتل 95% من المصابين إذا لم يتم علاجها. أدت حروب النفط إلى تصدع خطير في هذا العمل. أنظر أطباء بلا حدود (2002).

[٢٣٠] أطباء بلا حدود (2002)، ص. 1.

[٢٣١] برنامج الغذاء العالمي، " ولاية الوحدة: تقييم الأحتياجات السنوية 2002-2003" / مكتب أطباء بلا حدود الفرعي في روبكونا، 2002، ، ص. 12.

[٢٣٢] تعتبر الأمم المتحدة أن معدل الوفيات الخام لأكثر من 1/10,000 في اليوم هي حالة طوارئ إنسانية. " عادةً، بين السكان الأفارقة فإن المعدل هو أقل من 0,5/10,000 في اليوم الواحد"، وفقاً لأطباء بلا حدود (2002)، ص.18، الحاشية 25.

[٢٣٣] منظمة الصحة العالمية ، المركز التعاوني لبحوث الأمراض الوبائية، قاعدة بيانات لحالات الطوارئ، مسح # 65 ولاية الوحدة 2003 و مسح ولاية الوحدة 2004-2006، متوفر على الموقع: http://www.cedat.be

لا يوجد وسيلة يمكن الإعتماد عليها لحساب أعداد الوفيات، لكن من الواضح أن نسبة كبيرة من السكان يمكن أن تكون قد ماتت كنتيجة لجرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية. تعتقد إيكوس أن المسح الذي أجري عام 2003 بين الزعماء هو نقطة موثوقة للإنطلاق منها. فقد حصروا 12,433 شخصاً قتلوا بشكل مباشر (أنظر الإطار أدناه). كان المسح ناقصاً للغاية، و تقدر إيكوس العدد الإجمالي للوفيات يجب أن يكون أعلى بسبب ظروف التواجد الطويل الأمد في بيئات غير ملائمة و سوء التغذية و الحرمان من الرعاية الطبية و الأمراض الممكن الوقاية منها. و لذلك فإن توقعات إيكوس الأكثر تحفظاً تشير إلى أن 5% أو 12,000 من السكان في مربع 5 أ قد توفوا كنتيجة لحرب النفط.

قامت مجموعة من المواطنين البارزين من ولاية الوحدة بتجميع بيانات من زعماء القرى و الذين لديهم سجل كمصادر موثوقة جداً للمعلومات حول مجتمعاتهم. و هذه كانت بعض النتائج التي توصلوا إليها:

- 15 سبتمبر 1999 لغاية أبريل 2000: 90,000 شخص هجروا من روبنياغاي، ذهب معظمهم إلى نهيالديو. قتل 4,433 مدنياً من بينهم 1,433 طفلاً و 1,259 إمرأة و 308 رجل. تم خطف 1,500 طفل لكي إستخدامهم كعبيد.

- 10 يوليو 2000 إلى ديسمبر 2001: أعداد الأشخاص المهجرين: جيكاني 60,000، جاغيي 50,000 ، دوك 40,000. قتل 4,500 مدنياً من بينهم 3,000 طفل و 1,000 إمرأة و 500 رجل مسن، و العديد منهم قضوا حرقاً في أكواخهم. أحرقت الكثير من القرى بين بينتيو و ريير بما فيها لير و دوار و ريير و كوخ و نوغني. تم سرقة الماشية.

- سرقة ا يناير 2002 إلى 30 يونيو 2003: قتل 4000 شخص من بينهم 2,130 طفل و 955 إمرأة و420 رجل. تم خطف أكثر من 100 طفل، قتل بعضهم لاحقاً و آخرون إختفوا و يعتقد أخذوا من قبل المراحلين. أحرقت جميع القرى حول منطقة نهيالديو وكويي وواك.[٢٣٤]

هذه تعتبر محاولة نادرة لتوحيد البيانات المتاحة حول الخسارة في الحياة و الأملاك الناتجة عن الأعمال العدوانية. من الصعب التحقق من دقتها، لكن مرة أخرى ، فهي تشير إلى حجم الخسارة المذهل.

## ٤.٤ تدمير المساكن

عادة ما يقوم الرعاة المزارعين في السودان بترك معظم متعلقاتهم بإستثناء الماشية خلفهم خلال ترحالهم. في بعض الظروف فإنهم يرجعون لقراهم بعد رحيل الجنود أو الميليشيا لإنقاذ ما تبقى. هناك وفرة من الشهادات التي تشير إلى النهب و التدمير المنهجي للقرى و المستوطنات المهجورة من قبل المهاجمين.

جمع السبد ليوناردو فرانكو، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في السودان في الفترة من 1999 إلى 2000، معلومات عن حرق 6,000 توكهولس في مقاطعة روينغ( و التي تقع جزئياً في بلوك1 و مربع 5 أ.)[٢٣٥] و وفقاً لهيومان رايتس ووتش، فإن المدنيين الناجين يقدرون أن 60% من إجمالي المساكن تم تدميرها.[٢٣٦] ذكر خليفة فرانكو، جيرهارت باوم في العام 2001 ان كل القرى الواقعة حول نهيالديو و نيمني قد أحرقت بالكامل، و أن كل القرى على الطريق إلى بولتوتني ، بالقرب من ريير/ثار جاث قد لقت نفس المصير.[٢٣٧] تم حرق التوكهولس بشكل متعمد و ذلك لمنع أصحابها من العودة.

سفين تورفين©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte

*جسد دفن على عجل قرب خط الجبعة، في منطقة ريير، مايو ٢٠٠٢ .*

[٢٣٤] ريف، غاديويل، جـ . س. و س. كويني غاتجبيك، سي. ماخيينغ كول، م ، نيالياك لو، ب، غاتكوث ثوت و أخرون " حول حرب النفط في منطقة النيل الأعلى" (غير منشور)، نيروبي، 2003.

[٢٣٥] هاركر، جون، " الأمن الإنساني في السودان: تقرير بعثة التقدير الكندية"، أوتاوا، يناير 2000، ص. 10.

[٢٣٦] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 256.

[٢٣٧] شهادة شفوية من قبل جيرهارت باوم، المقرر الخاص حول حقوق الإنسان للأمم المتحدة, لجنة حقوق الإنسان. جنيف، 29 مارس 2001. http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/0/072FE7F713DE0F4FC1256A29002A3757?opendocument

وإذا تم ربط إجمالي ال 160,000 شخص مهجر، مع معدل 6 أشخاص للبيت، فإن عدد التوكهولس المدمرة يصل إلى 16,000. تم تدمير اللواكس أيضاً و هي شكل أكبر من توكهول معدة لإواء الحيوانات. و عادة ما يكون هناك 3 لواكس لكل توكهول بالمعدل. بعد الهجوم، يقوم الناس ببناء توكهولس و لوكاس جديدة، إما بعد عودتهم إلى قراهم المدمرة أو في مستوطناتهم الجديدة التي إنتقلوا إليها بعد تهجيرهم. إذا تم التهجير مرتين كمعدل، فإن عدد المساكن المدمرة في كل منطقة مربع 5 أ سيكون أكثر من 40,000.

## ٥.٤ تدمير مصادر الرزق

أثرت عملية التهجير القسري و ما يصاحبها من فقدان لمصادر الرزق بشكل حاد على الإقتصاد الهش بالفعل في ولاية الوحدة.
" تم هجر الأنشطة الزراعية و تم ترك مخزونات المواد الغذائية أو أنه تم تدميرها ، و غيرها من أليات التأقلم المحلية مثل صيد الأسماك و جمع الأغذية البرية و التجارة تأثرت بشكل حاد"[٢٣٨]

كان للهجمات آثر تراكمي، تدمير الممتلكات و نهب الماشية و فقدان إحتياطي الحبوب جعل البقاء في المناطق المتأثرة بالصراع صعباً للغاية، فقد تآكلت إستراتيجيات البقاء للنقطة التي أصبح الخيار الوحيد الذي تبقى هو الرحيل لمناطق أخرى.[٢٣٩] يحدد تقييم الإحتياجات السنوي لبرنامج الغذاء العالمي للعام 2000 مقاطعات باريانغ / روينغ و مناطق النفط حول دوار و كوخ كمناطق تعاني من نقص غذائي مرتبط بإنعدام الأمن: " لن يكون هناك حصاد لما يقدر بـ 30-40% من السكان هذه السنة حيث أنهم قد أجبروا على الرحيل بعيداً عن أراضيهم في أوقات مختلفة خلال فترة الزراعة." [٢٤٠]

## ٦.٤ نهب و تدمير الماشية

الماشية هي الملكية الأكثر قيمة للنوير. فلها قيمة إقتصادية و إجتماعية و ثقافية، و كذلك إرتباطاتها الروحية و الدينية. خسارة الماشية تشكل كارثة كبرى بالنسبة لهم. عادة ما يتبع غارة على قرية سرقة الماشية.

ستأخذ القوات النظامية لحكومة السودان الماشية التي يستطيعون أخذها لحامياتهم لإطعام الجنود بينما يقوم رجال الميليشيا الذين لديهم نفس القيم الثقافية الموجودة لدى القرويين فإنهم يكونون متحمسين لسرقة الماشية، و سيستخدمونها بطريقة تقليدية أكثر كثروة. حجم سرقة الماشية كان هائلاً. سجل موظفي برنامج الغذاء العالمي في ديسمبر 1998 إن 24,000 رأساً من الماشية تقريباً قد سرقت من قبل القوات المتحاربة خلال الهجوم على لير وحدها[٢٤١]. أظهر مسح صغير على 271 عائلة قامت به أطباء بلا حدود أن 9 من 10 قد خسروا ماشيتهم خلال القتال في العام 1999.[٢٤٢]

**الربط بين الصراع و الأمن الغذائي و سوء التغذية يبرهن بوضوح عليه في مثال قرية باداياه بالقرب من لير: مسح يونيو 2000 من قبل أطباء بلا حدود وجد أن 75% من عائلات باداياه قد تم ترحيلهم و 93,4% منهم قد فقدا مواشيهم في قتال العام 1999.**
أطباء بلا حدود، 2002.[٢٤٣]

تملك أسرة النوير عادة 15-30 راساً من الماشية. قبل الصراع ، فإنه من سيكون ل 40,000 أسرة (أنظر أعلاه) نحو مليون رأس من الماشية في مربع 5 أ. أخذين بعين الإعتبار مستوى التهجير و نمط السرقة المنهجية و النهب، فإن التقدير بأن 500,000 رأس من الماشية يبدو تقديراً متحفظاً.[٢٤٤]

[٢٣٨] برنامج الغذاء العالمي ، إستشهدت به الوكالة الأمريكية للتنمية: " تقرير حالة الطوارئ المعقدة # 2 2001"، الوكالة الأمريكية للتنمية، 28 سبتمبر 2001. http://www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/vLCE/573414C7445E91DB85256AD80066BB0E?OpenDocument&StartKey=Sudan&ExpandView. (accessed October 24, 2008)
[٢٣٩] غاغنون و ريل (2001)، ص.3.
[٢٤٠] هاركر (2000)، ص.26.
[٢٤١] برنامج الغذاء العالمي ، " برنامج الغذاء العالمي يوصل الغذاء لأول مرة في أشهر لعشرات الألوف من السودانيين الذين قطعتهم الحرب في جنوب السودان"، 8 ديسمبر 1998، http://one.wfp.org/english/?ModuleID=137&Key=390 accessed May 28, 2008.
[٢٤٢] أطباء بلا حدود (2002)، ص. 18.
[٢٤٣] عبد.
[٢٤٤] هذه الأرقام تشير فقط إلى الماشية، كمصدر للثروة و القوة. الماشية الأخرى (الماعز) إستخدمت كطعام و لم تحمل نفس الأهمية. و لكن الجماعات المسلحة قامت بسرقة الماعز و حيوانات أخرى أيضاً للطعام.

# تهجير السكان في ولاية الوحدة

حجم التهجير للسكان المحليين في ولاية الوحدة في ذلك الوقت وارد في تقارير من ذلك الوقت. وفيما يلي مجموعة مختارة من التقارير المختارة من تقارير متاحة للجمهور:

- يوليو أو أغسطس 2000: 44,757 مهجر مع حوالي 100,000 من الماشية، فارين من القتال خاصة في كوخ و لير و أدوك، و الذين ذكر دخولهم بينتيو و روبكونا، رافعين إجمالي أعداد النازحين في بينتيو/روبوكونا إلى أكثر من 60,000، مع غالبية تصل إلى أكثر 65% من الأطفال والنساء.[٢٤٥]
- أغسطس 2000: ذكر سولاف الدين صالح، مفوض الحكومة للمساعدات الإنسانية، أن النازحين يصلون إلى بينتيو بمعدل 150 إلى 200 شخص في اليوم، مع الإجمالي في أغسطس يصل إلى 40,000.[٢٤٦]
- حدد التقييم السنوي للحاجات لبرنامج الغذاء العالمي للسنة 2000 مقاطعة روينغ و المنطقة المحيطة بـِ دوار و كوخ، موقع عمليات شركة لوندين، بإنها المنطقة التي تشهد أعلى نقص في الغذاء المرتبط مباشرة لإنعدام الأمن: " ما يقدر بـِ 30-40% من السكان لن يكون لهم حصاد هذه السنة حيث أنهم أجبروا على الرحيل في أوقات مختلفى خلال فترة الزراعة."[٢٤٧]
- فبراير 2001: قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تهجر 15,000 مدني عندما قاموا بمهاجمة و تدمير بلدة نيال.[٢٤٨]
- إستمر تدفق النازحين بأعداد صغيرة إلى بينتيو من ليك في أعقاب تصاعد القتال في المنطقة. تم تسجيل 12,000 واصل جديد. معظم النازحين كانوا من النساء و الأطفال."[٢٤٩]
- يستضيف بحر الغزال ايضاً نحو 40,000 من النوير النازحين من القتال في ولاية الوحدة، و تجمعوا على طول الخط الفاصل بين النوير و الدينكا. حالتهم سيئة للغاية بعد أن مشوا مسافات طويلة للوصول لمنطقة آمنة."[٢٥٠]
- أوال أسبوعين من أكتوبر 2002: القتال المكثف في كوخ و لير يهجر أكثر من 27,000 أسرة إلى الأجزاء الجنوبية من ولاية الوحدة."[٢٥١]
- في يناير 2003: " قتال في الجزء الجنوبي من ليخ (ولاية الوحدة) يؤدي إلى تهجير 50,000 شخص (شبكة نظام التحذير المبكر من المجاعة 20/02/ 2003). الجزء الشمالي من ليخ كان بالفعل يعتبر معانياً من إنعدام الآمن الغذائي (أنظر RNIS 40)، النزوح الجديد من المرجح أن يفاقم الوضع."[٢٥٢]

مسلسل النزوح يجعل من الصعب بمكان تجميع البيانات. بذلت بعض المحاولات لتوحيد المعلومات الموجودة لولاية الوحدة. على سبيل المثال:

- سجل المقرر الخاص حول حقوق الإنسان في السودان، جيرهارت باوم، أن 200,000 شخص قد هجروا في ولاية الوحدة في العام 2002 فقط.
- جورجيتا غاغنون و جون ريل، إستشهاداً ببرنامج الغذاء العالمي، قدروا أن 204,000 شخص قد هجروا في ولاية الوحدة في الفترة بين منتصف 1998 و فبراير 2001.[٢٥٣]
- بين 150,000 و 300,000 شخص هجروا في ولاية الوحدة من يناير إلى أبريل 2002، بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة.[٢٥٤]
- ذكرت شبكة نظام التحذير المبكر من المجاعة أن 127,000 تم تهجيرهم في ولاية الوحدة خلال يوليو- أغسطس2002[٢٥٥].
- قدرت مجموعة الأزمة الدولية أن "500,000 شخص هجروا من مناطق النفط في ولاية الوحدة منذ العام 1997.[٢٥٦]
- ذكرت بعثة مشتركة من برنامج الغذاء العالمي و منظمة الأغذية و الزراعة أنه " في العام 2002، شهد مزيداً من التصعيد للصراع في الجزء الغربي من المنطقة [ النيل الأعلى] و قد أدى ذلك لنزوح نحو 230,000 شخص من بيوتهم. و بالتالي تضرر الإنتاج الزراعي بشكل حاد و الخسارة في الماشية كبيرة."[٢٥٧]

تتعلق هذه الأرقام بمناطق عمليات كلاً من مجموعة لوندين و شركة النيل الكبر لعمليات البترول.

---

[٢٤٥] اليونيسيف ، " البرامج الطارئة : السودان القطاع الشمالي، تحديثات للمانحين"، 25 سبتمبر 2000، ص.1، متوفر على الموقع : (http://www.reliefweb.int/rwarchive/rwb.nsf/db900sid/OCHA-64BTTP?OpenDocument&query=sudan&cc=sdn&rc=1 (accessed Sept. 29, 2009.

[٢٤٦] رويترز، " تدفق اللاجئين يضغط على جهود الإغاثة في ولاية الوحدة في السودان"، 7 أغسطس 2000، أقتبست في : مجلس الشؤون الأوروبية السودانية العامة،" صناعة النفط السودانية: إيريك ريفس، السودان ، التهجير و المعايير المزدوجة" يونيو 2001. أنظر : (http://www.espac.org/oil_pages/disquieting_deceit.asp. (accessed Oct. 2008

[٢٤٧] برنامج الغذاء العالمي،"تقرير التقدير السنوي للحاجات في جنوب السودان"، 15 فبراير 2000، ص.43. http://www.reliefweb.int/rwarchive/rwb.nsf/db900sid/OCHA-64D7KG?OpenDocument

[٢٤٨] أخبار العالم الكاثوليكي ، " المتمردون في السودان يهدمون بلدة، بعثة كومبوني"، 15 مارس 2001. http://www.catholicculture.org/news/features/index.cfm?recnum=15062.

[٢٤٩] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، " تقرير الوضع في السودان مارس 2001" ، 31 مارس 2001. أنظر : (http://www.reliefweb.int/rwarchive/rwb.nsf/db900sid/OCHA-64D2R3?OpenDocument&query=sudan&cc=sdn&rc=1 (accessed Oct. 1, 2009

[٢٥٠] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ، مراجعة منتصف المدة 2000- للعمل الموحد بين وكالات الأمم المتحدة من أجل السودان، يناير إلى يونيو 2000" 14 يوليو 2000. ص.1. http://www.reliefweb.int/rwarchive/rwb.nsf/db900sid/OCHA-64DFP6?OpenDocument&query=sudan&cc=sdn&rc=1 accessed Oct. 1,2009.

[٢٥١] إنقاذ الطفل في المملكة المتحدة ، برنامج جنوب السودان، التقرير الربعي" اكتوبر- ديسمبر 2002، ص. 23.

[٢٥٢] لجنة الأمم المتحدة الدائمة حول التغذية ، " تقرير حول وضع التغذية للسكان اللاجئين و المهجرين "- رينس 41، أبريل 2003، ص. 8-9.

[٢٥٣] غاغنون و ريل (2001)، ص. 10.

[٢٥٤] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أستشهد به من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية ،" السودان- تقرير الحالةالطارئة المعقدة # 5" / 14أغسطس 2002. أنظر : (accessed http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/OCHA-64CT9X?OpenDocument&query=sudan&cc=sdn&rc=1 .Sept. 28, 2009)

[٢٥٥] شبكة نظام التحذير المبكر من المجاعة ،" الوضع يسوء في أعلى النيل/ جونغليي" أغسطس 2002. متوفر على الموقعhttp://www.fews.net/

[٢٥٦] مجموعة الأزمة الدولية، " إنهاءإستخدام الجوع كسلاح في الحرب في جنوب السودان"، تقرير إفريقيا، تقرير رقم 14، 2002، أنظر : http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1621&l=1 accessed May 28, 2008

[٢٥٧] منظمة الغذاء و الزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، "تقرير خاص بين الفاو برنامج الغذاء العالمي: بعثة تقدير إمدادات المحاصيل و الأغذية إلى السودان"، 24 ديسمبر 2002. أنظر : : http://www.reliefweb.int/rwarchive/rwb.nsf/db900sid/ACOS-64DA3D?OpenDocument&query=sudan&cc=sdn&rc=1 (accessed Sept. 28, 2009)

# "نحن نحاول المطالبة بتعويضات لكن لا أحد يستجيب"

إسمي ربيكا نيانداير خاتيام دينغ. عمري 53 سنه و لدي 8 أطفال، 6 أولاد و بنتين. لم أذهب للمدرسة و تزوجت و انا لا أزال في معسكر الماشية. عائلتي من مكان أسمه خراسانا و لكني كنت متزوجة في وان-كاي في مقاطعة مايوم في ولاية الوحدة في غرب أعلى النيل.

لقد تم ترحيلي من وان-كاي في أبريل 1998.

بعد إتفاق السلام الشامل، عندما العرب بعيداً، رجعت إلى وان-كاي مع زوجي و أطفالي الصغار. لقد خسرنا كل شيء. فقدت عائلتي أربع هكتارات و لواك و توكلهلس. كان لدينا 6 توكهولس و 3 لواك. لقد زرعنا الذرة الرفيعة و الذرة و الفول السوداني و البامية و الفاصوليا و البندورة (الطماطم) و البطاطا الحلوة و كان لدينا مزرعة صغير للمانجا و الموز و المنيهوت. لقد كنا نقوم ببيع بعضها و البعض الآخر نستخدمه.

لقي عمي و إبن أخي و زوجة أخي مصرعهم عندما عندما جاء لصوص الماشية. لقد قتلوا حرقاً داخل التوكهول خاصتهم. أصيب الكثيرين لكني لا أتذكر العدد.
لقد جاؤا على ظهور الخيل و كانوا يطلقون النار عليك، و آخرون يدفعونك للأسفل. عندما يجدونك في بيتك فإنهم يقتلونك. لقد حرقوا المحاصيل و التوكهولس، أي شيء فيه منفعة للإنسان لا يريدون أن يروه. لقد قتلوا الأطفال و إغتصبوا النساء.

لقد آخذوا الأطفال ايضاً. لقد تم آخذ أحد أبناء عمي بعيداً لكنه وجد هذه السنة، في باربانوسا. لقد تم آخذه كراعي للماشية. لقد قاموا بختان الأطفال، و حولوهم لمجتمع آخر. لقد قالوا لهم إن تفعلوا ذلك فسوف تقتلون.
راكبي الخيل هم الجالين. لقد أرسلوا بسبب النفط لأرهاب الناس. لقد كانت هذه هي البداية.

لقد كان لدينا 705 بقرة في 3 لواكس. كان لدينا بعض الثيران و بعض العجول، لقد كانوا مختلطين. كان 37 من الماشية ثيران. عندما تكبر الثيران كنا نقوم ببيعها و شراء أخرى. الإناث تعطينا الحليب لذلك لم نكن نقوم ببيعها حتى تصبح كبيرة.

كان سعر البقرة في ذلك الوقت 7000 دينار (700 جنيه سوداني) للثور و تقريباً النصف للعجل. لقد تم آخذهم جميعاً، لم يبقى شيء.

عندما يكون الرعي جيداً كنا نقوم بإنتاج الحليب للبيع. نحصف مقابل ذلك على 300 إلى 350 جنيه سوداني في الأسبوع (لكنه يعتمد على الطلب). كنا نملأ القرع في المساء و مرة أخرى في الصباح.

عندما تم ترحيلنا ، أجبرتنا حكومة السودان على ذلك. كنا ننتظر أن يأتوا من شركة شيفرون لفتح النفط. لقد جاءوا في العام 1998، لكنهم لم يكونوا شيفرون
جاء الجنود بأعداد كبيرة، لقد أحضر 15,000 جندي من مقاطعة روبكونا. قاموا بإعتقال الزعماء. لقد أرادوا إعتقال زوجي لكنه هرب و ذهب إلى بلدة ابيي. لقد أطلقوا النار على الجميع. لقد قتلوا الكثيرين. بعض جيراني ماتوا. قتل أكثر من الف شخص من مجتمعي. لقد دونا أسمائهم.
ذهبنا بعد تشريدنا إلى مايوك في دينكالاند و بعد ذلك ذهبنا إلى مخيم إمبيفي في أوغندا. لقد ذهبنا عن طريق البر مستخدمين حافلات الجيش الشعبي لتحرير السودان و بعد ذلك إلى من رومبيك إلى أوغندا إستخدمنا وسائل المواصلات العامة.
و لكن عندما تركنا منازلنا فعلنا ذلك ركضاً على الأقدام. ثلاثة أيام و نحن نركض قبل أن نصل إلى ماجوك. لقد كان ذلك في الموسم الماطر. كان هناك الكثير من الماء. لقد حملت أطفالي. الصغير كان على كتفي و واحدٌ على كل جانب. إنه ليس من الجيد عندما تهاجم العائلة، بعض أفراد العائلة يذهبون في طريق و الآخرين في طريق آخر. فأنت لا تعرف أبداً بإي إتجاه تركض.

لقد حاولنا العودة في 2005 لكنه تم طردنا. لكن عندما رحل الجنود عندنا مرة أخرى، هذه السنة.

المزرعة و البيوت أحرقت. لقد قاموا حتى بتقطيع الأشجار مثل المانجو و تلك التي تحمل الفاكهة. توجد منشآة في مكاننا القديم. مكاننا الجديد في وان كاي يبعد كيلومتر واحد عن مكاننا الأول.
و حتى الأن انا لست سعيدة. أنا أعرف أنني عندما أقوم بتأسيس عئلة في بي، فإن هذا البيت من الممكن أن يدمر. أُخبرت و جيراني أن نرحل هذه السنة لأنهم وجدوا نفطاً في الأرض. لقد كانوا من الامن التابع لشركة النيل الأبيض لعمليات البترول. سيكون لدينا مشكلة في حقل النفط مرة أخرى.
نحن نحاول المطالبة بتعويضات لكن لا أحد يستجيب لنا. لقد حاول الزعيم التحدث حكومة جنوب السودان و ذهب إلى أمريكا و حاول التحدث مع الناس هناك. منذ وفاة الدكتور جون [ الدكتور جون قرنق] لم نجد أي شخص يستجيب لنا.

يوجد هناك 60 بئراً في منطقتنا، في مقاطعتنا وحدها. إتفق المفوض و الحاكم مع حكومة جنوب السودان، لديهم حصص في النفط لذلك فهم لا يقولون شيئا. ”

أجريت المقابلة من قبل سكاي ويلر، صحفي مقيم في السودان.
*جوبا ، 30أغسطس، 2008*

# ٥. التعويضات

في العام 2009، حذر **مجلس الأمن الدولي من أن إتفاق السلام الشامل في خطر :** " مع ما يزيد قليلاً عن عامين متبقين من الفترة الإنتقالية، فإن إتفاق السلام الشامل وصل إلى منعطف حاسم حيث القيام بأي عمل أو التقاعس عن أي عمل من أحكامه سيكون تأثيراً عميقاً على مستقبل السودان.[٢٥٨]

أسس إتفاق السلام الشامل لحق التعويض لضحايا عقود النفط. الضحايا فقراء جداً بحيث لا يتستطعيون أخذ المبادرة القانونية و قد فشلت حكومة السودان و الشركات بالتعامل مع القضية. تعتقد إيكوس أن إستمرار هذا الظلم هو تقويض لعملية السلام في السودان. القضية غائبة بشكل ملحوظ عن جدول أعمال القيادة السياسية في السودان و المجتمع الدولي، قضية التعويضات و الإصلاح حية جداً بين الناس في ولاية الوحدة في السودان. شددت الكنائس السودانية بإستمرار على أهميتها، كما ورد في بيان رؤساء الكنائس السودانية منتدى جوبا الشعبي، 1-5 أغسطس 2008: " لقد نذرنا أنفسنا من أجل الدعوة والضغط من أجل التعويضات لهؤلاء الذين هجروا بسبب النفط و المصالح الإقتصادية الأخرى (...)."[٢٥٩]

أسست وزارة الطاقة و التعدين في العام 2001 لجنة تعويضات لكي تتعامل مع الأضرار الناجمة عن عمليات النفط.[٢٦٠] لم يتم إنشاء هذه اللجنة بموجب شروط إتفاق السلام الشامل، إنها عملية مستقلة لم يعنى منها التعويض عن الضرر الذي سببته حرب النفط و العمليات الأمنية ذات العلاقة بالنفط، بالرغم من أنها قد تكون أحياناً تناولت بعض المطالبات لهذه الفئة من الضرر.

دستور السودان المؤقت ، من 9 يوليو 2005 هو القانون الأعلى في البلاد و يتضمن إتفاق السلام الشامل. يزود الدستور المؤقت للسودان بأن يكون مداراً من حكومة وحدة وطنية، بينما يتمتع الجنوب بدرجة عالية من الحكم الذاتي، و يدار من قبل حكومة جنوب السودان. في العام 2011، و بعد 6 سنوات من الفترة المؤقتة، سيكون لجنوب السودان الحق بالتصويت على تقرير المصير في إستفتاء برقابة الدولية.

عموماً، شروط التعويض الواردة في إتفاق السلام الشامل بقي حبر على ورق، وكما أوكد من قبل الأمم المتحدة في تقريرها الأخير حول تطبيق إتفاق السلام الشام، " لم يتم آخذ أي إجراء لتعويض ضحايا العقود النفطية المنصوص عليها في إتفاقية تقاسم الثروة."[٢٦١]

و بقدر ما تستطيع إيكوس التحديد، فإن أعضاء مجموعة لوندين لم يقبلوا أبداً تحمل أية مسئولية لحرب النفط أو آثارها على السكان و كما أنهم لم يعبروا عن إستعدادهم لتعويض ضحاياها.

و إضافه للإحباط فإن عملية التعويض القائمة ، المداره من قبل لجنه التعويضات تبدو غير كافية. فهي تتعامل مع الأنواع الشائعة من الأضرار مثل خسارة الأرض و الحدائق و الأشجار. كشفت رحلة البحث التي قامت بها إيكوس في العام 2007 أنه في مربع 5 أ، كان هناك شعور عام بأن هذا الشكل من التعويضات لم يتم دفعه، أو أنه لم يتم دفعه كاملاً أو أنه دفع فقط للبعض ( عادة هؤلاء الأعلى صوتاً أو لديهم أصدقاء في أماكن عليا). حددت رحلة إيكوس البحثية في ديسمبر 2007 أنه كان هناك قلق من انه في بعض الحالات فإن التعويضات قد تكون دفعت للمفوضين لكن لم يتم إيصالها للمشردين أنفسهم. ليبين ميرو، أكاديمي مختص في السودان، قام بتوثيق مخاوف بإن مبالغ التعويضات نادراً ما وصلت أصحاب العلاقة.[٢٦٢]

## ١.٥ الحق الدستوري بالتعويضات

يعكس الدستور المؤقت إتفاق السلام الشامل عندما يخلق الحق في الحصول على تعويض مادي للظلم الذي وقع في الماضي و الذي نتج عن عمليات التنقيب عن النفط. المادة 208 (5) و المادة 4.5 من إتفاق السلام الشامل حول إقتسام الثروة ، نصا على التالي :" الأشخاص الذين تعرضت حقوقهم للإنتهاك بسبب عقود النفط، الحق في الحصول على تعويضات. بشأن إنشاء هذه الإنتهاكات و عن طريق الإجراءات القانونية فإن أطراف العقود النفطية عليهم تعويض الأشخاص المتضررين بحجم الضرر الذي وقع."[٢٦٣]

---

[٢٥٨] تقرير الأمين العام لمجلس الأمن حول السودان S/2009/61، 3 يناير 2009.

[٢٥٩] مجلس كنائس السودان/ منتدى جوبا الشعبي, " بيان رؤساء الكنائس السودانية في منتدى جوبا الشعبي، 1-5 أغسطس 2008"، ص.3. متوفرة على الموقع : http://www.cmi.no/sudan/doc/?id=1026 accessed October 2, 2009.

[٢٦٠] رؤية السودان اليومية، " الإقتصاد: لجنة الأشخاص المتضررين من صناعة النفط" ، 12 مارس 2001.
http://www.sudanvisiondaily.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1913.

[٢٦١] بعثة الأمم المتحدة " مراقب إتفاق السلام الشامل في السودان, المجلد الخامس العدد 43، يونيو 2009، ص. 17 . متوفر على الموقع:
http://unmis.unmissions.org/Portals/UNMIS/CPA%20Monitor/CPA%20Monitor%20August%202009.pdf accessed October 2, 2009.

[٢٦٢] مورو، لوبين نلسون، " النفط و الصراع و التهجير في السودان" ، أطروحة، جامعة أوكسفورد، يوليو 2008. ص. 211.

[٢٦٣] إتفاق السلام الشامل في السودان ، الفصل الثالث إقتسام الثروة" المادة 4.5، النص الكامل لإتفاق السلام الشامل متوفر على الموقع: http://www.aec-sudan.org/cpa.html (accessed October 2, 2009).

هذا أمر مهم. يعتقد إيكوس أنه لا شك بإن الأحداث الرهيبة التي يصفها هذا التقرير هي في قلب الظلم التي تسعى المادة 208 (5) من الدستور علاجها. و بدون ذلك فإن المادة تكون بلا معنى.

**"بالرغم من وجود نص في إتفاق السلام، فإن السؤال هو إذا ما كان كافياً أو لا لإستعادة الوجود الإجتماعي السابق."**
باول مايوم أكيك، وزير الشرطة و الأمن ، حكومة جنوب السودان، نوفمبر 2006.[٢٦٤]

## ٢.٥ تفسير إتفاق السلام الشامل المادة 208(5)

صياغة المادة 208(5)من الدستور الوطني المؤقت غير ملائمة و تحتاج إلى تفسير. فالمادة تشير إلى الحقوق التي أنهكت من قبل عقود النفط، لكن هذه العقود في حد ذاتها لا تنتهك حقوق إي شخص. من المعلومات المحدودة المتاحة علنياً حول عقود النفط ، فإن إيكوس تعتقد أنها لا تتعارض مباشرة مع القانون المحلي أو القانون الدولي.[٢٦٥] بالإضافة إلى ذلك فإن المادة 208(5) تتطلب ان الإنتهاكات المزعومة يجب أن يتم إثباتها "عن طريق الإجراءات القانونية الواجبة" مقابل " الأطراف في عقود النفط" و يمكن أن " تكون معرضة لتعويض الأشخاص المتضررين"، لكن جميع عقود النفط السودانية هي سرية للغاية و و إتفاقية تقسيم الثروة تحظر بشكل مطلق وصول المحاكم المستقلة لعقود النفط[٢٦٦] ، جاعلةً من المستحيل إثبات إي إنتهاكات من قبل عقود النفط.

و من وجهة رأي إيكوس ، فإنه من الواجب عدم الإفتراض أن المادة 208(5) هي ببساطة بلا معنى و لذلك فهي غير ذات صلة. تقدم إيكوس أن الموقعين على إتفاق السلام الشامل أخذوا في الإعتبار إنتهاكات الحقوق من النوع الذي وقع خلال عملية تنفيذ البنود الواردة في عقود النفط، و التي تتضمن إجراءات حكومة السودان لتمكين إستغلال النفط في مربع 5 أ.

الصعوبة أخرى هي أن العلاج المقدم في الإتفاق- التعويض من خلال "الإجراءات القانونية الواجبة"- غير ممكن في السودان. المؤسسات القانونية و الآليات في مناطق النفط في جنوب السودان ليست جاهزة لهذه المهمة. الوصول الشعبي للنظام القضائي غير منتظم و نظام المحاكم هش للغاية. هناك نقص حاد في الكتب و المحامين و تعاني المحاكم من نقص الموظفين كما أن وضع قرارات المحكمة موضع التنفيذ هو ضعيف. بالإضافة إلى أن الضحايا فقراء للغاية و ليس لديهم الإمكانيات لتوكيل مستشار قانوني أو دعم مطالباتهم ببحث مناسب.

في عالم مثالي، سيقوم الضحايا برفع دعاوي مدنية للمحكمة و ستقوم الحكومة شركات النفط بالإمتثال لأوامر المحكمة.[٢٦٧] إن حقيقة النظام القضائي في السودان غير قادر على إدراك الحق القانوني في التعويض الذي يلزم الموقعين على إتفاق السلام الشامل[٢٦٨] و الجهات الدولية الضامنة على القيام بإجراءات. لجنة التقدير و التقييم الخاصة بمتابعة إتفاق السلام، و التي تضم ممثلين علن الجهات الموقعة على الإتفاق و الجهات الدولية الضامنة ، لاحظت في تقريرها في العام 2007 " الأشخاص الذين إنتهكت حقوقهم من قبل عقود النفط يجب أن يكونوا قادرين على إلتماس التعويض".[٢٦٩] لجنة التقييم و التقدير لا تفسر كيفية تحقيق ذلك، لكن إيكوس تبلغ بإنه من الواضح أنه لن يحدث الكثير بدون نظام محاكم ملائم و مساعدة خارجية للضحايا.

إن إحترام الدستور و نجاح إتفاق السلام الشامل مهم من أجل تحقيق السلام الدائم و الإستقرار في كل السودان. التأجيلات و عدم تنفيذه يقوض من مصداقية و صلابة الإتفاق. تعترف المادة 185(4) من الدستور الوطني المؤقت و المادة 1.6 من إتفاق السلام الشامل أن الصراع آثر في مناطق و التي هي بحاجة إلى إعادة تأهيل عاجلة و التعمير و بناء البنية التحتية الإجتماعية و المادية"[٢٧٠] و بدلاً من ذلك فإن فوائد السلام هي نقص في الإمدادات في المناطق المتأثرة بالحرب، مقللة من الدعم الشعبي لنهايه سلميه لحقبه إتفاق السلام الشامل.

---

[٢٦٤] "تقرير المؤتمر: النفط و مستقبل السودان"، جوبا، جنوب السودان، 1-2 نوفمبر 2006، ص.10. متوفر على الموقع : (http://www.ecosonline.org/reports/2006/%5Eindex.html/Oil_and_the_future_of_Sudan.html (accessed September 29, 2009.

[٢٦٥] العقد السوداني الرئيسي، إتفاقية العام 1997 التي تحكم عمليات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول في ولاية الوحدة، تستطيع تحميله من الموقع : www.barrowscompany.com. القراءة المتمعنة تظهر أنه بينما هناك تجاهل للقضايا البيئية و الإجتماعية فإن العقد لا يتعارض بشكل مباشر مع القانون الوطني أو الدولي. و قد صرح أناس لهم إطلاع على عقود النفط السودانية و بشكل شخصي لإيكوس أنها مشابهة من هذه الناحية؟

[٢٦٦] إتفاق السلام الشامل حول تقاسم الثروة، المادة 4.1 : ط" ستقوم الحركة الشعبية لتحرير السودان بتعيين عدد محدود من الممثلين الذين سيكون لهم إطلاع على عقود النفط الموجودة(...) كل هؤلاء الذين سيكون لديهم إطلاع سيقومون بالتوقيع على إتفاقية بعدم إفشاء الأسرار". النص الكامل لإتفاق السلام الشامل في السودان متوفر على الموقع : (accessed October 2, 2009) http://www.aec-sudan.org/cpa.html.

[٢٦٧] حق مكفول بموجب المادة 35 من الدستور الوطني المؤقت لجمهورية السودان،" إن حق التقاضي مكفول لجميع الأشخاص: لا يحق أن يحرم اي شخص من اللجوء للعدالة ". متوفر على : www.sudan-embassy.de/c_Sudan.pdf (accessed October 2, 2009).

[٢٦٨] كينيا و أوغندا و مصر و إيطاليا و هولندا و النرويج و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة، الهيئة الحكومية الإقليمية حول التنمية و منتدى الشراكة الدولي، جامعة الدول العربية و الأمم المتحدة و الإتحاد الأفريقي و الإتحاد الأوروبي.

[٢٦٩] تقرير الوقائع حول حالة تنفيذ السلام الشامل" لجنة التقييم و التقدير ، الخرطوم، أوكتوبر 2007، ص. 30. متوفر على : http://www.aec-sudan.org/publications.factual.html.

[٢٧٠] إتفاق السلام الشامل، الفصل III: تقاسم الثروة"، المادة 1,6. النص الكامل لإتفاق السلام متوفر في : (accessed http://www.aec-sudan.org/cpa.html October 2, 2009).

©سفين تورفين/ Hollandse Hoogte

*طفل في مبنى يظهر على واجهته آثار رصاص، في منطقة ليرا، نوفيمبر ٢٠٠٢ .*

## ٣.٥ مبادئ أساسية في النص المتعلق بالتعويضات

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ الإساسية و القواعد التوجيهية حول الحق في الإنصاف و التعويض لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي و الإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. توضح هذه المبادئ أن " يجب تقديم تعويضات عن أي ضرر يمكن تقييمه إقتصادياً، مناسباً و بما يتناسب مع جسامة الإنتهاك و ظرف كل حالة ناتجة عن الإنتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي." [٢٧١]

ووفقاً للمبادئ الأساسية و القواعد التوجيهية فإن التعويضات يجب أن تعطى لأضرار مثل:

- الضرر البدني أو العقلي.
- الفرص الضائعة، متضمنةً التوظيف و التعليم والمزايا الإجتماعية.
- الأضرار المادية و فقدان الدخل، بما في ذلك فقدان المكاسب المحتملة.
- الضرر المعنوي.
- تتطلب تحديد تكلفة الضرر إلى مساعد متخصص أو قانوني و الأدوية و الخدمات الطبية والخدمات النفسية و الإجتماعية.

## ٤.٥ الطريق للأمام

تؤمن إيكوس أن هناك واجب سياسي على الأمم المتحدة و الجهات الدولية الضامنة لإتفاق السلام الشامل لضمان تنفيذ أحكامه و على البلدان الأم لشركات النفط واجب أخلاقي قوي لضمان حدوث ذلك.

تقترح إيكوس أن من بين الأفعال التي يمكن إتخاذها التالي:

- مبادرة لتطوي نظام المحاكم في السودان و ذلك لجعله أسهل للضحايا لإلتماس الإنصاف القضائي،
- الإنتهاء من مسح حول الضحايا و وضع قائمة للضحايا و الأضرار التي عانوا منها، و
- توفير المساعدة القانونية للضحايا.

لا يجب آن يكون هناك حروب أخرى حول النفط في السودان. تناقش آطراف إتفاق السلام الشامل الترتيبات للإداره المستقبليه لصناعه النفط. و هذه يجب آن تتضمن التعويضات، ، شركات النفط و بلدانها يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق ذلك.

[٢٧١] مبادئ الإساسية و قواعد التوجيهية حول الحق في الإنصاف و التعويض لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي و الإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي" ، قرار تم إعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، 21 A/Res/60/147، مارس 2006. متوفر في http://daccess-ods.un.org/TMP/9562403.html.

عملية المصالحة الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق المصالحة والصفح من خلال العدالة، ستجلب معها منافع مهمة للسلام و تساهم في خلق جو من الثقة المحتاج لها جداً في ولاية الوحدة في السودان. إن موقف إيكوس هو أن على شركات النفط التصالح مع الضحايا و طلف الصفح منهم. المصالحة تتطلب الإستعداد لأخذ إجراء، و هو في هذه الحالة سيتضمن الدفع عن الأضرار التي تحملها الضحايا.

**قضية التعويضات هي موضوع ساخن و التي ستعود إلى السياسة.**
أنجلينا تيني، وزير الدولة للطاقة و التعدين، حكومة السودان، نوفمبر 2006.[٢٧٢]

لا يعفي عجز الضحايا حكومة السودان و شركات النفط من مسئولياتهم بتقديم التعويض المناسب لكل الضحايا للضرر الذي تحملوه خاصةً عندما يكون هؤلاء الضحايا محرومين من قبل النظام(أوعدمه). على النحو المبين في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على كل أفراد المجتمع مسئولية لتعزيز السلام و إحترام حقوق الإنسان.[٢٧٣] الشركات، كالمواطنين الآخرين، يجب أن تدعم هذا الغرض و المعنى من الدستور.[٢٧٤]

**" أنا أتفق مع رأيك أن هناك الحق في التعويض ، على أساس اتفاق السلام الشامل على حد سواء والقانون الوطني والدولي بشأن سبل الانصاف المدنية"**
البرفيسور الدكتور ليزبيث زيغفيلد في رساله لإيكوس حول هذا التقرير، 13 يناير 2010. .[٢٧٥]

تم القيام بحساب للأضرار لدعم مطالب الكنيسة المشيخية ضد تاليسمان للطاقة و الذي قدرت فيه متوسط سعر الرأس من الماشية في ولاية الوحدة خلال الفترة ذات الصلة بحدود 1,500 دولار أمريكي و التوكهولس و اللواكس بحدود 500 دولار أمريكي.[٢٧٦]

و حتى بنصف سعر هذه الأسعار، فإن الخسارة المقدرة في الماشية و البيوت بسبب الإنتهاكات للحقوق في مربع 5 أ يصل إلى ما يزيد عن 375 مليون دولار أمريكي. مضيفاً إلى ذلك الخسارة في الدخل خلال سنوات عدة[٢٧٧] و التعويضات عن الوفاة و الإصابة و الأرض و الألم و المشقة و الفرص الضائعة ، إلى آخره، سيصل مجموع الخسائر بسهولة 600 مليون دولار أمريكي.

و ينص إتفاق السلام الشامل , و الدستور الوطني المؤقت على " الأطراف لعقود النفط ، يكون مسؤولاً عن تعويض الأشخاص المتضررين لحد الضرر المسبب. " إنه تفسير إيكوس أن إعضام المجموعة عليهم واجب قانوني بتعويض الناس الذي تعرضت حقوقهم للإنتهاك خلال حرب النفط بين الأعوام 1999و 2003 في مربع 5 أ. و تقترح إيكوس أن يقوم أعضاء المجموعة " كلهم طرف في العقد مع الحكومة، مجتمعين بدفع نصف قيمة الإضرار التي وقعت. تعتقد إيكوس أن يكون المبلغ المطلوب يصل إلى 300 مليون دولار أمريكي.

تقترح إيكوس أنه يجب على المستثمرين مطالبة لوندين و OMV و بيتروناس بالتعاون الكامل مع التحقيقات في دورهم في السودان و لتعويض الضحايا من حرب النفط في مربع 5 أوفقاً لأحكام إتفاقية السلام الشامل و القواعد الموجهة للأمم المتحدة.إنه رأي إيكوس أنه لا يجب على أي مستثمر مسؤول أن نبقي مصالح في شركات لا تتعاون مع التحقيقات في الإدعاءات الموثوقة حول حدوث تواطؤ في جرائم دولية.

[٢٧٢] "" النفط و مستقبل السودان" ، تقرير المؤتمر، جوبا 1-2 نوفمبر 2006، ص. 31 . متوفر على :
(http://www.ecosonline.org/reports/2006/%5Eindex.html/Oil_and_the_future_of_Sudan.html (accessed September 29, 2009.
[٢٧٣] إنظر أيضاً ما ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[٢٧٤] دستور السودان الوطني المؤقت ، المادة 23(2)(i): على كل أفراد المجتمع إحترام الدستور و أن يسترشدوا بالمبادئ المنصوص عليها في هذا الدستور، . متوفر على: : (accessed October 2, 2009) www.sudan-embassy.de/c_Sudan.pdf.
[٢٧٥] البرفيسور. الدكتور . ليزبث زيغفيلد: هي بروفيسور في القانون الأنساني الدول، في جامعة ليدن، عضو في لجنة رابطة القانون الدولي للتعويضات لضحايا الحرب و شريك في مكتب المحاماة بوهلر فرانكين كوبيي وبينغاردين.
[٢٧٦] تقرير خبير تكميلي من البرفيسور جيمس ليفينشون، 26 مايو 2006. القانون المدني رقم01 CV 9882 DLC، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة نيويورك الجنوبية.
[٢٧٧] متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للسودان بلغ 310 دولار أمريكي وفقاً للبنك الدولي، " تقرير التنمية العالمية 2000/2001: مهاجمة الفقر" ، أغسطس 2000، أكسفورد يونفيرستي برس.

# ٦. مسؤولية مجموعة لنودين عن جرائم الحرب الدولية

**" الإستيلاء على الممتلكات الخاصة دون إتباع الإجرءات القانونية و التعويضات العادلة قد يصل إلى حد السلب و النهب. و علاوة على ذلك، ينص القانون الدولي الإنساني على إنه في حالات الإحتلال أو في زمن الحرب الأهلية ، لا يمكن إعادة توطين قسراً بإستثناء في حالات محدودة و فقط لفترة محدودة عندما يكون أمنهم معرضاً للخطر أو لأسباب عسكرية قهرية. و بهذا المعنى، فإن طرد المدنيين على يد مجموعات مسلحة تعمل نيابة عن شركات لا يمكن تبريره. في الواقع، إذا كانت هذه الممارسات مرتبطة بصراع مسلح، فإنها قد تؤدي إلى إلتزامات قانونية هامة، على السواء جنائية و مدنية."**
اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2006.[٢٧٨]

## ١.٦ مسئولية الشركات تحت القانون الدولي

القانون الدولي ملزم لجميع الأطراف المنخرطة في صراع مسلح (دولي او داخلي). جرائم الحرب هي تلك الإنتهاكات للقانون الإنساني الدولي التي تحمل مسئولية جنائية فردية. قد ترتكب جرائم الحرب من قبل المقاتلين و غير المقاتلين، أي المدنيين. الجرائم ضد الإنسانية هي أفعال و التي تشكل جزء من ممارسة واسعة النطاق أو منهجية من الفظائع يسمح بها من قبل حكومة أو سلطة أمر واقع. هذه الجرائم يمكن أن ترتكب من قبل سواء جسم حكومي ( مثلاً أفراد يتصرفون بصفتهم الرسمية) أو من قبل وكيل غير حكومي يتصرفون تعزيزاً لسياسة تنظيمية.

عدد السلطات القضائية التي يمكن فيها إتهام شركات بإرتكاب جرائم دولية في إزدياد مع إزدياد عدد الدول التي صدقت و أدرجت الجرائم الدولية في قوانينها المحلية. حيث تمنح الأنظمة القضائية الوطنية بالفعل مقاضاة الشركات. و سيتم توسيع المعايير الدولية للأفراد لتشمل الشركات. ففي السويد على سبيل المثال، كل جريمة بمقتضى القانون الدولي يعاقب عليها كجريمة جنائية.

وضعت المحاكم الدولية معياراً واضحاً للمسئولية الفردية للمساعدة في الجريمة و التحريض: تقديم المساعدة العملية و التشجيع و الدعم المعنوي أو الدعم الأخلاقي عن علم ، و الذي كان له آثر كبير في إرتكاب الجريمة.[٢٧٩] لن يكون هذا مختلفاً كثيراً عن التواطئ للكيانات الإعتبارية (الشركات) في القوانين المحلية.

اللجنة الدولية للحقوقيين ترى أن أي شركة قد تحمل المسئولية الجنائية للتواطؤ في إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عندما تتوفر ثلاثة عناصر:

١. السببية / المساهمة: أفعال الشركة تمكن و تفاقم و تيسر أو كان على خلاف ذلك تأثير كبير على إرتكاب الجريمة.
٢. المعرفة و التوقع: الشركة علمت أو أنه كان يجب أن تعلم، بإن سلوكها سيساهم في إرتكاب جرائم.
٣. القرب: الشركة كانت قريبة (جغرافياً أو من حيث مدة و تواتر و /أو كثافة التفاعلات أو العلاقة) للجاني الرئيسي لإنتهاك حقوق الإنسان أو الضحايا.[٢٨٠]

ووفقاً اللجنة الدولية للحقوقيين فإن عدم التصرف يمكن أن يصل أيضاً إلى حد المساعدة والتحريض إذا ما كان لهذا الإغفال عن التصرف تإثير حاسم على الجريمة.[٢٨١] المسئولية بالتالي تعتمد على العنصر المادي (التأثير الكبير)، العنصر المعنوي (المعرفة) و عنصر العلاقة (القرب).

---

[٢٧٨] " الأعمال التجارية والقانون الدولي الإنساني: مقدمة حول الحقوق و الواجبات للشركات التجارية بموجب القانون الإنساني الدولي" نشر 2006، , ref. 0882, ص. 24. متوفر على : http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/html/p0882 (accessed September 28, 2009).

[٢٧٩] روغيي، جون "تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية حقوق الإنسان و الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من المؤسسات التجارية"، مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، , A/HRC/4/35 19 فبراير 2007, الفقرة 31. متوفر على:
http://daccess-ods.un.org/TMP/8783250.html (accessed October 2, 2009).

[٢٨٠] اللجنة الدولية للحقوقيين، " تواطؤ الشركات و المسئولية القانونية"، المجلد 1، جنيف، 2008، ص. 8. متوفر على:
www.icj.org/IMG/Volume_1.pdf (accessed October 2, 2009).

[٢٨١] عبد، ص. 11-12.

# قواعد القانون الدولي

**القانون الإنساني و القانون الجنائي (IHL/ICL)**
القانون الإنساني الدولي(IHL) يحكم سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة الدولية و الداخلية. القانون الإنساني الدولي يحكم بإن أطراف النزاع يجب أن تميز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين و المحاربين من أجل تجنيب المدنيين و الأملاك المدنية. و إتفاقيات جنيف الأربع في أغسطس 1949 هي المعاهدة الأساس للقانون الإنساني الدولي، و الذي يكملها البرتوكول البروتوكول الإضافي الأول في و الثاني لسنة 1977. البرتوكول الثاني يتعلق بالنزاع المسلح الغير دولي. إنضم السودان لمعاهدة جنيف في 23 سبتمبر 1957 و إلى البرتوكول الإضافي الأول في 7 مارس 2006 و إلى البرتوكول الإضافي الثاني في 13 يوليو 2006.[٢٨٢] دخل البروتوكولين حيز التنفيذ بعد 6 أشهر من أنضمام السودان. على كل حال فإن أحكامهم الأساسية تنطبق كالقانون المألوف و هي لذلك كانت بالفعل سارية في الوقت التي كانت فيه مجموعة لوندين ناشطة في السودان.

**البرتوكول الإضافي الثاني (1977):**
" السكان المدنيين، فضلاً عن الأفراد المدنيين، لا يجوز أن يكونوا للهجوم" (المادة . 13)
" يحظر مهاجمة الأشياء التي ل غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الفائدة للغرض منها مثل المواد الغذائية و المناطق الزراعية المعدة لإنتاج الطعام و المحاصيل و الماشية و مياه الشرب و شبكاتها و أشغال الري. (المادة 14)
" ترحيل السكان المدنين لا يجوز أن يؤمر به لأسباب تتعلق بالصراع إلا إذا كان أمن السكان المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية قهرية. إذا كان لا بد من عملية الترحيل فإنه الواجب أخذ كل التدابير الممكنة لكي يتم التأكد أن السكان المدنيين سيكونون في ظروف مرضية من ناحية المأوى و النظافة و الصحة و الأمن و الغذاء." (المادة 17)
" إذا كان السكان المدنيون يعانون من مصاعب جمة بسبب نقص الأمدادات الضرورية لبقائهم، مثل المواد الغذائية و الإمدادات الطبية و أعمال الإغاثة للسكان المدنيين و التي هي ذات طبيعة إنسانية بحتة و محايدة، و التي تجري دون تمييز ضار و يضطلع بها بموافقة الطرف الأعلى صاحب العلاقة. " (المادة 18.2)

**نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية (1998)** يحدد القانون الجنائي الدولي. الموقعون ذوو الصلة هم :
- السودان، وقعت النظام في 8 سبتمبر 2000.
- السويد، و قعت في 7 أكتوبر 1998.
- النمسا و قعت في 7 أكتوبر 1998.
- ماليزيا لم توقع نظام روما.

يعرف نظام روما " الجرائم ضد الإنسانية" بأنها أي من الأفعال التالية التي ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي سكان مدنيين، و عن علم بالهجوم: (أ) القتل ، (ب) الإبادة) ، (جـ) الإبعاد أو الترحيل القسري للسكان، ( المادة. 7)
"جرائم الحرب" تعني :... (i) (c)العنف ضد الحياة و السلامة البدنية، بشكل خاص القتل بكل أنواعه و التشويه و المعاملة القاسية و التعذيب ... (i) (e) تعمد توجيه الهجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد مدنيين لا يشاركون مباشرة بالإعمال العدائية... (viii) الأمر بترحيل السكان المدنيين لأسباب مرتبطة بالصراع ... (xii) تدمير أو الإستيلاء على أملاك الخصم إلا إذا كان هذا الإستيلاء تحتمه ضرورات الصراع. (المادة 8)

[٢٨٢] المادة 18(a) من معاهدة فيينا بشأن المعاهدات و القوانين، تنص على انه الدولة ملزمة بالإمتناع عن القيام بأعمال من شأنها تعطيل موضوع وهدف المعاهدة إذا كانت قد وقعت على هذه المعاهدة. متوفر على : : http://untreaty.un.org.

وضح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في تقريره حول قضية حقوق الإنسان و الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من المؤسسات التجارية، البرفيسور جون روغي، في تقريره لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مفهوم المساعدة و التحريض للكيانات المعنوية كالتالي:

- المساعدة لا تحتاج أن تسبب أو أن تكون مساهمة ضرورية في إرتكاب الجريمة. و بكلمات أخرى، فإنها لا يجب أن تظهر أن الجريمة لم تكن لتحدث لولا المساهمة.
- المساعدة قد تحدث قبل أو أثناء أو بعد وقوع الجريمة الرئيسية، و أنه ليس من الضرورة أن تحدث خلال بعد جغرافي للجريمة. المساهمة الكبيرة و المباشرة قد تكون، على سبيل المثال، الوسيلة التي مكنت الجاني من إرتكاب الجريمة.
- لا يتطلب التحريض و المساعدة أن الفرد يشترك في نفس النية الإجرامية مثل الجاني الأساسي، أو حتى الرغبة بحدوث الجريمة. و ليس من الضروري أيضاً إظهار أن المتهم على علم دقيق بالجريمة التي قصد إرتكابها و التي تم إرتكابها بالفعل، و لكن واحدة من عدة جرائم قد تكون آرتكبت. شرط المعرفة يمكن إنشاؤه من الأدلة المباشرة و غير المباشرة أو الظرفية.[٢٨٣]

**"نود أن نعلن بشكل قاطع بأننا لم نشهد آعمال من مثل [التهجير] آو آننا سنتسامح مع مثل هذه الأعمال أن تجري لمصلحتنا المفترضه"**

لوندين للنفط في رساله للمساهمين، مارس 2001.[٢٨٤]

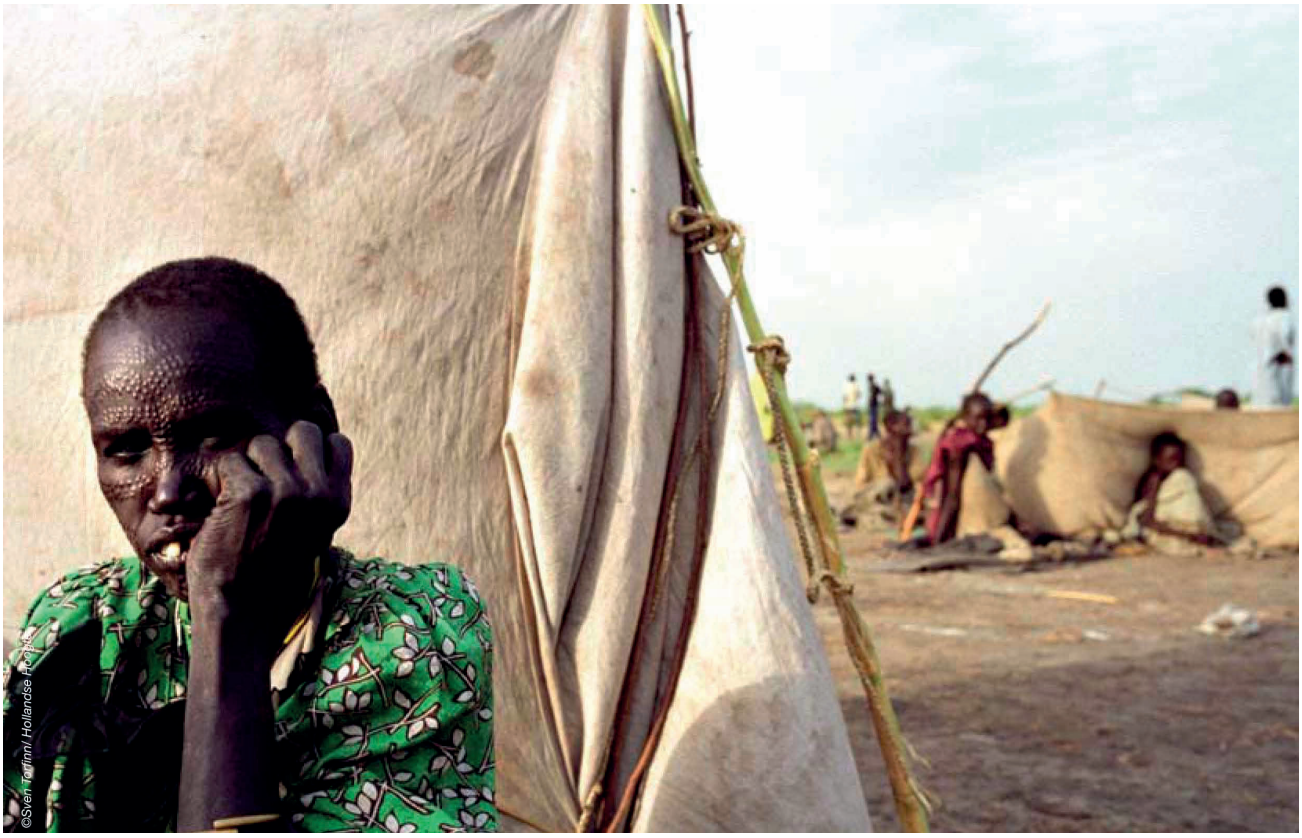

©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte سفين تورفين

*إمرأة من ضحايا الحرب ومضطرة لأن تعيش في الخارج. منطقة لي، مايو ٢٠٠٢ .*

[٢٨٣] روغيي،جـ، "توضيح مفاهيم "مجال النفوذ" و "التواطؤ": تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية حقوق الإنسان و الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من المؤسسات التجارية"، مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدورة الثامنة، بند جدول الأعمال 3، 15 A/HRC/8/16، مايو 2008، ص. 13،11. متوفر على :
http://www.unhcr.org/refworld/topic,459d17822,466942422,484d1fe12,0.html (accessed September 29, 2009).

[٢٨٤] لوندين للنفط رساله للمساهمين ، مارس 2001. تم إقتباسها في هيومان رايتس ووتش (2003)، ص 591.

هناك أدلة وافرة في تقارير منظمة أطباء بلا حدود العامة و المعونة المسيحية و هيومان وراتس ووتش و الإئتلاف الأوربي حول النفط في السودان (إيكوس) و وكالات الأمم المتحدة بأن كل اطراف النزاع في ولاية الوحدة إرتكبت جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك ، و لا يقتصر عليه، هجمات مباشرة و إعتداءات على أهداف مدنية والقتل غير المشروع و الإغتصاب و تجنيد القصر و الإسترقاق و الإستخدام العشوائي للألغام الأرضية و تدمير و الإستيلاء على الممتلكات من المدنيين دون ضرورة.

و كما يتضح من تعليمات كبار قادة القوات المسلحة السودانية في ولاية الوحدة، فإن حكومة السودان قامت عمداً بإخلاء مناطق من السكان في المناطق المجاورة لعمليات النفط و ذلك عن طريق هجمات مخططة و منهجية و واسعة النطاق و صممت بطريق تمنع إعادة التوطن.

أخبرنا اللواء المسؤول عن الفرقة 15 في روبكونا أنه يجب أن تطارد العدو الذي يهدد بلدنا، الذين يهددون عمل شركات النفط و الذين يزعجون السكان و كل هذا... أعطي كل جندي ثقاب لكي يقوموا بحرق البيوت عندما يصلون إليها. هذا في حد ذاته تهجير. لقد قالوا إذا أردت التخلص من بيتر غاتيديت من المنطقة، فإنك يجب أن تتأكد من أن تقوم بحرق كل هذه القرى بحيث يبقى غاتديت هناك. لكن إذا كان ذلك غاتديت، فغاتديت بالطبع ليس الشخص الذي يملك هؤلاء الأكواخ، لذا فإن هؤلاء المدنيين الذين يعيشون في هذه الأكواخ، عندما تحترق بيوتهم، فلن يكون لديهم خيار. فإما أنهم سيرحلون مع غاتديت، سيركضون خلف قوات غاتديت أو إذا كان بعضهم ضعيفاً جداً فسيذهبون إلى البلدات.

سؤال: وهذا حدث في 2000، 2001 و 2002؟

جواب: نعم ... من أجل هذا الطريق (طريق النفط) [قرب ثار جاث]... لقد قالوا لنا يجب عليكم أن تطهروا الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة نهيالدو حيث أنهم بعيدين جداً من هنا، إنهم لا يزعجون الشركة ... هناك غرضين : الأول فصل غاتديت عن السكان بحيث يصبح لديهم نقص في السكان و لا يكون لديهم خيار، الشيء الثاني ، و الذي هو عبارة عن أجندة خفية للحكومة، لتطهير هذه المناطق بحيث لا يشعرون بتهديد محتمل لشركة النفط.
شهادة المفوض جيمس بوي ياك، مقاطعة جويت، مارس 2005.[٢٨٥]

[٢٨٥] شهادة من قبل جيمس بوي ياك، ١٦ مارس ٢٠٠٥، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة نيويورك الجنوبية. القانون المدني رقم . ٠١ CV 9882 (DLC), P129331.

## ٢.٦ أنشطة مجموعة لوندين مكنت من إرتكاب جرائم دولية من قبل آخرين

تعتقد إيكوس أن التقارير و الأدلة الموثقة في الفصول 1-4 من تقرير الدين غير المدفوع تدعم قضيتها بإن مجموعة لوندين كان يجب أن تعرف أن أنشطتها في و حول منطقة إمتياز مربع 5 أ مكنت من إرتكاب جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية من قبل آخرين بالطرق التالية:

- بناء أو التكليف ببناء البنية التحتية من قبل مجموعة لوندين مكنت القوات السودانية المسلحة و المجموعات المسلحة الحليفة من إرتكاب جرائم ضد الإنسانية و التي لم تكن لتقع لولا ذلك.
- كانت التنقيب التجاري عن النفط من قبل مجموعة لوندين في مربع 5 أ محفزاً للحكومة السودانية و الميليشيات الأخرى على إرتكاب الجرائم المبلغ عنها من الكثير من المنظمات.

**البنية التحتية للمجموعة مكنت من إرتكاب جرائم دولية**

بنت مجموعة لوندين في العام 1999 معسكر و جددت مهبط الطائرات في روبكونا، و قامت بتشغيله بشكل جزئي.[٢٨٧] ضمت روبكونا أيضاً المقر الرئيسي للفرقة 15 من القوات السودانية المسلحة. و وفقاً للمعونة المسيحية، فإن الحاكم تابات دينغ، و هو وزير سابق للدولة للطرق في حكومة السودان و حاكم ولاية الوحدة من العام 1997 حتى العام 1999، إدعى أن المهبط إستخدم من قبل طائرات أنتونوف التي قصفت تعسفاً القرى في ولاية الوحدة.[٢٨٨]

**أي شخص بإمكانه إستخدام طريق الشركة، جيش الحكومة و كذلك منظمات المعونة الإنسانية. لقد تم إستخدام مهابط الشركة أحياناً من قبل الحكومة لأغراض عسكرية ، لكن لوندين للنفط لم توافق على ذلك.**

ألكسندر ستشنيتر، نائب رئيس التنقيب في لوندين للنفط أب، مارس 2001.[٢٨٩]

**بخصوص أمرك المصنف (سري) 179 و 185 المؤرخة بتاريخ 15/11/ 97 : تم الإتصال بقيادة الجمهورية حول محتويات أمرك المذكور أعلاه [إشارى]. من ضمن مسئوليات قوات مصلحة الناس حماية [إنتاج]النفط من أن يتم إيقافه. يجب أن تعمل من آجل أخلاء كل القوات الأخرى من ممرات وطرق الحفر من أجل "التنقيب" [عن النفط]. و أيضاً عليك أن تعمل على ترحيل السكان إلى داخل المدن.**

21/11/97، مصنف، بسم الله الرحمن الرحيم، أمر، من القائد في الخرطوم إلى قادة القوات في بينتيو.[٢٩٠]

- بالإضافة إلى ذلك، تعتقد إيكوس أن هناك أسباباً تدعو للتحقيق في ما إذا قدمت مجموعة لوندين مساعدة لوجستية أو أنها قامت بشكل مباشر أو غير مباشر بتمويل القوات المسلحة السودانية و القوات الحليفة، المتهمة بإنها قامت بشكل منهجي بإرتكاب جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية ضد المدنيين الذين يعيشون في و جول مربع 5 أ في السودان

تنكر لوندين انها أنتهكت القانون الدولي أو أنها شاركت أو أنه كان لديها معرفة بأي من الأفعال الغير قانونية الموثقة في هذا التقرير.

في رسالة لأيكوس متعلقة بهذا التقرير بتاريخ 13 يناير 2009، أكدت البروفيسور ليزبث زيغفيلد، الإستنتاجات و تفسير القانون الدولي ، و خاصة إتفاق السلام الشامل و القانون المحلي و القانون الدولي حول سبل الإنصاف المدني.[٢٨٦]

---

[٢٨٦] البرفيسور. الدكتور . ليزبث زيغفيلد: هي بروفيسور في القانون الأنساني الدول، في جامعة ليدن، عضو في لجنة رابطة القانون الدولي للتعويضات لضحايا الحرب و شريك في مكتب المحاماة بوهلر فرانكين كوبيي وبينغاردين.

[٢٨٧] محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة نيويورك الجنوبية، ملف ٠١ CV 9882 (AGS), P12387.

[٢٨٨] غاجنون و ريل(2001)، ص. 32.

[٢٨٩] المساعده المسيحيه(2001)، ص.25.

[٢٩٠] كوبلانك، أنا، " إستمرار الحفر في السودان" (مترجم عن السويدية) داغينس نيهيتر، 23 مارس 2001. (العنوان و الإقتباس الأصليين: Borningarna i Sudan fortsätter: Vem som helst kan använda bolagets väg, såväl regeringstrupper som hjälporganisationer. Bolagets flygfält har någon gång utnyttjats av regeringen i militära syften, men Lundin Oil har då protesterat

خلال فترة التعليق التي إستمرت 18 شهراً من مايو 1999 إلى ديسمبر 2000، قامت المجموعه بتكليف بناء جسر فوق نهر بحر الغزال و الذي ربط ما بين روبكونا و بينتيو.[٢٩١] شكل نهر بحل الغزال و لقرون كحاجز طبيعي موفراً حمايةً لشعب النويرمن هجمات رجال قبائل البقارا من الشمال. سمح الجسر الجديد المسمى السلام لعصابات الفرسان من البقارا المدعومة من قبل الحكومة و وحدات ألية من الجيش بالإختراق بأعداد كبيرة إلى جنوب النهر للمرة الأولى.[٢٩٢] و سيقومون بملاحقة المدنيين النوير في غارات تدمير و ترحيل منظمة. في فبراير 2002، على سبيل المثال، كان هجوم الحكومة حول بولتوتني مدعوماً بميليشيا بقارا على ظهور الخيل، الذين عبروا نهر بحر الغزال من خلال جسر السلام.[٢٩٣]

**لقد قمنا بذكر الحالة حيث إستخدمت قوات الحكومة السودانية مرافق المهابط التي بنت من قبل النفط، للنفط، والتي منعت المنظمات اللاحكومية من إستعمالها.**
هاركر روبرت، يناير 2001.[٢٩٤]

دعت لوندين أن الجسر يساهم في رفاهية المجتمعات المحلية و صنفته تحت برنامج تنمية المجتمع و المساعدة الإنسانية. قالت لوندين في رسالة إلى مساهميها في العام 2001 أن السكان كانوا سعداء بالجسر على نهر بحر الغزال للوصول إلى السوق في روبكونا.[٢٩٥] لم تذكر الرسالة أن سوقاً للعرب و النوير كان موجوداً و مزدهراً بين الأعوام 1986 و 1997 في روبنيايغاي، إلى الجنوب من النهر و يمكن الوصول إليه من الجانب الشمالي بدون جسر.
في سبتمبر 1997 كانت روبنيايغاي واحدة من البلدات الأولي التي يتم تدميرها في القتال بين اللواءباولينو ماتيبب و الدكتور ريك ماخار، و بالذات لأنها كانت موقع سوق مزدهر و مسكناً للعديد من القادة.[٢٩٦]

**"الكثير من السكان في لير تم طردهم عن طريق هجوم عسكري مباشر. القرى التي تقود إلى لير من الشمال هي مهجورة بالكامل بسبب نشاط عسكري مباشر من قبل قوات حكومة السودان و القوات المتحالفة معها... لا زال المدنيين على طول طريق بنتيوم – أدوك يعانون من الهجمات و النهب المنتظم و الخطف و الإغتصاب الجماعي. فقد أصبح من الصعب و بصورة متزايدة للقليلين الذين بقوا في قراهم الإستمرار هناك.(...). المنطقة القريبة من الطريق غير أمنة أبداً للحصول على التدخلات الغذائية".**
فريق المراقبة و الحماية المدني، يناير 2003.[٢٩٧] الطرق التي تم بناؤها لاحقاً بأوامر مجموعة لوندين

**بناء الطريق الصالح لكل أحوال الطقس مكن من إرتكاب عدد كبير من الجرائم الدولية من قبل الحكومة و غيرها من قوات الميليشيا.**
وفقاً لمنظمات الإغاثة التي عملت خارج لير لعقد من الزمن و كما موثق من قبل هيومان رايتس ووتش، لم تحصل عمليات ترحيل مرتبطة بالنفط في كتلة5A قبل العام 1998.[٢٩٨] الطرق التي تم بناؤها لاحقاً بأوامر من مجموعة لوندين شكلت شكلت الحافز و الوسائل للتفريغ العنيف من السكان لمناطق النفط. كل مجتمعات النوير في كتلة 5A كانت تعتبر عدو محتمل من قبل حكومة السودان و بدون الطريق من روبكونا إلى ريرثار جاث و الذي إمتد في النهاية إلى لير و أدوك، لم تكن الحكومة لتسطيع نقل قوات كبيرة إلى نويرلاند و مهاجمة سكانها. وسع طريق المجموعة من إمكانية الوصول الجغرافي للقوات العسكرية و التي كان لها بالفعل سجل من إرتكاب الجرائم الدولية.

**" تأخذ لوندين على محمل الجد الإتهامات حول جرائم ضد حقوق الإنسان أرتكبت بعلاقه بتعبيد الطريق. لم تلاحظ الشركه هذه الهجمات و لا تقبل بأي جرائم ضد حقوق الإنسان في مناطقها"**
إيان لوندين، رئيس لوندين للنفط، مارس 2001.[٢٩٩]

---

[٢٩١] لوندن للنفط في السودان (2001)، ص.3.
[٢٩٢] هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 334، 394.
[٢٩٣] عبد، ص. 393-394.
[٢٩٤] هاركر (2000) ، ص.19.
[٢٩٥] لوندين للنفط، رسالة للمساهمين، مارس 2001، إقتبست من قبل هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 592.
[٢٩٦] هيومان راتس ووتش (2003)، ص. 592-593.
[٢٩٧] فريق مراقبة حماية المدنين للهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد): أحداث عسكرية في لير، 26-30 يناير 2003، الخرطوم 2 فبراير 2003ص.4. فريق مراقبة حماية المدنيين ، مع موافقة مبدأية من قبل حكومة السودان و الجيش الشعبي لتحرير السودان- كان مشكلاً بشكل رئيسي من أفراد سابقين في الجيش الأمريكي ، و لاحقاً إنضم خبراء مدنيين حول السودان إلى الفريق، و عملوا من الخرطوم و رومبوك.
[٢٩٨] هيومان راتس ووتش (2003)، ص. 182.
[٢٩٩] تيدنينغرانس. تيليغرامبيرو، " مطالبه لوندين للنفط بتعليق عملياتها في السودان"، (مترجم)، ستوكهولم/ لندن، 15 مارس 2001. (المنطمه، العنوان و الإقتباس : LUNDIN OIL UPPHÖRA MED VERKSAMETEN I SUDAN: "Lundin ser mycket allvarligt på anklagelserna om brott mot de mänskliga rättigheterna som gjorts I samband med vägbygget … Företaget har inte bevittnat övergreppen och accepterar inte några brott mot mänskliga rättigheter I sitt område.")

إحدى القرى التي مر عبرها طريق لوندين كانت كواك. ذكر الزعيم بيتر رينغ باتاي، زعيم القرية للمهظمة هيومان رايتس ووتش أنه حتى ذلك الوقت تم قصف كواك 10 مرات منذ فبراير 2001 من قبل قوات الحكومة الجوية.[٣٠٠] ذكرت هيومان رايتس ووتش أن أحد مسؤولي الأمم المتحدة الذي طار فوق المنطقة رأى أن الطريق مر خلال ما كان مهبط جوي للإغاثة تابع للأمم المتحدة لمنطقة كوي. أكدت المقابلات التي أجراها المسؤول مع الزعماء من المنطقة الذين لجأوا إلى نيمني، ان الطريق مر قرية كويي و من مهبط الإغاثة فيها. سكان القرية فروا من القتال و مشوا لثلاثة أيام إلى المستنقعات إلى الشرق من كويي، في إتجاه النيل حيث ظروف الحياة كانت صعبة للغاية.[٣٠١]

جاء إنشاء حاميات القوات السودانية المسلحة بعد التوسع في تطوير حقول النفطي. إعترف إيان لوندين بالطابع العسكري للطريق عندما قال " هناك معسكرات صغيرة للجيش كل 4-5 كيلومترات على طول الطريق و معسكر أكبر قرب موقع الحفر خاصتنا في جاريان."[٣٠٢]

**(...) لقد كان كان صعباً على الشركة [لوندين بتروليوم] إبقاء أي نوع من الإنفصال عن الجيش السوداني، لا لشيء إلا أن الطريق الموصل لمنطقة إمتيازها كان يتعرض لهجوم دائم و كان الطريق المستخدم من قبل الحكومة لتعزيز عدة حاميات غير ثابتة.**
نيكولاس كاغلان، ديبلوماسي كندي في السودان 2000-2003.[٣٠٣]

**تعتقد إيكوس أن التقارير التي إستعرضت تبرر إجراء تحقيق فيما إذا قدمت مجموعة لوندين مساعدة لوجستية لهؤلاء الذي إرتكبوا جرائم دولية بشكل منهجي.**
منذ العام 1980، فإنه ليس غير المألوف أن تقوم شركات النفط في السودان دعم لوجستي لقوات الحكومة الأمنية و الميليشيات الحليفة. تم إستعمال الطائرة المروحية التابعة لشركة لنقل اللواء باولينو ماتييب نفسه على الأقل في مناسبة واحدة.[٣٠٤] *في وثيقة عرضت على المحكمة الأمريكية، فإن تقرير تاليسمان يذكر أن " شركة النيل الكبرى لعمليات البترول قدمت الخدمات/ الإمدادات التالية للأمن(...) النقل: قدمت بعض المركبات للأمن على نحو دائم لكن غالباً ما يتم نقل الأفراد العسكريين خلال منطقة الإمتياز(...) أي الشاحنات و الرحلات الجوية. (...) في السابق، قامت شركة النيل الكبرى بتزويد النقل بطريقة غير مباشرة، الوقود أو خدمات/ دعم آخر للقوات الأمنية أكثر من الأربعة الموصوفة أعلاه[الأمن النفطي، الأمن الوطني، الجيش، أمن شركة النيل الكبرى للعمليات النفطيه.*[٣٠٥] *لم تكن مجموعة لوندين مختلفة. فقد ذكرت هيومان رايتس ووتش في ديسمبر 2001، أن طائرة مروحية تابعة للمجموعة قد تم إسقاطها من قبل ضباط من قوات اللواء باولينو ماتييب، و يحتمل أن ذلك بسبب أنه رفض لهم السماح بإستخدام الطائرة.*[٣٠٦] بالإضافة إلى ذلك فقد لاحظ الديبلوماسي الكندي نيكولاس كوغلان " (...) أن قائد طائرة لوندين المتعاقدة كان معروفاً بإنه ينقل قوات بناءاً على طلب الحكومة."[٣٠٧]

**"... المؤسسات التجارية التي تقدم (...) دعم لوجستي و التي من المرجح أن تسهل إرتكاب إنتهاكات للقانون الإنساني الدولي قد تواجه مسئولية قانونية".**
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2006.[٣٠٨]

**تعتقد إيكوس أن هناك أسباباً للتحقيق فيما إذا قامت مجموعة لوندين بتقديم دعم مالي و مادي أدى لأرتكاب جرائم دولية.**
إدعى عدد من الخبراء المعترف بهم أن الدعم المادي من قبل شركات النفط للقوات السودانية المسلحة و الميليشيات لم غير مألوف في السودان. و وفقاً لدوغلاس جونسون، مولت تشيفرون ميليشيا ميسيريا لحماية المعسكر في موغلاد خلال بداية الثمانينات.[٣٠٩] زعم إثنين من وزراء الحكومة السودانية في مقابلات مع إيكوس أن بعض الدفعات قدمت من مجموعة لوندين لوزارة الطاقة و التعدين و التي أستخدمت من قبل الوزارة لتمويل الأمن النفطي.[٣١٠] و نظراً لدور هذه الوزراة في توفير الأمن لصناعة النفط بشكل يومي، فإن أي مدفوعات لها تجلب معها المخاطر بأن هذه الأموال قد تستخدم لدعم إرتكاب جرائم دولية.
الإتصال الذي تم إعتراضه من وزارة الدفاع لِ اللواس باولينو ماتياب (أنظر الإقتباس أعلاه)، يشير إلى أن الأموال التي دفعتها شركات النفط لوزارة الطاقة و التعدين إستخدمت لتمويل مجموعات الميليشيا.

لم يكن من غير المألوف أن تقوم الشركات بتزويد دعم مادي

---

[٣٠٠] عبد، ص.387.
[٣٠١] عبد، ص.340.
[٣٠٢] لوندين للنفط، "السودان: لوندين للنفط تفند الإدعاءات"، بيان صحفي، 3 أبريل 2001.
[٣٠٣] كوغلان ، (2005)، ص.47.
[٣٠٤] هاركر (2000)،ص.15.
[٣٠٥] " سري للغايه، ترتيبات أمنيه- عمليات السودان"محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف CV 9882 (AGS), TE 0250245 01.
[٣٠٦] هيومان راتس ووتش (2003)، ص.389-390.
[٣٠٧] Coghlan (2005), p. 47. كوغلان (2005)، ص.47.
[٣٠٨] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " الأعمال التجارية و القانون الإنساني الدولي- أسئلة و أجوبة"، 5 ديسمبر 2006. أنظر:
http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/business-ihl-questions-answers?opendocument (accessed October 25, 2008)
[٣٠٩] جونسون (2003)، ص.83، الحاشية 3.
[٣١٠] مقابلات إيكوس مع وزيرين حكومين في حكومة الخرطوم 2006-2008، لم يقبل أي منهما نشر إسمه.

للوكالات الحكومية الأمنية أو الميليشيا في السودان. في وثيقة قدمت للمحكمة الأمريكية، ذكرت تاليسمان أن شركة النيل الكبرى للأعمال البترولية قد قدمت الدعم التالي للوكالات الأمنية الحكومية: " المسكن: تزويد حاويات محولة لمواقع الحفر و نقاط التفتيش. الإتصالات: إستخدام الراديو و الفاكس، إلخ. في معسكر هيغليغ. تشييد منصات للمعسكرات. الطعام: تم تزويده من قبل الشركة على أساس مخصص (للوفود / المجموعات الخاصة).

وقود من مستودع هيغليغ للوقود زودت به المركبات الأمنية، تم ملأ البراميل و نقلها للمواقع الإستراتيجية."[٣١١] عملت لوندين في ظروف مماثلة مع نفس الوكالات الأمنية التي عملت مع شركة النيل الكبرى للعمليات البترولية، وتعتقد إيكوس أن هذا سبب كافي للتحقيق فيما إذا ما قات المجموعه بتقديم إمدادات و خدمات للوكالات الحكومية.

١. **تم الإشارة للموضوع المذكور أعلاه. الكتيبة 28 في روبكونا لديها تعليمات بتزويدك بكل ما تحتاجه ( أسلحة، ذخائر، مدفعية، سلع أساسية) حسب القائمة.**
٢. **إتصل بالعقيد الحسيني للتسليم.**
٣. **بخصوص المركبات، شركات النفط ستزود بعض النقد من خلال وزارة الطاقة و التعدين.**
٤. **ستقوم الأن بتنظيف كل قرى و جيوب المتمردين القريبة من مواقع الإستكشاف و حتى حدود قوقريال.**[٣١٢]

تعليمات من العقيد إبراهيم شمس الدين، وزير الدولة للدفاع الوطني، ل اللواء ماتيبب. *27* يوليو *1998*، كما رفع إلى المحكمة الأمريكية.[٣١٣]

**تعتقد إيكوس أن هناك أسباب للتحقيق فيما إذا كان توظيف مجموعة لوندين لِمحمد مختار شكلت دعماً لسياسات الحكومة الأمنية.**

وفقاً لأحد كبار مدراء شركة نفط دولية عاملة في السودان، لا تستطيع مجموعات النفط العاملة تعين مدير و رئيس الأمن في شركاتهم، و لكنها مضطرة لتوظيف ضباط ذو خلفيات عسكرية أو أمنية و الذين ترشحهم وزارة الطاقة و التعدين.[٣١٤] و وفقاً ل جالدونغ ماتوك، وزير المالية في ولاية الوحدة، " الحقيقة أن شركات النفط هذه كانت مليئة بجنود القوات السودانية المسلحة الذين عينوا كمخابرات".[٣١٥] إدعى الوزير أن الشركات في الواقع أن تعين أكثر من مجرد بعض الأشخاص الذين يقومون بفعالية برفع التقارير للآجسام الأمنية للبلد، إذا كان الأمر كذلك، سواءاً عينتهم الشركات بوعي و حرية.

يشير تقرير تاليسمان الأمني الداخلي في تاريخ 21/2/2002، الذي تم عرضه على المحكمة الأمريكية، إلى ما يلي " تم الإعلان في التاسع من أكتوبر أن محمد مختار سينتقل من شركة النيل الكبرى للعمليات النفطية إلى لوندين ليستلم مهام مدير الأمن".[٣١٦] و قد تم وصف مختار من قبل تاليسمان في الوثيقة التي عرضت على المحكمة الأمريكية " كعقيد سابق في الجيش، و عمل أيضاً في الأمن الوطني (من جبال النوبا حتى أدوك)."[٣١٧] وفي وثيقة سابقه عرضت على المحكمة ، تذكر تاليسمان " تم تشكيل مجلس أمني خاص لقيادة القوات للقيام بالمهمة المذكورة أعلاه [ تأمين عمليات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول].

[٣١١] إيكوس ، مقابلة سرية، مايو 2009.
[٣١٢] خدمة راديو السودان، مقابلة مع جالدونق ماتويك، وزير المالية في ولاية الوحدة، " القوات المسلحة السودانية تعمل كأمن لشركة النفط، سيتم إستبدالها بمدنيين"، 23 يناير 2008.
[٣١٣] " سري للغايه، ترتيبات أمنيه- عمليات السودان"محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف 01 0250245 TE ,(AGS) 9882 CV,
[٣١٤] تقرير تاليسمان الأمني، اكتوبر 21/2/2002، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف01 0521074 TE ,(AGS) 9882 CV.
[٣١٥] " سري للغاية، ترتيبات أمنية- عمليات السودان"، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف01 0250244 TE ,(AGS) 9882 CV.

يترأس المجلس وزراة الطاقة و التعدين و يضم وزراء الدفاع و المالية و المدير الأمني لشركة النيل الكبرى للعمليات النفطية. و تذكر التقارير أن المجلس يعقد إجتماعاً أسبوعياً في الخرطوم بالرغم من وجود شك أنه كان هناك إنتظام من هذا القبيل. تم منح مدير الأمن في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول حق الوصول لكل أعضاء المجلس و يدعى أيضاً للنائب الأول للرئيس السوداني. لا يوجد هناك سبب لتحدي هذا الإدعاء حيث أنه تم رصد أدلة على مثل هذا التأثير."[٣١٨]

وفي و ثيقة عرضت في المحكمة الأمريكية، ترصد تاليسمان أن السيد محمد مختار " يرفع تقاريره لرئيس شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، و بشكل فعال لوزارة الطاقة (وزاة الطاقة ترأس مجلس الأمن السوداني)."[٣١٩]

**تقرير المعونه المسيحيه لا يناقش الأدوار الإيجابية لشركات النفط الأجنبية مثل حقيقة أنهم كانوا يقومون بشكل فاعل بدور الرقيب لحقوق الإنسان (...).**
لوندين للنفط في السودان، 2001، ص.6.

تعتقد إيكوس أنه عند تعيين السيد محمد مختار، فإن خلفيته الأمنية كانت معروفة في الصناعة و كان يجب على لوندين أن تعرف عن العلاقة بين مديرها الأمني و مجلس الأمن الخاص في السودان. و علاوة على ذلك تعتقد إيكوس أنه لم يكن سراً أن مجلس الأمن الخاص يتحكم يسيطر على برنامج الحكومة الأمني في مناطق النفط و انه كان يجب على المجموعه أن تكون مدركة لهذه الحقيقة. فمن خلال توظيف السيد محمد مختار بدت مجموعه لوندين كأنها تتغاضى عن الطريقة التي وفرت الحكومة فيها الأمن للصناعة النفطية. و لكن، فإنه ليس من الواضح لإيكوس إذا ما كانت المجموعه في وضعية لإختيار حر لموظفيها أو فيما إذا لم يوجد لديها خيار آخر إلا قبول إقتراحات الحكومة حول الموظفين السودانيين في فريقها الأمني. في كلتا الحالتين، فإن إيكوس تدعو للتحقيق في المدى الذي شكلت فيه تعيينات المجموعه دعماً للسياسات الأمنية للحكومة.

بالإضافة إلى ذلك تدعو إيكوس للتحقيق فيما إذا قام السيد مختار، بينما كان يعمل للمجموعة بإرسال تقارير بشكل فاعل لرئيس المجلس الأمني الخاص، كما كان يفعل في مهمته السابقة مع شركة النيل الكبرى لعمليات البترول. إذا قام بذلك فإنه يجب التحقيق فيما إذا كان كانوا أو كان يجب أن يكونوا واعيين لذلك و إذا ما كانت هذا الحقيقة تشكل دعماً لإرتكاب جرائم دولية.

## ٣.٦ كان يجب على المجموعة أن تعرف أن أنشطتها ساهمت في إرتكاب جرائم دولية من قبل آخرين

**للحكومة السوادنية سجل في إرتكاب الجرائم الدولية**
عند توقيع أطراف مجموعة لوندين لعقدهم في العام 1997، كانت نمط الحكومة السودانية من تجاهل القانون الدولي موثقاً ومعلن على نطاق واسع.

بدأت منظمة حقوق الإنسان السودانية و منظمة العفو الدولية في بداية العام التسعينات بإصدار تقارير دورية حول إنتهاكات حقوق الإنسان في السودان، موثقة حالات الإحتجاز غير القانونية و التعذيب و قمع المعارضة وحرية التعبير و القتل خارج نطاق القانون و التمييز و جرائم ضد الإنسانية، متضمنة الاستهداف المتعمد للمدنيين و النهب والتهجير القسري و منع المساعدة الإنسانية و الإستخدام العشوائي غير المتناسب للعنف.[٣٢٠] بحلول العام 1996، كان قد تم إدانة حكومة السودان بسبب إنتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة و لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و اللجنة الأفريقية حول حقوق الشعوب و حقوق الإنسان.

تشير إيكوس إلى أن مجموعة لوندين كان يجب أن تكون على علم بهذه التقارير و الإتجاه العام لمحتوياتها و الإدانات المحددة من الأجسام الدولية المختلفة. إذا لم تكن المجموعة على علم بهذا في العام 1996، فإنه كان يجب يتنبهوا إلى ذلك في العام 1997 عندما قرر مجلس الأمن الوطني في السودان أن تكون كل المصادر العسكرية في خدمة هدف السيطرة على حقول النفط، حتى لو عنى هذا ترك باقي الجنوب لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٣٢١] بالرغم من المجموعة المتزايدة من الأدلة فقد قررآعضاء مجموعة لوندين أن تستمر في مشاريعها مع الحكومة السودانية.

**ممارسة التطهير العنيف لمناطق النفط كان معروفاً قبل العام 1997**
و مبكرا في العام 1983، إستخدمت الحكومة السودانية مليشيا البقارا لإجبار شعوب النوير و الدينكا على الرحيل بعيداً عن الأجزاء الغنية بالنفط في شمال ولاية الوحدة، و بشكل مطرد تم تطهير الكتل 1 و 2 و 4 من سكانها الأصليين.

[٣١٨] تقرير زيارة الموقع، 21 يوليو 1999، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف01 CV 9882 (AGS), TE0398635-6.
[٣١٩] " سري للغاية، ترتيبات أمنية- عمليات السودان"، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف01 CV 9882 (AGS), TE 0250244.
[٣٢٠] منظمة العفو الدولية ، " السودان: تقدم أم علاقات عامة؟، 29 مايو 1996، متاح على الموقع :
http://www.amnesty.org/en/library/asset/AFR54/006/1996/en/dom-AFR540061996en.pdf بين الأعوام 1990 و 1996 ، العديد من التقارير الأخرى كانت قد نشرت من قبل على سبيل المثال و ليس الحصر، أفريكان رايتس، ارفريكا ووتش و هيومان رايتس ووتش.
[٣٢١] سودان ديمكراتيك غازيت، العدد 84، مايو 1997، مقتبس في جونسون، تقرير خبير (2005)، ص.7.

كتب عالم الإنسان (الإنثروبولوجيا) شارون هوتشينسون في العام 1996:" لقد علمت بحلول العام 1984 أن مواقعي الميدانية الرئيسية على السواء في شرق و غرب السودان قد دمرت. لقد تم إجتياح و تدمير ثارلوار على يد عصابة من البقارة العرب الشماليين (مسيريا) و الذين كانوا مسلحين بينادق آلية و ذخيرة من قبل الحكومة و موجهين لتطهير الأراضي الغنية بالنفط في غرب النيل الأعلى (ولاية الوحدة الأن) من سكانها النيليين."[٣٢٢]

*رآى كل الساسة الجنوبيين في ذلك الوقت علاقة قوية ما بين عملية التهجير و النفط. كتب مولانا آبيل آلير، نائب رئيس السودان بين الأعوام 1971 -1981، في العام 1992 أن النفط لعب دور عظيم الأهمية في علاقات جنوب السودان و أن كل حقول تشيفرون النفطة كانت عملياً أخليت من السكان في الأعوام 1985-1986.*[٣٢٣] و لقد ذكر أن تشيفرون كان لها دور في زعزعة الإستقرار في المنطقة ، الأمر الذي آدى إلى الهجوم على موظفيها في العام 1984 و رحيلها في نهاية المطاف في العام 1990. أشارت أفريقيا ووتش إلى أن المراحلين الناشطين في المنطقة في بداية التسعينات كانوا منظمين من قبل الحكومة لحماية حقول النفط التابعة لشيفرون في بينتيو.[٣٢٤] حاولت ميليشيا الميسيريا التي كانت ممولة من قبل تشيفرون لحماية معسكرها في موغلاد أن تجتاح بحر الغزال في 1990.[٣٢٥]

أشارت كريستين باتروتش، نائب الرئيس لشؤون الشركات في لوندين، في العام 2004 إلى أن الشركة مدركة لحدوث عمليات تهجير قسري سابقاً في المربعات المجاورة عندما كتبت " منطقة إمتياز شركة النيل الكبرى لعمليات البترول كانت قليلة السكان، الأمر الذي يعطي مصداقية للإدعاء أن عملية تهجير للسكان قد حصلت قبل بدء العمليات، بالرغم من هذا لا يتوافق مع صور الأقمار الصناعية." [٣٢٦]

**إتفاق الخرطوم للسلام 1997، كان من غير المرجح أن يجلب السلام**

أثار إتفاق الخرطوم للسلام الأمال أن عمليات مجموعة لوندين سيتم تأمينها برغم الحرب الأهلية. و بتفحص دقيق لإتفاق السلام و الظروف المحيطة بصياغته و تبنيه من شأنه أن يكشف أن هذه الأمال لا أساس لها.[٣٢٨] وجد العديد من الجنوبيين و من بينهم قادة عسكريين من النوير هذا الإتفاق غير مقبول. " كان هؤلاء المقاتلين غاضبين عندما بدأت الحكومة بتحريك قوات إلى داخل مناطق النوير في 1997/98."[٣٢٩] و لكن الأكثر أهمية من كل ذلك كان رفض جيش الحركة التشعبية لتحرير السودان" العدود اللدود للحكومة" الشديد لهذا الإتفاق. نوايا الحكومة الحقيقية أصبحت واضحة عندما لم يتم إتخاذ أي إجراء حول قضايا في غاية الأهمية مثل إنشاء لجنة مشتركة لوقف إطلاق النار و لجنة توزيع عوائد النفط و إعادة توطين المهجرين داخلياً. لكن الإتفاقية وفرت للحكومة ما سعت إليه في العام 1997 : الوصول لمناطق النفط في ولاية الوحدة و التي كانت تحت سيطرة قوات تابعة للدكتور رييك ماخار.[٣٣٠] لئد لكن كان من غير المرجح أن تسمح الحكومة التي تعاني من ضائقة مالية أن تترك لشخص داعم لإستقلال الجنوب مثل الدكتور ريك ماخار السيطره على مصدر الدخل الرئيسي في البلاد.[٣٣١]

كان من المعروف و بشكل واسع أن إتفاق الخرطوم كان حول النفط إكثر منه حول السلام. لقد كان حركة تكتيكية ضمن الإطار الأوسع للحرب الأهلية المستمرة، أكثر منه إتفاقية سلام حقيقية. ذكرت صحيف سوادان ديمكراتيك غاوي في مايو 1997:" يبدوا أن السيد ماخار، مواطن من بينتيو في أعلى النيل، حيث وجد النفط حالياً، قد شجع كلاً من الجبهة القومية الإسلامية وشركة أركيس للطاقة [العاملة في مربعات 1 و 2 و 4] أن يعتقدوا أن كلمته هي الأخيرة في الموضوع، وحيث أنه أعطاها فإن الحكومة والشركة لهم

**خلال السنوات السابقة إشارت التقارير إلى أن الاف المدنيين قد قتلوا في هجمات متعمدة و عشوائية، بما ذلك القصف الجوي على المدنيين من قبل قوات الحكومة.(...) إستمرالقصف الجوي المتعمد و العشوائي في العام 1995... في جنوب السودان أسرى الحرب هم الإستثناء. هؤلاء الذين يقعون في الآسر قد يتعرضون للتعذيب و الإعدام دون محاكمة.**
جاسبار بيرو، المقرر الخاص، لجنة حقوق الإنسان، فبراير 1996.[٣٢٧]

[٣٢٢] هوتشينسون، شارون، معضلات النوير: التعامل مع المال، الحرب و الدولة، جامعة كاليفورنيا، بيركلي و لوس انجلوس 1996، ص.5.
[٣٢٣] آلير (1992)، ص. 243.
[٣٢٤] أفريكا ووتش، "الحرمان من الحق بالحياة": السودان، كارثة لحقوق الإنسان، مارس 1996، ص. 88.
[٣٢٥] جونسون(2004)، ص.83.
[٣٢٦] باتروتش (2004)، ص.7.
[٣٢٧] بيرو، جاسبار،" حالة حقوق الإنسان في السودان: تقرير المقرر الخاص، قدم بالتوافق مع قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٧٧"، E/CN.4/1996/62، 20 فبراير ١٩٩٦. أنظر: http://www1.umn.edu/humanrts/commission/country52/62-sdn.htm (accessed Sept. 28, 2009)
[٣٢٨] جونسون ، تقرير خبير (2005)، ص.6.
[٣٢٩] هاركر (2000)، ص.58.
[٣٣٠] جونسون (2003)، ص.123-124، 163.
[٣٣١] عبد: معهد الدراسات الأمنية ، " تقرير وضع جنوب السودان"، بريتوريا، 8 أبريل 2004، ص. 6 . أنظر: www.iss.co.za/AF/current/2004/sudanapr04.pdf (accessed Sept. 28, 2009).

حرية التصرف في هذا المصدر الجنوبي الحيوي و ذلك بينما تستمر الحرب. لا يشارك هذه الرؤية على المرجح الكثيرين، حتى بين مؤيدي السيد ماخار من النوير. (...) نظام الجبهة القومية الإسلامية يعتمد على العوائد النفطية و هو الأمل الأخير للتمسك بالسلطة.قرر مجلس الأمن القومي في إجتماعه بأن توضع كل المصادر لحماية حقول النفط، حتى إن عنى هذا ترك باقي الجنوب لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان."[٣٣٢]

*إعتقد الدكتور ماخار في البداية أن إتفاق سلام الخرطوم عنى أن قوات دفاع جنوب السودان التابعة له ستقوم بتزويد الأمن في مناطق النفط و التي كانت تحت سيطرته في ذلك الوقت، لكن خلال بضعة أشهر، أرسلت الحكومة قوات قائد النوير المنافس اللواء باولينو ماتييب لمحاربته. لم تمتثل الحكومة بإخلاص للإتفاق، و كانت تظهر حملاتها للسيطرة على مناطق النفط على أنه مظهر من مظاهر الصراع التقليدي بين القبائل المتنافسة.* [٣٣٣]

**الإرتفاع في إنتهاكات حقوق الإنسان و الجرائم الدولية بعد البدء في إستغلال النفط في مربع 5A تم توثيقه و نشر بشكل علني.**

منذ العام 1998 و صاعداً، اصدرت العديد من منظمات حقوق الإنسان و المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في السودان عن وقوع كارثة كبرى و إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تحدث في مربع 5A. فقد ذكر برنامج الغذاء العالمي أن القتال حول نهيالديو، و الذي يقال إنه أستمر من يونيو 1997 إلى نوفمبر 2008، هجر حوالي 70 % من سكانه. فر معظم السكان إلى بينتيو و مانكيين. بعد تقلص الأعمال العدائية، عاد البعض إلى نهيالديو، و إنضم إليهم أناس آخرون هجروا من مناطق أخرى.[٣٣٤] في مايو 1998، ذكرت كير و التي كان مقرها في بينتيو و مايوم، أن 20,000 سوادني هربوا من بلداتهم في ولاية الوحدة.[٣٣٥]

حذرت منظمة أطباء بلا حدود- هولندا في بيان صحفي أن إنعدام الأمن في ولاية الوحدة كان يعيق بشكل خطير من عملية إيصال المساعدات الغذائية.

لقد أجبر القتال أطباء بلا حدود و برنامج الغذاء العالمي و وكالات إنسانية أخرى على إخلاء المنطقة. و أجبرت عمليات النهب للمجمعات من قبل جنود الحكومة إلى إغلاق برامج رئيسية، و من ضمنها مستشفى أطباء بلا حدود في لير.[٣٣٦]

ذكر برنامج الغذاء العالمي أن لير و التي كانت مرةً محوراً للصناعات الغذائية و الخدمات الصحية، " هي الأن مدينة أشباح". واكدت أن " فصائل الميليشيا قد هاجمت المدينة 3 مرات منذ يونيو [1998]، ناهبين و حارقين للمنازل و مدمرين للمدارس و المستشفيات و العيادات. المحاصيل سحقت و إحرقت أو إنها أكلت من قبل المهاجمين. قوات المتمردين قامت أيضاً بسرقة ما مجموعة 24,000 رأساً من الماشية، تاركين عائلات بدون أي أصول للتجارة أو الذبح."[٣٣٧]

**"في غضون العام 1998، تم تهجير حوالي 150,000 مدني مواجهين لخطر المجاعة في المنطقة الغنية بالنفط في غرب النيل الأعلى، حيث يجعل عدم الإستقرار و العنف من إيصال المساعدات الإنسانية الطارئة صعبة إن لم تكن مستحيلة. هذه المنطقة و التي تتبع شعب النوير، كانت مسرحاً لمواجهات بين قائدين من النوير المؤيديان للحكومة، ماخار و أمير الحرب ماتييب، اللذان قاتلا بعضهم البعض من أجل السيطرة السياسية والعسكرية على المنطقة. تم تسليح كلا الفصيلين من قبل الحكومة."**
ليوناردو فرانكو، المقرر الخاص، لجنة حقوق الإنسان، مايو 1999.[٣٣٨]

رد الجيش الشعبي لتحرير السودان على القتال في مربع 5A في مايو 1999، بالتعبير عن وجهة النظر بأن " إستغلال النفط في الوقت الحالي لن يكون فيه أية منفعة إقتصاديى على الشعب السوداني و لكنه سيؤدي إلى تصعيد الحرب الأهلية."[٣٣٩]

---

[٣٣٢] سودان ديمكراتيك غازيت، العدد 84، الخرطوم ، مايو 1997، مقتبس في جونسون، تقرير خبير (2005)، ص.7.
[٣٣٣] جوك، جوك مادوت، السودان، العرق و الدين والعنف، ون وورد بابليكيشين، أكسفورد 2007، ص.199.
[٣٣٤] برنامج الغذاء العالمي، " النشرة الإخبارية عن السودان"، العدد.74: 6-13 فبراير 1999.
[٣٣٥] كير، " كير تستجيب للأزمة في جنوب السودان بمعونة طارئة"، بيان صحفي، أطلانتا، 5 مايو، 1998.
[٣٣٦] إطباء بلا حدود هولندا، " إنعدام الأمن يعيق تقديم المساعدات الإنسانية في جنوب السودان" بيان صحفي، نيروبي، 7 يوليو 1998.
[٣٣٧] برنامج الغذاء العالمي، " المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي كاثرين بيرتيني تدعو المجتمع الدولي للمساعدة في إنهاء القتال في جنوب السودان"، بيان صحفي، نيويورك، 10 يوليو 1998. بيانات صحفية أخرى لبرنامج الغذاء العالمي متضمنة:" إخلاء موظفي برنامج الغذاء العالمي بسلام من جنوب السودان، بعد هجوم من قوات الميليشيا"، نيروبي، 18 يوليو 1998، برنامج الغذاء العالمي يصدر نداء لأموال لتوسيع المساعدة الغذائية الطارئة للمحتاجين في السودان"، روما 27 يوليو 1998.
[٣٣٨] فرانكو، ليوناردو، " حالة حقوق الإنسان في السودان" ، إضافة 1. لجنة حقوق الإنسان, الدورة الخامسة و الخمسين. 17 E/CN.4/1999/38/Add.1 مايو 1999، الفقرة 75. أنظر : : http://www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/a32a934fa6d8682a802568180049c6aa?OpenDocument (accessed Sept. 29, 2009)
[٣٣٩] دكتور سمسون ل. كواجي، المتحدث الرسمي و السكرتير للمعلومات. 4 مايو 1999. أقتبس في هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 276.

**"الشركة لا تعمل الأن في السودان. ليس لهذا أية علاقة بالحرب الأهلية ، لكنه موسم المطر الآن".**
ماغنوس نوردين، نائب المدير العام ، لوندين أويل أ ب، سبتمبر 1999.[٣٤٠]

في مارس 2001، أكد المقرر الخاص حول حقوق الإنسان في السودان، جيرهارت باوم، للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بإنه " وصل له معلومات أن الحكومة تلجأ الإخلاء القسري للسكان المحليين و تدمير القرى لإخلاء المناطق و السماح لعمليات النفط في المضي قدماً دون عراقيل."[٣٤١] تقاريره في العامين 2002 و 2003 كانت على نفس المستوى العاجل.

إستنتج تقرير هاركر الذي إعد لوزير الخارجية الكندي في يناير 2000، أن إستخراج النفط كان له آثر مدمر على على الصراع في السودان. نشرت المعونة المسيحية تقريراً "الأرض المحروقة : النفط و الحرب في السودان " بعد ذلك بسنة حول الآثار المدمرة لإستغلال النفط في ولاية الوحدة جاء فيه" إن حكومة تقوم بتطهير مناطق واسع في جنوب السودان لإفساح الطريق لإنتاج النفط. تقوم القوات بإرهاب المدنيين و حرق البيوت و مهاجمة القرى من الجو في حرب من أجل النفط".[٣٤٢]
تبع ذلك الكثير من التقارير التي تعزز ما جاء في هذين التقريرين من قبل هيومان رايتس ووتش و إيكوس و منظمة العفو الدولية و مجموعة من المنظمات الأنسانية اللاحكومية التي تعمل في المنطقة.

**"وعلاوة على ذلك ، فإن المقرر الخاص مقتنع بأن مسألة النفط ، في غرب أعالي النيل (ولاية الوحدة) ، تقع في قلب الصراع ، ويرى انه ليس من العدل بالنسبة للسكان المدنيين أن يكونوا مرة أخرى الهدف الأكثر تضررا في هذا السيناريو. آدى إستغلال النفط في تفاقم الحرب."**
ليوناردو فرانكو، المقرر الخاص للامم المتحدة لجنة حقوق الإنسان ، أبريل 2000.[٣٤٣]

كتبت لوندين في مايو 2001 " لقد دخلت الشركة بنقاشات مكثفة مع ممثلي الحكومة مطالبة بإيضاحات حول مزاعم الأرض المحروقة و تهجير السكان و القصف الجوي و إستهداف المدنيين و عدد من إنتهاكات حقوق الإنسان الأخرى."[٣٤٤] *لم تذكر الشركة ما هي الإيضاحات التي حصلت عليها. ليس من المعروف أن الشركة قامت بتطبيق برنامج حماية حقوق الإنسان، كما هو مطلوب في مدونة قواعد السلوك حول مسئولية الشركات للعام 2001 الخاص بالشركة.*[٣٤٥] لم يتم الحصول على ضمانات من الحكومة بأن الإجراءات الأمنية للمجموعة ستحترم و تحمي قواعد القانون الدولي. عموماً، لا يعرف أن المجموعة قد آخذت خطوات كافية لمنع التواطئ في إرتكاب جرائم دولية.

**" نحن أساساً نقوم بعمل جيد و بناء في السودان (...) الإتهامات حول الهجمات التي تمت في الماضي لا تتوافق مع الصورة التي لدى أفراد لوندين أويل. لا نصدق أنه كان هناك أية عمليات تهجير قسري للسكان.(...) إن الإتهامات بالرغم من ذلك هي في غاية الخطورة بحيث أننا لن نراك حجراً في مكانه حتى نسلط الضوء على هذا. و نحن نرحب بأي تحقيق من قبل الحكومة السويدية."**
أدولف لوندين، المساهم الرئيسي و رئيس لوندين أويل أب، مارس 2001.[٣٤٦]

## ٤.٦ مجموعة لنودين كانت قريبة من مرتكبي الجرائم الدولية

كانت مجموعة لوندين قريبة جغرافياً و تجارياً للإنتهاكات لحقوق الإنسام في مربع 5A و لضحايا هذه الإنتهاكات. فطريقها المجموعة الملائم لكل الأحوال الجوية معسكراً بشكل كبير. و هي قد حافظت على علاقة تجارية مباشرة مع الجانيين الرئيسين، الحكومة و الجيش و يزعم أيضاً الميليشيات المتحالفة معها. الحكومة كانت الشريك الرئيسي للمجموعة و كان لديها حصة 5% في المجموعة و التي كانت علاقة شراكة إستراتيجية طويلة الأمد.

---

[٣٤٠] بيترسون، سي.، " لوندين أيل تستمر في السودان"، داغنز إندوستيري، 29 سبتمبر 1999. (العنوان الأصلي و الإقتباس: Lundin Oil fortsätter i Sudan: "företaget ligger lågt i Sudan för tillfället... inte har med inbördeskriget i Sudan att göra utan att det råder regnperiod.")

[٣٤١] شهادة شفوية من قبل المقرر الخاص حول حقوق الإنسان في السودان جيرهارت باوم للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، جنيف ، 29 مارس 2001، أنظر: http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/0/072FE7F713DE0F4FC1256A29002A3757?opendocument.

[٣٤٢] المعونة المسيحية (2001)، ص.6.

[٣٤٣] ليوناردو فرانكو،" وضع حقوق الإنسان في السودان" ، لجنه حقوق الإنسان، الدوره السادسه و الخمسين. E/CN.4/2000/36. أبريل19 2000، الفقره 21. http://www.unchchr.ch/Hurlidoca.nsf/test:Frame/a24f12b8a7877abao125692d0039?Opendocument (تم الإطلاع عليها في 2 أكتوبر2009).

[٣٤٤] لوندين أويل في السودان"، 2001، ص.16.

[٣٤٥] أنظر: http://www.lundinoil.com/eng/code_of_conduct.php.

[٣٤٦] توربينيري باولسون ي. " الإضطرابات السياسية هي فكرتة التجارية". جوتبنبرغ بوسطن، 25 مارس 2001. ص. 37. (العنوان الأصلي و الإقتباس: " I grunden gör vi ett bra och konstruktivt arbete i Sudan…De påståenden om övergrepp som förekommit den senaste tiden stämmer inte med den bild som Lundin Oils personal i Sudan har. Vi tror inte att det har varit någon fördrivning av människor... Påståendena är dock så allvarliga att vi ska vända på varenda sten för att få klarhet och vi välkomnar även en undersökning av den svenska regeringen.")

إتفاقية الإستكشاف و الإنتاج النموذجية تعني أن عملية إتخاذ القرار المشترك و التنسيق و وحدة الهدف و المصالح.

**"لدينا بالطبع إدراك عالي و إستعدادية لما ستتطلبه حالتنا في السودان. أنه طبعاً من غير المقبول لشركة سويدية بشكل عام و لوندين أويل بشكل خاص، أن تدخل في وضع أي شكل من أشكال العنف ستم إتخاذه بإسمنا. مباشر أو غير مباشر."**
ماغنوس نوردين، نائب المدير، لوندين للنفط أ ب، ديسمبر 1999.[٣٤٧]

تدعو إيكوس إلى تحقيق في العلاقة بين المجموعة و المزودين الأمنيين. التعيين الخاص بالسيد محمد مختار، أنظر الفقرة 6.2، يثير أسئلة حول علاقة المجموعة بالمجلس الأمني الخاص، و الذي يسيطر على كل الوكالات الأمنية في منطقة النفط. تذكر تاليسمان في تقرير داخلي عرض على المحكمة الأمريكية" الإستراتيجية العسكرية مدفوعة من قبل الإدارة الأمنية لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول، هي خلق منطقة عازلة، (...) و التي لا يسمح داخلها بإي مستوطنات محلية أو أعمال تجارية."[٣٤٨] توحي تاليسمان بأن الإدارة الأمنية لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول و المرؤوسة من قبل السيد محمد مختار، كانت تدفع إستراتيجية الحكومة العسكرية، و هذا يثير السؤال عما إذا كانت المجموعه مدركة لهذا في الوقت التي قامت فيه بتعيين محمد مختار و إذا ما كانت قد قامت بذلك بحرية. إيكوس تدعو أيضاً لفحص الحقائق للتأكد مما إذا كان تعيين السيد محمد مختار يشكل قرباً أكثر لمرتكبي الجرائم الدولية كما يفهم من القانون الدولي.

**"الشركة تعطي الحكومة القوة لتطردنا بعيداً. أنهم يساعدون الحكومة بكل شيء. إنهم يبنون الطرق، و يحضرون السيارات و يقيمون مهابط الطائرات التي تنام فيها الطائرات المروحية المقاتلة و الطائرات القاصفة."**
القائد بيتر غاتديت في العام 2002.[٣٤٩]

## ٥.٦ فشلت مجموعة لوندين بالتصرف

تؤمن إيكوس بأن أعضاء المجموعة كانوا في أحسن الأحوال عميان أو في أسوأها تجاهلوا العلاقة بين أنشطتهم و بين الحرب في مربع 5 أ ، و تجاهلوا أن أنشطتهم التجارية قد تجعلهم شركاء في جرائم الآخرين.

إيكوس تؤمن، إستناداً على الأدلة التي تم إستعراضها في هذا التقرير، بأنه كان على أعضاء المجموعة التحرك لمنع الخطر المحتمل من التواطئ في جرائم دولية من قبل الآخرين. رأي إيكوس في هذا الصدد أنه كان عليهم عدم توقيع العقد في العام 1997 بدون توفر ضمانات موثوقة بأن الحكومة ستحترم إلتزاماتها القانونية الدولية في مربع 5أ. و عندما ووجهت الكثير من التقارير الموثوقة بأن عمليات المجموعه آدت إلى تفاقم الحرب و أن إجراءات الحكومة الأمنية و سعت من إرتكاب الجرائم الدولية، كان يجب على المجموعة أن تعلق عملياتها في مربع5أ

**المجموعة لم تستبعد إحتمال التورط في جرائم حرب**
من رأي لوندين أن على حكومة السودان إلتزام لضمان الأمن للمواطنين و للأجانب ، و من بينهم العمليات النفطية.[٣٥٠] كان يجب على أعضاء المجموعه أن يتوقعو أنه كان هناك خطراً حقيقياً بأن حكومة السودان ستقوم بإرتكاب جرائم دولية لحماية مصالحهم، لكن من المعلومات المتوفرة ، فإنه يبدو أن المجموعة لم تأخذ الإجراءات الكافية(بصرف النظر عن الأسئلة المحدودة للحكومة ). للحد من أن تصبح شريكة في هذه الجرائم. ترى إيكوس أنه مرفوض و بشكل خاص أنه المجموعة إستمرت في شق الطريق في سبتمبر 2000، بعد أن اصبح جلياً أن النفط يفاقم الحرب.[٣٥١]

---

[٣٤٧] إريكسون، ر.ت. "لوندين تبقى في السودان" فيناناس تيدنينغين، 2 ديسمبر 1999. (العنوان الأصلي و الإقتباس : Lundin Oil stannar kvar i Sudan: "Vi har självklart en väldigt hög medvetenhet och beredskap för vad vår situation i Sudan kommer att kräva. Det är givetvis fullständigt oacceptabelt för ett svenskt bolag i allmänhet och Lundin Oil i synnerhet att hamna i en situation där någon form av våldshandling skulle ske i vårt namn. Indirekt eller direkt.")

[٣٤٨] تاليسمان إنرجي السوادن، " تقرير زيارة الموقع" ، من قبل مارك دينغلي، تذييل فاكس أرسل لديف كلمينت في 21 يوليو 1999، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، ملف CV 9882 (AGS), TE0398636 01

[٣٤٩] غاتديت 2002، مقتبس من مقابلة في فيلم، موجود في أرشيف إيكوس

[٣٥٠] لوندين للنفط في السودان، 2001، ص. 16

[٣٥١] " الأدله التي قمنا بجمعها(...) توجهنا لكي نستنتج أن النفط فاقم الصراع في السودان"، في : هاركر (2000)، ص.64. ليوناردة فرانكو، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في السودان، إستنتج نفس الشيء في العام 1999، أنظر: " تقرير خاص حول حالة حقوق الإنسان في السودان"، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 54، 14 ،A/54/467 أكتوبر 1999، الفقرة 66 و 75، متوفر على الموق:
http://daccess-ods.un.org/TMP/7206707.html (accessed Oct. 2, 2009).

**"خلال السنوات التي تعرضنا فيها للهجوم، رأيت طواقم البناء التابعة للشركة في الطريق الملائم لكل الأحوال الجوية من روبكونا إلى قرية نهيالديو. كان يتواجد مع طواقم الشركة مرافقة عسكرية. القوات كانت تتحرك أمام طواقم بناء شركة النفط لتطهير المنطقة من كل الناس و بعد ذلك كانت طواقم البناء تتبعها. لقد تم بناء حامية عسكرية في الجزء الغربي من قرية نهيالديو على طول هذا الطريق.(...) لم يكن هناك جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان في نهيالدو أو أية منطقة أخرى شهدت فيها هجمات الحكومة على المدنيين العزل."**
شهادة من الزعيم قاتلواك خييك جانق، نيروبي، 2006.[٣٥٢]

في مارس 2001، و رداً على الدعاية السلبية، قامت لوندين أخيراً بالنظر في المزاعم حول تورطها في جرائم دولي. أنجزت لوندين تحقيقاً داخلياً في عملياتها.[٣٥٣] بعد زيارة قصيرة، وجد إيان لوندين، رئيس لوندين أويل أن الحرب لم تكن حقيقة بذلك السوء التي تظهرها به التقارير و أنه ليس هناك سبب للوم الشركة على أي شيئ.[٣٥٤] قامت لوندين في مايو 2001 بإصدار تقرير ، "لوندين أويل في السودان" و الذي عني منه تفنيد مزاعم المعونة المسيحية. أن رأي إيكوس أن التقرير منحاز بشكل عميق للمجموعة و هو وثيقة لخدمة مصلحة الذاتية: لم يكن هناك أساس متين في البحث الميداني و قد تجاهل العديد من القضايا الغاية في الأهمية مثل الطبيعة غير التقليدية للقتال بين ميليشيات النوير، الدرجة العالية من السيطرة من قبل قوات الحكومة على الميليشيات المتحاربة و حجم التهجير.[٣٥٥]

وبحسب جون ريلي و جورجيتي جاغنون، فإن نشاطات الشركة كانت جزء من عملية مواجهة التمرد و لا يوجد هناك فرق ما بين العمليات العسكرية ضد قوات المتمردين و العمليات العسكرية التي صممت لتطهير و تأمين حقول النفط. ذكروا في التقرير أن المنشآت النفطية و البنية التحتية كانت منشآت عسكرية بحكم الأمر الواقع. أملاك الشركة و موظفيها إعتبروا من قبل قوات المتمردين كأهداف عسكرية و أيضاً السكان الأصليين القرويين تم إعتبارهم كتهديد من قبل القوات التي تحمي أملاك شركة النفط.[٣٥٦] إستمرت مجموعة لوندين بإستغلال إمتيازها النفطي في تجاهل للتقارير المتكررة و المتسقة و الموثوق منها بإن هناك جرائم دولية تركتب من قبل القوات الحكومية و القوات المتحافة معها في مربع5أ، و بإسم النفط.

**"لكن بالطبع النفط هو و كأي مصدر طبيعي آخر و ليس أقلها الماء من نهر النيل، هو جزء من الصراع."**
كارل بيلدت، مجلس إدارة لوندين بتروليوم، يوليو 2001.[٣٥٧]

أعلن جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان و قوات الدفاع الشعبي السودانية في يناير 2002، منشآت النفط كأهداف عسكرية و تعرضت قوافي عدة لهجمات دامية بين الفترة من 13 و 25 يناير 2002. ردت حكومة السودان بهجمات جوية على تاغيل و باداياه و كوخ و مواقع أخرى كثيرة خلال يناير و فبراير 2002، مستخدمة في تلك الهجمات القاذفات و الطائرات المروحية المقاتلة. أجبرت المجموعة على تعليق عملياتها للمرة الثانية ، و قد أعلنت المجموعة أن عملياتها في مربع 5أ ستعلق " كإجراء إحترازي لضمان الحد الأقصى من الأمن لموظفيها و عملياتها."[٣٥٨] *التعليق جاء هذه المرة متأثراً بالإعتبارات الأمنية الخاصة بالمجموعة. لم تجد إيكوس أية إشارة لأي مخاوف لدى المجموعة حول سلامة المدنيين في مربع5أ.*

**"هناك الكثير من التحركات على كلا جبهات الحرب و السلام. لذلك فقد رأينا أنه سيكون من الأفضل الأن التروي و ترك الأوضاع تهدأ قيلاً. لقد قال الجيش الشعبي لتحرير السودان أن شركات النفط هي أهداف عسكرية، و إذا لم نكن هناك فربما هناك أسباب آقل لهم للهجوم."**
إيان لوندين، الرئيس و المدير التنفيذي ، لوندين بتروليوم أ ب، يناير 2002.[٣٥٩]

---

[٣٥٢] شهادة من قبل الزعيم قاتلواك خييك جانغ، نيروبي 2006، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية لنيويورك. ملف01 (AGS CV 9882), الصفحة الثانية.

[٣٥٣] بيان صحفي، 3 أبريل 2001. بعد وقت قصير من نشر المعونة المسيحية لتقرير الأرض المحروقة في منتصف مارس 2001، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في السودان، بعد زيارته للخرطوم و نيروبي في الفترة 9- 17 مارس، ذكر أنه من ضمن أمور أخرى ، كل القرى في الطريق إلى بولتوتني بالقرب من ريرر/ثار جاث، تم تدميرها. خلال إسبوعين ، قام إيان لوندين بالقيام برحلته التحقيقية و التي إستنتج منها أنه لا يوجد شيء يمكن لوندين عليه.

[٣٥٤] لوندين أويل، " السودان: لوند تفند المزاعم"، بيان صحفي، 3 أبريل 2001.

[٣٥٥] إقرأ نقد لتحقيق لوندين في تقرير هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 591-596.

[٣٥٦] كاغنون و ريل (2001)، ص.30.

[٣٥٧] تيدنينغارنا تيلغرامبيرو، " بيلدت: يجب تنسيف الجهود في السودان"، 24 يوليو 2001. ( العنوان الأصلي والإقتباس: : BILDT: FREDSARBETET I SUDAN MÅSTE SAMORDNAS: "Men självfallet är oljan, liksom andra naturtillgångar och då inte minst Nilens vatten, en del av konflikten").

[٣٥٨] لوندين بتروليوم: " لوندين بتروليوم تعلن عن تعليق مؤقت لعملياتها في مربع5A في السودان" 22 يناير 2002.

[٣٥٩] كوبلانك، أنا،" عمليات الحفر في السودان تتوقف"، داغينز نيهيتر، 23 يناير 2002. (العنوان و الإقتباس الأصليين: Oljeborrningar i Sudan avbryts: "Det är mycket rörelse på både krigsfronten och fredsfronten. Så vi tänkte det var bäst att för nuvarande ta det lugnt och låta situationen lugna ner sig lite…"SPLA har alltid sagt att oljebolagen är en militär måltavla, och om vi inte är där kanske det finns mindre anledning för dem att gå på offensiven").

”بدون الجيش و الميليشيا المواليه للحكومه؛ حركه إستقلال جنوب السودان، فإن لوندين للنفط لم يكن لها آن تعمل في المنطقه"، هذه ما آوضحه ريتشارد رامسي المتشار الأمني لمجموعه لوندين للصحفيه السويديه آنا كوبلانك في آبريل 2001؛ " *يضمن الجيش الأمن للشركة على طول الطريق و تكون حركة إستقلال جنوب السودان [الإسم الجديد لقوات دفاع جنوب السودان] مسؤولة عن الأمن في كل منطقة الإمتياز.*[٣٦٠] *أشار ريتشارد رامسي أن المجموعة لم يكن لديها سيطرة حول كيفية تنفيذ شركائها العسكريين لعملياتهم. و وفقاً للضابط الأمني، فإن شركات النفط " لم يكن مسموح لها التحدث مع حركة إستقلال جنوب السودان، لسبب لا أعرفه. و كنتيجة لذلك فإننا لا نعرف متى سيقومون بالهجوم على منطقة ما، و غالباً لا نعرف الأسباب إلى ما بعد حدوث ذلك.*[٣٦١] *تشير الشهادة إلى أن مجموعة لوندين كانت تدرك أن مزودي الأمن يقومون بهجمات و ليس فقط إجراءات دفاعية.*

تعتقد إيكوس أن فشل مجموعة لوندين بالتصرف بالرغم من تقارير إنتهاكات حقوق الإنسان و الجرائم الدولية ضد المدنيين من قبل العديد من المنظمات الدولية الموثوقة قد جعلها متورطة في هذه الجرائم بوصفها مسألة من مسائل القانون الدولي. إن موقف إيكوس أن إستمرارها اللامشروط بعملياتها التجارية عندما كان لا بد لها أن تكون مدركة أن القوات التي تقوم بحماية عملياتها و بنيتها التحتية قد أتهمت بإرتكاب بإنتهاكات لحقوق الإنسان و جرائم دولية ضد المدنيين. وقد تغاضت المجموعة بفعالية عن هذه الجرائم المرتكبة من قبل هؤلاء الذين عملوا في أو حول منطقة إمتيازها في السودان خلال الفترة 1997-2003.

فشلت حكومات السويد و النمسا و ماليزيا بالتصرف عندما عم إعلامهم بالمزاعم حول أنشطة الشركات التي توجد مقراتها في أراضيها، التي مكنت من إرتكاب جرائم دولية. في أبريل 2001، إستنتجت وزيرة الخارجية السويدية أنا ليند أن المزاعم التي تخص تورط لوندين في إنتهاكات حقوق إنسان هي خطير و إقترحت أن تقوم الحكومة السويدية بالتحقيق أنشطة لوندين في السودان. تم الترحيب بالتحقيق من قبل لوندين لكنه لم يتم حتى الأن.[٣٦٢]

**"أنشطة لوندين أويل هي سلبية للسويد. (...) نحن نتوقع من الشركات السويدية أحترام قواعد السلوك الأخلاقي بما يتوافق مع حقوق الإنسان و البيئة عندما يقومون بالعمل في الخارج."**

وزيرة الشؤون الخارجية أنا ليند. آبريل 2001[٣٦٣]

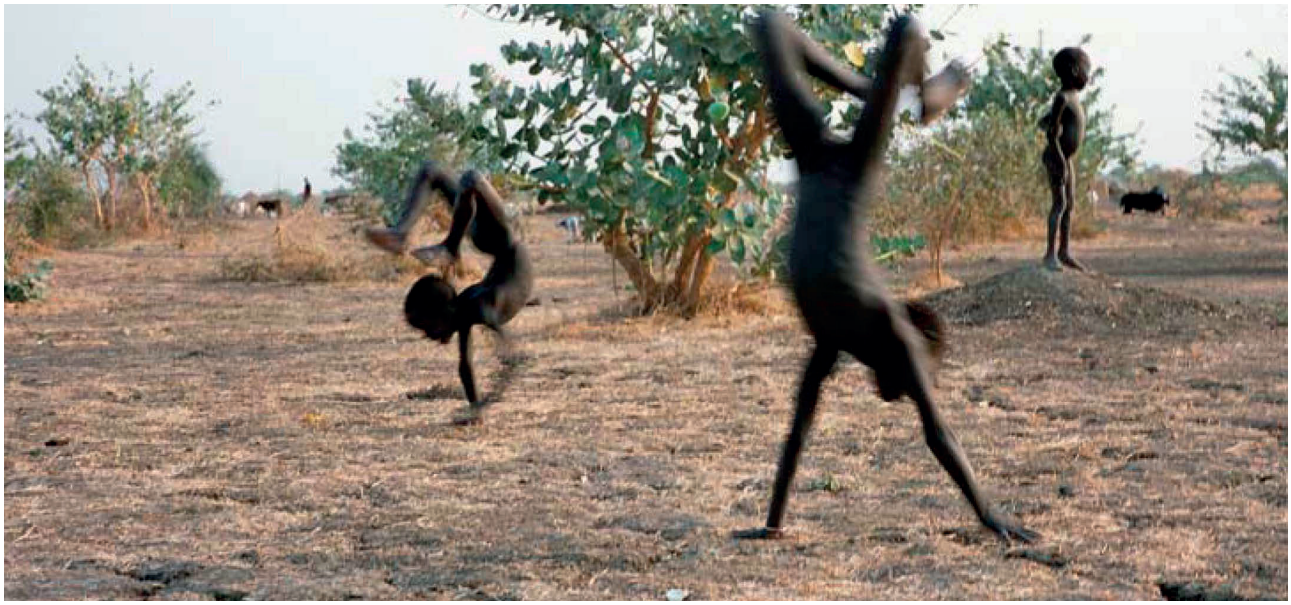

©Sven Torfinn/ Hollandse Hoogte سفين تورفين

*أطفال مهجرين يلعبون في داخل ملجأهم، فبراير ٢٠٠٢.*

[٣٦٠] كوبلانك، انا، " طريق لوندين النفطي. داغينز نيهيتر في السودان: رحلة فوق حرب النفط، الطريق يحدها البؤس و العسكرية،" داغينز نيهيتر، 28 أبريل 2001.

[٣٦١] عبد.

[٣٦٢] لوندين أويل " لوندين أويل ترحب بتحقيق الحكومة" ، بيان صحفي ، جنيف ، 21 مارس 2001.

[٣٦٣] أنا ليند أقتبست في تقرير هيومان رايتس ووتش (2003)، ص. 589.

# الملحق ١ : المصطلحات

| | |
|---|---|
| AEC | لجنة التقدير و التقييم |
| CNPC | شركة البترول الوطنية الصينية |
| CPA | اتفاق السلام الشامل |
| CPMT | فريق مراقبة حماية المدنيين |
| ECOS/إيكوس | الإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان |
| EPSA | عقد التنقيب واقتسام الإنتاج |
| FAO | منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة |
| FEWS | شبكات نظام التحذير المبكر من المجاعة |
| GNPOC | شركة النيل الكبرى لعمليات البترول |
| GNU | حكومة الوحدة الوطنية |
| GOS | حكومة السودان |
| GOSS | حكومة جنوب السودان |
| HPSIC/HCC | هجليج للخدمات البترولية والاستثمار وشركة / هجليج للمقاولات |
| HRW | هيومان رايتس ووتش |
| ICJ | لجنة الحقوقيين الدولية |
| ICSS | الدستور المؤقت لجنوب السودان |
| IDP | النازحين داخلياً |
| IHL/ICL | القانون الدولي الإنساني / القانون الجنائي |
| IMF | صندوق النقد الدولي |
| INC | الدستور الوطني الانتقالي |
| IPC | الشركة الدولية للبترول (في وقت لاحق : لوندين أويل ؛ في وقت لاحق لوندين بتروليوم) |
| MEM | وزارة الطاقة والتعدين |
| MSF | منظمة أطباء بلا حدود |
| NIF | الجبهة القومية الإسلامية |
| OCHA | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية |
| OLS | عملية شريان الحياة في السودان |
| OMV | المجموعة النمساوية للنفط والغاز(OMV AG) |
| ONGC | الشركة الوطنية للنفط والغاز الطبيعي ؛ شركة النفط الوطنية الهندية |
| ORCD | منظمة الإغاثة والتنمية المجتمعية |
| OVL | ONGC Videsh Limited، المملوكة بالكامل من الباطن لشركة النفط الوطنية الهندية، |
| SAF | القوات المسلحة السودانية |
| SPLM/A | جيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان |
| SPDF | قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية |
| SSDF/UDSF | قوات دفاع جنوب السودان / جبهة الإنقاذ الديمقراطية الموحدة |
| SSIM/A | جيش/ حركة استقلال جنوب السودان |
| SSUM/A | جيش/ حركة وحدة جنوب السودان |
| UNMIS | بعثة الأمم المتحدة في السودان |
| UN OCHA | مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية |
| UMCC | مجلس قيادة أعالي النيل العسكري |
| WFP | برنامج الأغذية العالمي |
| WNPOC | شركة النيل الابيض لعمليات البترول |

# الملحق ٢ : القوات المتحاربة

المعلومات الواردة في هذا القسم تم جلبها من التقارير المقدمة من عدد من الوكالات الدولية والخبراء الدوليين بما في ذلك منظمة هيومان رايتس ووتش (٢٠٠٣) ، ودوغلاس جونسون (2003) .H وجون] [هركر] (٢٠٠١).

**القوى المتمردة في ولاية الوحدة ، جنوب السودان (١٩٨٣-٢٠٠٣)**

• **الحركةالشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان)** : قوة المعارضة المسلحة الرئيسية للحكومة ، ١٩٨٣-٢٠٠٥. أصبحت منذ العام ٢٠٠٥ شريكا صغيرا في حكومة الوحدة الوطنية والحزب المسيطر داخل حكومة جنوب السودان .والحركة الشعبية هي الغالب على الحركة الجنوبية مع تمثيل قوي نسبيا من قبيلة الدينكا ، وإنما يشمل أيضاً مجموعة واسعة من الشعوب المهمشة الأخرى مثل النوبة ، والجماعات المعارضة الشمالية. كان برئاسة الدكتور جون قرنق (الدينكا) حتى وفاته في عام ٢٠٠٥. البرنامج : سودان متحد و علماني.

• **حركة تحرير جنوب السودان (حركة استقلال جنوب السودان) :** حركة سياسية جنوبية مؤيدة لإستقلال الجنوب يقع مركزها في أكوبو ، شرق أعالي النيل، أسسها ويرأسها الدكتور مايكل وول دواني منذ أواخر عام ١٩٩٩ ، وقعت على معاهدة سلام مع حكومة السودان في شهر يوليو من عام ٢٠٠٢ .

**قوات المتمردين برئاسة (مباشرة أو غير مباشرة) الدكتور رياك ماخار ، ١٩٩١-٢٠٠٢**

• **الحركة الشعبية / فصيل النصير : ١٩٩١-١٩٩٣** : فصيل منشق عن الجيش الشعبي لتحرير برئاسة الدكتور رياك مشار (دوك النوير) و القائد. جوردون كونج (نوير جيكاني شرقي ) ، والدكتور لام أكول (الشيلوك) ؛ على الرغم من أن برنامجها دعا الى إستقلال الجنوب ، فقد حصلت على مساعدات من الخرطوم .مقرها الرئيسي في ناصير حتى عام ١٩٩٥ ، وبعد ذلك في واط ، وأيود ، وأعالي النيل .

• **الحركة الشعبية لتحرير السودان/ - المتحدة : ١٩٩٣-٩٤ :** الفصيل أعلاه (ومعظمهم من قبيلة النوير) التي انضمت إليها قوات من المجموعات العرقية الأخرى في جنوب السودان ، برئاسة الدكتور رياك ماخار ، ومقره ناصير. في وقت لاحق هذا الاسم كان يستخدم من قبل لام اكول لفصيله المشكل بمعظمه من الشلك (أنظر أدناه)

•**حركة استقلال جنوب السودان / جيش استقلال جنوب السودان / أ** : 97-1994 : الفصيل أعلاه ، تم إعادة تسميته بعد اجتماع مصالحة النوير في أكوبو في عام ١٩٩٤ ، مركزه في واط ، وأيود ، وأعالي النيل .

• **قوات دفاع جنوب السودان (قوات دفاع جنوب السودان) : ١٩٩٧-٢٠٠٠ :** هو الجيش الذي شكل بموجب اتفاق الخرطوم للسلام بين قوات المتمردين السابقين بما في ذلك حركة استقلال جنوب السودان / ألف ، ومقرها في الخرطوم وجوبا وملكال ، ومتحالفة مع الحزب السياسي جبهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة ، كانت برئاسة الدكتور رياك مشار حتى كانون الثاني ٢٠٠٠، عندما غادر الحكومة. في ٢٧ أبريل ٢٠٠١ ،جميع القوى والفصائل الجنوبية المتحالفة مع الحكومة كانت موحدة تحت هذا الاسم ، بما في ذلك القوات الموالية للحكومة المذكورة أدناه .

• **قوات الدفاع الشعبي السودان/ الجبهة الديمقراطية: يناير ٢٠٠٠ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ :** عندما تم الاندماج مع الحركة الشعبية ، وشكلت مجموعة متمردة من قوات معظم قوات دفاع جنوب السودان ، ومقرها في أعالي النيل / ولاية الوحدة .

**القوات الموالية للحكومة**

•**حركة وحدة جنوب السودان / جيش (الفصيل / أ) :** تشكلت في أوائل عام 1998من قبل اللواء باولينو ماتيب من الجيش السوداني ، ودمج فيها قوات دفاع جنوب السودان (بول النوير) ، وبدعم من الحكومة السودانية ، ومقره في مايوم ، وحدة الدولة. (بول النوير)

•**كوماندور. غابرييل تانغينيا** ، قوات نوير موالية للحكومة و موجودة في فنجاك ، لاحقاً في النيل الأعلي الأوسط (لاك النوير)

•**كوماندور. جوردون كونج** ، القوات الموالية للحكومة من النوير القوات الموجودة في ناصير ، شرق أعالي النيل. (نوير جيكاني شرقي )

•**كوماندور. سيمون غاتويتش دوال** ، قوات موالية للحكومة من النوير متمركزة في منطقة وات بولاية اعالي النيل الوسطى. (لو نوير)

•**الحركة الشعبية لتحرير السودان / جيش، المتحدة** : الدكتور لام أكول وقوات الشلك التي تشكلت في عام ١٩٩٤ ، وقد وقعت على اتفاق الخرطوم للسلام في عام ١٩٩٧ .الدكتور لام أكول آخذ الإسم بعد خروج قوات الدكتور رياك ماخار في عام 1994 و اتخذ اسم حركة استقلال جنوب السودان / جيش استقلال جنوب السودان / أ). الدكتور لام أكول كان جزءا من الحركة الشعبية / ألف المتحدة الأصلية .مقرها في تونغا ، عاصمة الشيلوك في أعالي النيل في جنوب السودان .

•**المرحلين ، وحدات غير نظامية من قبائل البقارة.** والبقارة هي القبائل المالكة للماشية والرعاة الناطقين بالعربية في غرب السودان ، بما في ذلك هومر المسيرية والجماعات العرقية في جنوب كردفان والرزيقات في جنوب دارفور .

•**قوات الدفاع الشعبي أو الميليشيات الاسلامية،** وتعرف أيضاً بالمجاهدين ،قوات إضافية تجند دوريا تحت قيادة القوات المسلحة السودانية .

**القوات الحكومية**

• **القوات السودانية المسلحة،** الجيش النظامي في البلاد، القائد العام الفريق عمر حسن أحمد البشير. فرقه العاشرة و الخامسة عشر متركزة في بينتيو/ روبكونا. أما القوى الجوية العائدة لها فتعمل بشكل أساسي ما بين العبيد وحجليج.

• **وحداة تأمين الحماية للنفط،** وهي الوحدات المكلفة بتوفير الأمن لصناعة النفط.

# الملحق ٣: لائحة بالهجمات المبلغ عنها في مربع٥ أ، ١٩٩٧-٢٠٠٢

تستند هذه القائمة إلى الهجمات التي أبلغت عنها منظمة هيومان رايتس ووتش و منظمة أطباء بلا حدود و وكالة المعونة المسيحية و إيكوس و هي بعيدة كل البعد عن الحصر

| المرجع | الجاني | الوصف | مكان الهجوم | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| MSF 2002:29; HRW 2003:179 | قوات ماتييب | عيادة نهيالديو والقرى المجاورة هوجمت ونهبت وأحرقت (للمرةالأولى). | نهيالديو | سبتبر1997 |
| HRW 2003:191 | قوات ماتييب | طلب من الناس الذين يعيشون في منطقةريرثار جاث أن يغادروا بعد أن قام متعاقد صيني بتركيب مجمع كبير في عام ١٩٩٨. عندما فر القرويين إحرقت جميع منازل القرية بإستثناء اثنين . | ريرثار جاث | 1998 |
| HRW 2003:192 | قوات ماتييب | تعرضت نهيالديو قريتين أخريين للهجوم والنهب | نهيالديو | ٢٥ فبراير ١٩٩٨ |
| MSF 2002: 29 | حركة إستقلال جنوب السودان بقيادة تيتو بييل | هوجمت عيادة دوار و القرية و تم تدميرها، ممرض أطباء بلا حدود ديفيد دياب قتل و هو يحاول الفرار من القرية | دوار | مارس 1998 |
| HRW 2003:192 | قوات ماتييب | ست قرى في منطقة نهيالديو نهبت وأحرقت | نهيالديو | أبريل ١٩٩٨ |
| HRW 2003:193 | قوات ماتييب | هوجمت القرية وأحرقت ، بما في ذلك مجمع أطباء بلا حدود ، والبناء الذي بضم السلطة المحلية ، والمدرسة (بنيت بمساعدة من اليونيسيف) | دوار | ٢٧ يونيو ١٩٩٨ |
| HRW 2003:193-4 | قوات ماتييب | هوجمت قرية كوخ القرية وأحرقوت ، فضلا عن القرى المحيطة بها ، بما في ذلك ٥٠ مصلى صغير و ٤ عيادات و ٥ مدارس و ٦ ومراكز للحكومة المحلية .و قد هاجمت القوات المنطقة ثلاث مرات في عام ١٩٩٨. | كوخ | يونيو ١٩٩٨ |
| MSF 2002:29; HRW 2003:198 | قوات بيتر غادتيت (في ذلك الوقت متحالفاً مع قوات وحدة جنوب السودان) | هوجمت القرية وأحرقت ، بما في ذلك مستشفى لير ، و مراكز التغذية لأطباء بلا حدود. قتل ممرض منظمة اطباء بلا حدود (ويليام ديو) اثناء محاولة الهرب من لير. | لير | يونيو ١٩٩٨ |
| HRW 2003:193 | قوات ماتييب | احدى الشاحنات العائدة لكونسورسيوم لوندين تعرضت لكمين، أربعة سودانيين وقعوا في الأسر ، نجا اثنين و أعدم اثنين . | منشآت نفطية و قوافل | النصف الأول من ١٩٩٨ |
| HRW 2003:202 | قوات ماتييب | هوجمت قرية لير. كان برنامج الأغذية العالمي يقوم بتوزيع المواد الغذائية والكثير من السكان قد عاد منذ الهجوم الأخير على القرية. | لير | ١٦ يوليو ١٩٩٨ |
| HRW 2003:203 | قوات ماتييب | القرية مرة أخرى ، للمرة الثالثة هذا العام. أبلغ عن عمليات الخطف والقتل العشوائي للماشية. | لير | أغسطس1998 |
| HRW 2003:204 | قوات دفاع جنوب السودان | هوجمت القرية و قوات ماتيب ، العديد من الجنود لقوا مصرعهم . | نهيالديو | ١٢ أكتوبر ١٩٩٨ |
| HRW 2003:268 | قوات دفاع جنوب السودان | . قافلة قوات الحكومة تتعرض لكمين. تدعمها المدفعية تمكن ماتيب من اختراق الكمين | منشآت نفطية و قوافل(ساعتين إلى الجنوب من بينتيو | أواخر أيريل ١٩٩٩ |
| HRW 2003:268 | قوات دفاع جنوب السودان | في هجوم ليلي على مخيم حيث ينام عمال النفط ري/ ثار جاث إعدام اثنين من موظفي الحكومة وأصيب آخر بجروح خطيرة. | منشآت نفطية و قوافل | ٢ أو ٣ مايو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:271 | قوات دفاع جنوب السودان | هجوم على ثكنة للجيش في باياك و لير | لير | ٢ مايو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:272 | القوات الحكومية و المجاهدين | . القرية تتعرض للهجوم و الإحتلال | قوك | بداية مايو ١٩٩٩ |
| **المرجع** | **الجاني** | **الوصف** | **مكان الهجوم** | **التاريخ** |
| HRW 2003:272 | قوات ماتييب | كوخ هوجمت في حين قوات دفاع جنوب السودان "تراجعت للدفاع" بسبب نقص الذخيرة | كوخ | بداية مايو ١٩٩٩ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| HRW 2003:273 | القوات الحكومية و قوات ماتييب | هوجمت منطقة القرية وإحتلت من قبل حكومة السودان مع تعزيز من القوة الجوية. | لير | بداية مايو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:273 | القوات الحكومية | دمر مهبط القرية ، وبالتالي حرمان الجيش الشعبي لتحرير السودان من الإمدادات الجوية "من منظمات أجنبية ." | نهيالديو | مايو/يونيو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:280 | قوات ماتييب | هوجمت القرية ودمرت وقتل وشرد القرويين وعدد كبير من اللاجئين. | مايندیت | يونيو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:273-4 | القوات الحكومية | قصفت القرية ، مما أسفر عن مقتل ٢٤ مدنيا وجنديا بينما كانوا يعبرون النهر في المنطقة | منطقة نهيالديو | 12يونيو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:261 | قوات دفاع جنوب السودان | هجوم مفاجئ على قوات ماتيب الموجودة في لير ، و مطاردة القوات الى الجزء الشمالي من مربع ٥ أ | لير | ٣ يوليو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:308-9 | قوات دفاع جنوب السودان | هجوم للمتمردين لإعادة أخذ قري لير ودوار وكوخ و باوو، نهيالديو | لير، دوار ، كوخ، باوو، نهيالديو | بداية يوليو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:313 | القوات الحكومية | . طارد هجوم الحكومة قوات دفاع جنوب السودان أبعد الى الجنوب بواسطة طائرات انتونوف وهليكوبتر. ١١ مدنيا على الاقل قتلوا من بينهم ٢ من الأطفال ، وعدد كبير من الماشية. | دوار ، كوخ، باوو، نهيالديو | ١١-١٢يوليو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:261 | قوات ماتييب | غارة في بانتيو ، وقتل العديد من المحتجزين من قوات دفاع جنوب السودان / جبهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة من المدنيين ، بينهم وزراء في الدولة. | بينتيو | ١٢يوليو ١٩٩٩ |
| HRW 2003:314 | قوات دفاع جنوب السودان | . هجوم لقوات المتمردين يليه انسحابها عندما نفدت ذخيرتهم . | مناطق واسعة (حول ، دوار ، كوخ، باوو، نهيالديو | أغسطس1999 |
| Christian Aid 2001:8 | القوات الحكومية و القوات الموالية(الإشارة إلى العرب) | هوجمت قرية خوتيل من قبل طائرات مروحية. | خوتييل | أكتوبر1999 |
| HWR 2003:318-9 | قوات غاتديت | هوجمت القرية في القتال. برامج التغذية (للأطفال) نفاذ الحصص الغذائية. | بينتيو | نهاية سبتمبر ١٩٩٩ |
| HRW 2003:320 | قوات دفاع جنوب السودان | هجوم للمتمردين على القوات الحكومية على جسر فيليني بين لير وأدوك ، القبض على اثنين من ضباط الصف. | لير | 28سبتمبر ١٩٩٩ |
| Christian Aid 2001:8 | القوات الحكومية و القوات الموالية(الإشارة إلى العرب) | قرية ضوربور تتعرض لهجوم من جانب طائرات انتونوف وهليكوبتر. أكثر من ٣٠ قرويا قتلوا. | ضوربور | مارس ٢٠٠٠ |
| HRW 2003:341 | الجيش الشعبي لتحرير السودان/ قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | هجوم المتمردين أجبر قوات الحكومة وقوات ماتيب على العودة إلى مدينة بانتيو. | بينتيو | نهاية مارس ٢٠٠٠ |
| HRW 2003:341 | القوات الحكومية و قوات ماتييب | الهجوم على مؤيدي جيش الحركة الشعبية و قوات الدفاع الشعبي السوداني في بانتيو. أبلغ عن قتل وتشريد العديد من المدنيين في بانتيو. | بينتيو | نهاية مارس ٢٠٠٠ |
| HRW 2003:342 | الجيش الشعبي لتحرير السودان/ قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | كمين لقافلة عسكرية من بانتيو إلى رير مع مواد و موظفين لحقول النفط ، بما في ذلك العديد من الصينيين العزل. | منشآت نفطية و قوافل | ١٥ أبريل ٢٠٠٠ |

| المرجع | الجاني | الوصف | مكان الهجوم | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| HRW 2003:343 | الجيش الشعبي لتحرير السودان/ قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | كمين لقافلة قادمة في اليوم التالي من رير/ ثار جاث هذه المرة كانت القافلة متبوعة بقوات ماتيب ، والمراحلين. | منشآت نفطية و قوافل | ١٥ أبريل ٢٠٠٠ |
| MSF 2002:29 | ميليشيا غير معروفة | قرية بوو هاوجمت مركز الحمى السوداء التابع لأطباء بلا حدود تعرض للنهب | بوو | أبريل ٢٠٠٠ |
| Christian Aid 2001:8 | القوات الحكومية و القوات الموالية | هوجمت القرية حرقت. | قويت | (11)مايو ٢٠٠٠ |
| Christian Aid 2001:8 | القوات الحكومية و القوات الموالية | هوجمت قرية كواك من قبل قوات وصلت في شاحنات . | كواك | مايو |
| HRW 2003:351-2 | الجيش الشعبي لتحرير السودان | هوجمت قرية نيمني وموقع قوات الدفاع الشعبي السوداني. | نيمني | 2000 يونيو (07) |
| Christian Aid 2001:8 | القوات الحكومية (الإشارة ميليشيات الحكومة) | هوجمت قرية نهيالديو حرقت. | نهيالديو | (15)يوليو2000 |
| HRW 2003:359 | بار/ماتييب | هوجمت القرى في حين كانت قوات غاتديت تدفع إلى الغرب على نهر الجور | باوو و كوخ | يوليو - أغسطس 2000 |
| MSF 2002:29 | الجيش الشعبي لتحرير السودان | تعرضت قرية كوخ للهجوم. مقتل ٢ من العاملين في منظمة أطباء بلا حدود الصحية (بول تاب وستيفن غاتديت)و أشارت التقارير إلى تعرض اللوازم الطبية للنهب | كوخ | سبتمبر 2000 |
| HRW 2003:387 | القوات الحكومية | قرية بالقرب من ثار كواك هوجمت وقصفت عشر مرات في فبراير ٢٠٠١ كجزء من جهود الحكوم لتهجير السكان. | كواك | فبراير 2001 |
| HRW 2003:388 | / قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | قرية نهيالديو أحرقت في هجوم للمتمردين | | 05 مارس2001 |
| HRW 2003:389 | الجيش الشعبي لتحرير السودان | هوجمت القرية خلال استهداف قائد النوير غابرييل تانقينيا الموالي للحكومة | فانغاك القديمة (فانغاك الجديدة) | 09 ديسمبر 2001 |
| HRW 2003:390 | جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان | هجوم للمتمردين على حامية بولتوتوني (لمنطقة رير/ ثار جاث) كووك في الكيلومتر ٤٠ . و أفيد أنه تم قتل جنود العدو . | منشآت نفطية و قوافل | 26ديسمبر2001 |
| HRW 2003:389 | قوات ماتييب | اعادة السيطرة على القرية لفترة وجيزة . | فانغاك القديمة | حول 30 ديسمبر 2001 |
| HRW 2003:389 | الجيش الشعبي لتحرير السودان | قرية فانغاك القديمة هوجمت واستعيدت | فانغاك القديمة | 7 يناير2002 |
| HRW 2003:390 | الجيش الشعبي لتحرير السودان | هجوم للمتمردين على حامية بولتوتون | بولتوتني | 13يناير2002 |
| ECOS 2002:18 | الجيش الشعبي لتحرير السودان/ قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | أعلنت قوات المتمردين من الجيش الشعبي لتحرير السودان / قوات الدفاع الشعبي السوداني المنشآت النفطية اهداف عسكرية. تعرضت القوافل لهجمات دامية. | منشآت نفطية و قوافل | ١٣-٢٥يناير 2002 |
| HRW 2003:390 | جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان | كمين على الطريق بين قريتي نيهالديو وبينتيو. الهجوم على موكب كبير ، من حوالي ٧،٠٠٠ رجل بينهم جنود الجيش النظامي ، "الميليشيات القبلية" ، اثنين من طائرات الهليكوبتر الحربية وقاذفة من طراز أنتونوف. | منشآت نفطية و قوافل | 14يناير2002 |
| HRW 2003:391 | / قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | كمين لقافلة حكومية بين حامية رير/ ثار جاث في بولتوتني و.ميرمير مقتل 63 جنديا والقاء القبض على ٢ من الجنود وكميات متنوعة من الأسلحة. | منشآت نفطية و قوافل | 23يناير2002 . |

| المرجع | الجاني | الوصف | مكان الهجوم | التاريخ |
|---|---|---|---|---|
| HRW 2003:392 | القوات الحكومية | تعرض قرية كوخ للهجوم والقصف ، وذلك باستخدام طائرات أنتونوف | كوخ | 24يناير2002 |
| HRW 2003:391 | / قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | كمين لقافلة حكومية ٤٠ كيلومترا الى الجنوب من بينتيو. مقتل ١٠٢ جنود العدو و آسر ٤. | منشآت نفطية و قوافل | 25 يناير2002 |
| HRW 2003:391-2 | الجيش الشعبي لتحرير السودان | تعرض قافلة من مئتي مجند لكمين. الجيش السوداني أرسل تعزيزات لحامية بولتوتني و لحماية موقع لتجمع لوندين في Ryer / Ryerير ثار جاث. أبلغ عن مقتل ١٩٨ جنديا حكوميا. | منشآت نفطية و قوافل | 25 يناير2002 |
| HRW 2003:392 | / قوات الدفاع الشعبي السوداني / الجبهة الديمقراطية | نصب كمين لجنود الحكومة عند عودتهم إلى الثكنات لير من مهبط الطائرات في باياك. مقتل ١٥ جنديا حكوميا و ٢ من جيش المتمردين، أبلغت قوات الدفاع الشعبي السوداني. | لير | 26يناير2002 |
| ECOS 2002:10; HRW 2003; 393 | القوات الحكومية | قرية بولتوتني تتعرض لهجوم من قبل طائرات مروحية حربية أو طائرات انتونوف. بعد ذلك نهبت وأحرقت. أفيد باختطاف أطفال وشبان | بولتوتني | أواخر يناير 2002 |
| HRW 2003:392-3 | القوات الحكومية | تعرضت قرية بووث وغيرها من القرى المحيطة بها لهجوم من المدفعية الموجودة في الحامية الحكومية في مدينة وانغاكي. الهجوم كان مقرونا بهجوم القوات البرية ، وتشريد السكان في المنطقة. | بووث | بداية 2002 |
| ECOS 2002:10; HRW 2003:393 | القوات الحكومية | .تعرض رير هجوم من جانب القوات الجوية لحكومة السودان ، بما في ذلك طائرات انتونوف و بطائرات الهليكوبتر المقاتلة والهجمات الصاروخية. الفرسان أرسلوا لاحقا في غارة على القرية. | رير | بداية فبراير 2002 |
| HRW 2003:396-7 | القوات الحكومية | تعرض قرية نيمني لهجوم . | نيمني | بداية فبراير 2002 |
| MSF 2002:29 | القوات الحكومية | قصف قرية نيمني ، مما أسفر عن مقتل أحد العاملين الصحيين في منظمة أطباء بلا حدود (جيمس كوانغ). | نيمني | فبراير2002 |
| ECOS 2002:10 | القوات الحكومية | تعرض قرية نهيالديو لهجوم من قبل القوات الجوية. مقتل اثنين من المدنيين | نهيالديو | فبراير2002 |
| MSF 2002:14; ECOS 2002:18; HRW 2003:397-8, 399-400 | القوات الحكومية و حركة وحدة جنوب السودان | قتال بين القوات الحكومية والقوات المتمردة (الجيش الشعبي) بالقرب من نهيالديو جاءت القوات الحكومية بطائرات الهليكوبتر الحربية والدبابات وقوات في محاولة للسيطرة على نهيالديو . القوات الحكومية والجيش الشعبي لتحرير السودان اشتبكا في كمين نصبه المتمردون. في الأيام التالية تعرضت القرى المحيطة نهيالديو لقصف جوي عنيف من قبل قوات الحكومة. في العشرين من فبراير إستولت الحكومة على نهيالديو، فر معظم المدنيين إلى الغرب Nhialdiu. | نهيالديو | منتصف فبراير 2002 |
| ECOS 2002:13 | القوات الحكومية | رُوع المدنيين خلال هجوم حكومة جنوب السودان على نهيالديو . | مواقع بووث و نيمني | منتصف إلى نهاية فبراير 2002 |
| ECOS 2002:15; MSF 2002:29 | القوات الحكومية | تعرض قرية بييه لهجوم من جانب طائرات الهليكوبتر في حين تم توزيع المساعدات الغذائية. تواجد هناك عدد كبير من النازحين في المكان ، بحثا عن الطعام بعد ان هجروا قسرا. مقتل ٢٤ شخصا على الاقل وجرح العديدين . | بييه | (20)فبراير 2002 |
| HRW 2003:400-401; ECOS 2002:18 | الجيش الشعبي لتحرير السودان | قرية نهيالديو تتعرض لهجوم و يتم احتلالها ليوم واحد . | نهيالديو | 29فبراير2002 |

# الملحق ٤ : مبادئ إيكوس للأعمال التجارية

صممت إيكوس مبادئ للأعمال التجارية لشركات النفط في السودان و التي تنطبق على جميع القطاعات ، وجميع المناطق وجميع الشركات ، وتأمل إيكوس ان تسهم في حشد طاقات القطاع الخاص بأكمله لتشكيل سودان مزدهر وسلمي .

- ضمن مجال الشركة من النشاط والنفوذ، تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وحقوق ملكية الأراضي ، وحقوق ومصالح الشعوب الأصلية والأقليات ، وغيرهم من المجموعات الضعيفة .
- يتم ضمان جميع الأنشطة التجارية من أنها تؤدي إلى السلام والتنمية العادلة ، وإلى إدراك أحكام والغرض من إتقاف السلام الشامل في السودان .
- عدم التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي ، أو الملكية ، أو المولد ، أو أي وضع آخر ، في حين تقوم بتعزيز رؤية السكان المحليين على أنهم ممثلين تمثيلا عادلا ، على جميع المستويات ، في قوة العمل المحلية .
- مكافحة الرشوة ، والابتزاز ، وجميع الأشكال الأخرى من الفساد .
- وضمن مجال الشركة من النشاط والتأثير ، تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة .

النص الكامل متاح على www.ecosonline.org

# الملحق ٥ : شرح لصور الأقمار الصناعية

من : إيريك برينس ، " رسم خرائط أقمار صناعية للغطاء الأرضي واستعماله في ما يتعلق باستغلال امتياز النفط في مربع ٥ أ في جنوب السودان ، ١٩٨٧-٢٠٠٦ "، برينس للهندسة ، كوبنهاغن ، ٢٠٠٩. التقرير الكامل متاح على .www.ecosonline.org

النشاط الإنساني في المناطق شبه القاحلة في أفريقيا يمكن أن يتم تحديدها من خلال استخدام أجهزة الاستشعار الفضاء التي تمكن الكشف عن استخدام الأراضي التي يسببها الإنسان والماشية. خلال الموسم الجاف نشاط الإنسان في زراعة المحاصيل والرعي وتربية الماشية سوف يكسر قشرة التربة ، ويترك السطح مع انعكاسية عالية (البياض) والتي يمكن أن تعزى بسهولة نسبيا من خلال أساليب موحدة لتحليل صور الأقمار الصناعية .

جميع الصور المستخدمة تم آخذها خلال موسم الجفاف ، والذي يبدأ في نوفمبر عندما تبدأ المراعي في المناطق الجافة تبدأ بالتشكل. يرعي الناس في قبيلة النوير مواشيهم على اللنباتات الغنية بالعصارى على طول الانهار والمجاري المائية. المنطقة بأكملها ، تسقى من قبل ينابيع عديدة على طول القرى التي يتم بناؤها على أرض مرتفعة لا تصلها الفيضانات خلال موسم الأمطار .

صور من نهاية موسم الحصاد / بداية موسم الجفاف وتظهر الأنشطة البشرية بوضوح ، من حيث زراعة مناطق المحاصيل و وجود مكثف للإنسان والثروة الحيوانية ، والذي ترك علامة واضحة .

أيضا ، صور من يناير وحتى مارس قد استخدمت لتحديد الأنماط البشرية التي يمكن أن تزييف أو تؤكد تقارير عن التهجير التي وقعت في عام ٢٠٠٢ .

من أجل تقليل الأخطاء في النفسير ، وذلك بسبب العمل الإنساني ، ولتأكيد التغييرات في أنماط الزراعة ، ¬ تم تحليل مجموعتين من الصور من أجل كل سيناريو سنوي في بداية إلى منتصف الموسم الجاف .سيناريو الوضع ١٩٩٤ / ١٩٩٥ كانت تستخدم للإشارة إلى النشاط الزراعي ، حيث كان ذلك خلال الجزء الأول من موسم الجفاف. سيناريوهات أخرى من الأعوام 1999/2000و ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ تم تحليلها لاحقاً تتبع ا في التغيرات في استعمال الأراضي خلال فترة أنشطة استغلال النفط.

## النتائج

**سيناريو ١٩٩٤/١٩٩٥**

مقارنةً مع صورة ١٩٨٧ المتاحة ، فمساحة الأراضي المزروعة في منطقة مربع ٥ أ قد ازدادت، وربما بسبب السلام النسبي الذي حكم المنطقة في ذلك الوقت. الصورتين تمثل حالة مستقرة من النشاط الزراعي في وقت مبكر من موسم الجفاف أن يتماشى مع انماط الزراعة في الثمانينات ، حيث الجزء الشمالي الغربي من كتلة ٥ A، هو المنطقة الرئيسية لزراعة المحاصيل و المستوطنات الدائمة على طول الضفاف الرملية للجداول ،و تركيز آخر حول و إلى الشمال من لير ، وأخيراً ممرين صغيرين من النشاط الزراعي ، واحد من بانتيو إلى نيمني و واحد من بينتيو إلى لير .

**سيناريو ١٩٩٩/٢٠٠٠**

الصورتين تبينان وجود نمط مماثل لذلك في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ، مع ذلك ،فإن هناك نشاط إنساني أقل في الجنوب من بام ، و كواك و توك و التي قد تكون مرتبطة جزئيا مع القتال- ونشاط أقل بكثير حول كوخ. وهناك مساحة أكبر من النشاط الآن تقع خارج كتلة ٥ أ ، الى الشمال من بووث ، على الضفاف الشمالية لنهر بحر الغزال (الذي يظهر في الصور البيضاء).

**سيناريو ٢٠٠٢/٢٠٠٣**

الطريق الجديد لنهيالديو واضح و مرئي في الصورة. يلاحظ أن ما يصل إلى ٨٠% من المناطق الزراعية التقليدية لا يمكن أية آثار على إستخدامها بعد الآن ، وعلى الأخص في الجنوب الغربي والشمال الشرقي من مربع ٥ أ وصولا الى منطقة لير. يمكن فقط رؤية أنشطة زراعية متفرقة في المناطق الواقعة بين روبنياغاي و نهيالديو وصولاً إلى نغوب ، وحول كووي و بوو. هذا يتطابق مع التقارير الميدانية عن القتال العنيف ، والذي طال أمده في نهيالديو والمناطق المحيطة بها ، وصولا الى نغوب .بعض الضفاف الرملية على طول مجاري تظهر إنعكاسيةعالية ، ولكن هذه ليست مرتبطة بالضرورة بالزراعة الآنية ، إذ أن هذه المناطق التي استخدمت لسنوات عديدة والنباتات الطبيعية يمكن أن تتخذ عدة مواسم لكي تتعافى ، على النحو الذي أكدته الصور عالية الجودة شمال شرق كواك. بعض المناطق الزراعية الجديدة نشأت في جنوب توك ، مؤكدةً التقارير من الارض (هيومان رايتس ووتش ٢٠٠٣) حول تدفق النازحين الذين يدعون أنهم قادمون من مناطق النشاط النفطي. وعلاوة على ذلك ، فإن هناك زيادة في النشاط الزراعي تمت ملاحظته بين بينتيو و نيمني - و هذا يؤكد التقارير من أرض الواقع من مخيم مؤقت للاجئين للأناس الذين فروا من القرى المحيطة (منظمة أطباء بلا حدود عام٢٠٠٢). نفس المرجع المذكور أعلاه في منطقة الشمال الشرقي من لير. وعلاوة على ذلك ، فإن بعض مناطق التويك التقليدية القريبة من النيل الأبيض تظهر أنها مسكونة، الأمر الذي يؤكد التقارير حول نازحين يلتمسون ملجأ (هيومان رايتس ووتش ٢٠٠٣). وفي الوقت نفسه ، يمكن ملاحظة حدوث زيادة كبيرة في البنى التحتية النفطية في الجزء الشرقي من الصورة.

**النشاط الزراعي ١٩٩٩-٢٠٠٣**

نظرا لحجم التغييرات التي لوحظت في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ ، أجريت في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ دراسة دقيقة للتغييرات العامة في أنماط استخدام الأراضي. و قد جعلت صور الأقمار الصناعية المتوفرة بشكل غير عادي المتاحة للجمهور من المسح الجغرافي الأمريكي لمنطقة الدراسة في الوقت المطلوب هذا ممكنا.

**٨ مارس ٢٠٠٢**

صورتان من ٨ و٢٤ مارس ٢٠٠٢ متوفرة لآواخر فترة موسم الجفاف عندما كان القتال في أشده ، وهذه الصور تظهر نمط استخدام اراضي مطابق. بالمقارنة مع الوضع في مارس ٢٠٠٠، فإن النشاط الزراعي انخفضت كبير بشكل كبير في المنطقة الواسعة و لا يمكن ملاحظة أي أنشطة زراعية تقريباً في المناطق الواقعة بين روبنياغاي و نهيالديو وصولاً إلى نغوب ، وحوله كوي و بوو - وهذا يمكن تفسيره من قبل الأشخاص الذين فروا من هذه المنطقة في فبراير ٢٠٠٢ (على سبيل المثال هيومان رايتس ووتش ٢٠٠٣). وعلاوة على ذلك ، لا يمكن ملاحظة أي نشاط على طول الطريق الجديدة لصناعة النفط جنوب شرق بينتيو و كواك بالإضافة إلى ذلك ، يمكن ملاحظة حدوث زيادة كبيرة في البنية التحتية للنفط .

**٣ نوفمبر ٢٠٠٢**

في نهاية موسم الأمطار والى بداية الموسم الجاف الجديد كانت هناك صورة متاحة ليوم ٣ نوفمبر ٢٠٠٢. نمط الزراعة هنا هو مماثل لصورة مارس ٢٠٠٢ ، على الرغم من أن المناطق الزراعية الآن تمتد جنوبا لتوك. وهناك أيضا انخفاض في النشاط الزراعي على الجزء الشمالي من الطريق المناسبة لكل الأحوال الجوية المنشأة حديثا بين بينتيو و كواك (بالقرب من منطقة قرية غويت) .ارتفاع مؤشر الانعكاس أو الزراعة يمكن ملاحظته في المناطق الواقعة بين بانتيو و نيمني، وهناك بعض مناطق التويك الرعوية في مناطق إلى الشرق قريبة إلى نهر النيل الأبيض. و بالإضافة إلى ذلك ، يمكن ملاحظة وجود زيادة في المناطق العالية الانعكاس على الضفاف الرملية في منطقة نهيالديو حيث يمكن أيضا ملاحظة الطريق الجديد -وهذا الطريق يربط الطريق الجديدة الأخرى التي تمتد الآن إلى لير. هناك شكوك حول مدى إتصال الإنعكاس للضفاف الرملية المرتفعة بالزراعة أو أنه نتاج اصطناعي بسبب موسم الأمطار الأخير أن حيث المناطق الرملية حول المناطق المأهولة بكثافة سابقاً قد 'نظفت' بسبب الأمطار الغزيرة. هذا التفسير الأخير مدعوم من الصورة العالية الجودة من كويك بيرد من تاريخ ٣ مارس ٢٠٠٣ من منطقة كواك .أنماط مشابهة لوحظت من قبل برينس (٢٠٠٨) في دارفور ، حيث أن القرى القديمة التي أحرقت قد تتحول من درجة أدنى إلى درجة أعلى من البياض عن المناطق المحيطة بها بعد موسم الأمطار ، وعلى الرغم من عدم إعادة السكن فيها.

**٢١ ديسمبر ٢٠٠٢**

يمكن ملاحظة أنشطة زراعية فقط حول و إلى الجنوب من التويك في صورة ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢. لا يمكن ملاحظة أنشطة زراعية في المثلث الواقع بين بووث و ثار جاث و بينتيو. يمكن ملاحظة القليل إن لم يكن لا شيئ من النشاط الزراعي خارج مناطق القتال، مما يشير إلى مستويات منخفضة من النشاط الزراعي في المنطقة.

**٢٣ يناير ٢٠٠٣**

تحتوي صورة ٢٣ يناير ٢٠٠٣ على مناطق واسعة من مناطق النار، و لكنها تظهر نمط مشابه لنمط صورة ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢، و التي تؤكد مرة أخرى التقارير الواردة من الأرض (هيومان رايتس ووتش٢٠٠٣) من تواجد الناس في مربع ٥ أ في ذلك الوقت، بسبب مخيمات اللاجئين التي أنشأت في مناطق التويك و بام و خوتخارا و أبعد إلى الجنوب. تواجدت بعض الغيوم في الصورة لكن لم يكن لها تأثير في ملاحظة النمط العام.

**التحقق من إستخدام الأرض بعكس التقارير عن الهجمات و التهجير**

وصفت العديد من التقارير هجمات على قرى و عمليات تهجير لاحقة للناس، تم تلخيص معظمها في تقرير هيومان رايتس ٢٠٠٣. ٤١ هجوم على قرى (١٩٩٩-٢٠٠٢) كانت واقعة جغرافياً بإتجاه التغيرات في إستخدام الأرض بين مارس ٢٠٠٠ و ديسمبر ٢٠٠٢- و التي قد تعكس نتيجة إفراغ المنطقة حول و إلى الجنوب من نهيالديو في أواخر فبراير ٢٠٠٢(هيومان رايتس ووتش ٢٠٠٣). دراسة صور الأقمار الصناعية تؤكد عمليات التهجير في مربع ٥ أ- فقط أربعة (أقل من ١٠%) من هجمات ١٩٩٨-١٩٩٩ قد لا ترتبط مباشرة مع الإنخفاض الكبير في إستخدام الأرض في المنطقة (٢٠٠٠-٢٠٠٢). نظرة فاحصة للخرائط [أقام ٨ و ١٨ -٢١ من تقرير برنس]، تعطي وصف كامل أكثر للتطورات في إستخدام الأرض خلال فترة سنوات عدة. و علاوة على ذلك، فإن مناطق اللاجئين الموصوفة في التقارير تتوافق مع ملاحظات صور الأقمار الصناعية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حول ما تبقى من النشاط البشري في مربع ٥ أ.

# قائمة المراجع


أفريقيا ووتش، منع " شرف الحياة": السودان، كارثة إنسانية، مارس ١٩٩٠.

أليير، إبل/ جنوب السودان: الكثير من العهود المنقوضة، الطبعة الثانية، إيثاكا برش ١٩٩٢.

منظمة العفو الدولية ، "السودان : تقدم محرز أو علاقات عامة؟ ٢٩ مايو ١٩٩٦.

لجنة التقييم و التقدير ، تقرير وقائع عن حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل" ، الخرطوم ، أكتوبر ٢٠٠٧.

باتروتش، كريستين ، "النفط والصراع : تجربة لوندين بتروليوم في السودان" في بايلز ، أ. ج , ك. و فروميلت، ي.(محرران) ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، الأعمال التجارية والأمن : القطاعين العام والخاص علاقاتن في البيئة الأمنية الجديدة ، ٢٠٠٤ ، جامعة أوكسفورد.

باوم، جيرهارت، شهادة شفوية للجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان ، جنيف، ٢٩ مارس ٢٠٠١.
بيرو، جاسبر، " حالة حقوق الإنسان في السودان: تقرير المقرر الخاص، المقدم وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٧٧" , E/CN.4/1996/62، ٢٠ فبراير ١٩٩٦.

فرانكو، ليوناردو، " حالة حقوق الإنسان في السودان"، الملحق١ ، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٥٥، E/CN.4/1999/38/Add.1، ١٧ مايو ١٩٩٩.
- "تقرير خاص حول حالة حقوق الإنسان في السودان"، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٥٤، A/54/467 , ١٤ أكتوبر ١٩٩٩.
- " حالة حقوق الإنسان في السودان" ، لجنة حقوق الإنسان ، الدورة ٥٦، E/CN.4/2000/36، ١٩ أبريل ٢٠٠٠.

كانت ويل أويسين، " Dokument SUDAN: De som inte flydde dödades - Aftonbladet träffade oljeskandalens offer i Sudan", *Aftonbladet*, ٢٧ مارس ٢٠٠١.

المعونة المسيحية، " الأرض المحروقة: النفط و الحرب في السودان" ، مارس ٢٠٠١.

فريق مراقبة حماية حقوق المدنيين، " التقرير النهائي: حوادث عسكرية في غرب النيل الأعلى، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٣٠ يناير ٢٠٠٣"، ٦ فبراير ٢٠٠٣.
- تقرير فريق مراقبة حماية حقوق المدنيين لإيغاد الأحداث العسكرية في ليير، ٢٦ إلى ٣٠ يناير ٢٠٠٣" .
- " تقرير التحقيق: العنف ضد المدنيين على طول طريق بينتيو – لير – أدوك"، ١١ أغسطس ٢٠٠٣.

الإئتلاف من آجل العدالة الدولية ، " التراب و النفط: أعمال قذرة في السودان" ، فبراير ٢٠٠٦. متوفر على الموقع .

كوغهلان، نيكلاس، بعيداً في السودان المجدب، جامعة مكويل كوين برس ٢٠٠٥.

داغينز نيهيتر ، " بيلدت يريد أن يترك التكليف" ، ٢١ مارس ٢٠٠١.

داغينز نيهيتر، " الحفر في السودان يستمر" ، ٢٣ مارس ٢٠٠١.

معونة الكنيسة الدنماركية/المعونة المسيحية "مختبئين ما بين الأمواج: الحرب على المدنيين في المناطق النفطية في جنوب السودان"، ٣٠ أبريل ٢٠٠٢.

دي غوزمان، ديان و إغبرت ويسللينك، " تفريغ مناطق النفط في السوادن- يناير إلى مارس ٢٠٠٢" ، إيكوس، مايو ٢٠٠٢.

دينغ ، لوكا بيونغ،" إتفاق السلام الشامل في السودان: إطار للسلام الدائم و التحول الديمقراطي للسودان"، ٢٤ يناير ٢٠٠٧.

شبكة إيكوس و NESI ، " تقرير المؤتمر: النفط و مستقبل السودان"، جوبا، جنوب السودان، ١-٢ نوفمبر ٢٠٠٦، ص. ١٠.

إريكسون، ر. ت.، " إكتشاف رئيسي في السودان يعزز لوندين أويل"، فينانس تيدنينغين، ٢١ مايو ١٩٩٩.
- لوندين أويل تبقى في السودان" ، فينانس تيدنينغين/ ٢ ديسمبر ١٩٩٩.

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO: " تقرير خاص لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وشبكات نظام التحذير المبكر من المجاعة: بغثة تقديم إمدادات المواد الغذائية إلى السودان ". ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢.

فرانكو، ليوناردو، " تقرير خاص حول حالة حقوق الإنسان في السودان" ، لجنة حقوق الإنسان، الدورة ٥٤، نقطة الأجندة (c) ١١٦A/54/467، ١٤ أكتوبر ١٩٩٩.

جاب ، سيان، " الحرب الأهلية و عملية السلام في السودان: بيان موجز"، موسسة السودان/ ملف السلام رقم ١٣، لندن، ١٩٩٧.

جانغون، جورجيتا و جون ريل، " تقرير حول التحقيق في التنمية النفطية، الصراع و التهجير في غرب النيل الأعلى، السودان"، أكتوبر ٢٠٠١.

جوتبوري بوستن،" لوندين تعقد أجتماع آزمة. العديد من الوفود تريد أن تعرف أكثر حول المزاعم" ١٨ مارس ٢٠٠١، ص.

المشروع العالمي للنازجين IDP / قاعدة بيانات، نبذة عن التشرد الداخلي في السودان ، تاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٢
ونبذة عن التشرد الداخلي في السودان تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٣.

هاركر، جون، " الأمن الإنساني في السودان: تقرير بعثة التقييم الكندية"، أوتاوا، يناير ٢٠٠٠.

هيري، جينيفير، " السودان بين النفط و الحرب الأهلية" ، ٢٠٠٣.

هيومان رايتس ووتش، السودان، النفط و حقوق الإنسان، واشنطن دي سي: هيومان رايتس ووتش/أفريقيا، ٢٠٠٣.

هوتشينسون، شارون، ي/ معضلة النوير: التعامل مع المال و الحرب و الدولة، جامعة كاليفورنيا، بيركلي و لوس أنجلوس، ١٩٩٦.

معهد الدراسات الأمنية ، " تقرير حالة جنوب السودان" ، بريتوريا، ٨ أبريل ٢٠٠٤.

اللجنة الدولية للحقوقيين، " تواطئ الشركات و المسؤولية القانونية"، المجلد ١-٣، جنيف، سبتمبر ٢٠٠٨.

مجموعة الأزمات الدولية، " إنهاء إستخدام الجوع كسلاح في السودان" ، تقرير إفريقيا رقم ٥٤، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، " الأعمال التجارية و القانون الدولي الإنساني: مقدمة للحقوق و الواجبات للشركات التجارية حسب القانون الإنساني الدولي" ، جنيف ٢٠٠٦، العدد ٠٨٨٢.
- " الأعمال التجارية و القانون الدولي الإنساني – أسئلة و إجابات" ، ٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

اللجنة الدولية للحقوقيين، " تواطئ الشركات و المسؤولية القانونية"، المجلد ١، جنيف ٢٠٠٨

الدستور المؤقت لجمهورية السودان.
جونسون، دوغلاس هـ. ، الأسباب الجذرية لحرب السودان الأهلية، بلومينغتون: جامعة إنديانا، ٢٠٠٣.

جونسون، دوغلاس هـ."تقرير الخبير"، ٢٦ يوليو ٢٠٠٥، محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية لنيويورك ، ملف 01 CV 9882 (DLC)

جوك، جوك مادوت، السودان، العرق و الدين و العنف، وان وورلد بابليكيشين، أكسفورد ٢٠٠٧.

جوك، جوك مادوت و شارون هوتشينسون، حرب السودان الأهلية الطويلة و عسكرة عرقيات النوير و الدينكا، ( جامعة لويولا

ماريمونت، لوس أنجلوس، و جامعة ويسكونسين- ماديسون، ١٩٩٩).

إتفاقية الخرطوم للسلام، ٢١ أبريل ١٩٩٧.

كوبلانك، أنا، " هروب جماعي من مناطق النفط" ، داغينز نيهيتر، ٢٢ مارس ٢٠٠١.
- " الحفر يستمر في السودان"، داغينز نهيتر ، ٢٣ مارس ٢٠٠١.
- " 'إنتقادات حادة للأمم المتحدة" ، داغينز نهيتر، ٣٠ مارس ٢٠٠١.
- " طريق لوندين النفطي. داغينز نهيتر في السودان: في الطائرة من مناطق الحرب من لآجل النفط، الطريق يحدها البؤس و العسكرية," داغينز نيهيتر ، ٢٨ أبريل ٢٠٠١.
- " عمليات التنقيب تتوقف في السودان" ، داغينز نيهيتر ، ٢٣ يناير ٢٠٠٢.

جيمس ليفينسون، "تقرير خبرة إضافي" ، ٢٦ مايو ٢٠٠٦، المحكمة الجزئية الأمريكية للمنطقة الجنوبية من نيويورك، الملف 01 CV 9882 (DLC)

لوندين للنف، " لوندين للنفط في السودان" ، مايو ٢٠٠١.

مكليلان، إيمي، " لوندين تخطط لعمليات تنقيب بتكلفة ٣٥ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠" ، قائمة لويدس الدولية، ٤ ديسمبر ١٩٩٩.

مورو، ليبين نيلسون، " النفط و الحرب و التهجير في السودان" ، رسالة دكتوراه ، أكسفورد، جامعة لينسار، يوليو ٢٠٠٨.

أطباء بلا حدود، " العنف و الصحة و الوصول للمساعدات في ولاية الوحدة/ غرب النيل الأعلى، السودان" ، أبريل ٢٠٠٢.
بيترسون، سي. ، " لوندين أوبل تستمر في السودان" ، داغينز إندوستري، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٩.

برينس ، إريك، " وضع خريطة أقمار صناعية للغطاء الأرضي بصلة لعمليات التنقيب عن النفط في إمتياز مربع ٥ أ في جنوب السودان: ١٩٨٧-٢٠٠٦"، برنس للهندسة، كوبنهاجن، أغسطس ٢٠٠٩.

ريف، جادويل، جي. س. و س. كويني جايتيك و سيز ماتشينغ كوول و م. نيالياك لوو و ب. غاتكوث ثوت و آخرين " حول حرب النفط في النيل الأعلى" ، ( لم ينشر)، نيروبي، ٢٠٠٣.

روغي، جون، " تقرير للمثل الخاص للأمين العام حول قضية حقوق الإنسان و الشركات المتعددة الجنسيات و غيرها من الشركات التجارية" ، مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، A/HRC/4/35 ,، ١٩ فبراير ٢٠٠٧.
- " توضيح مفهوم " مجال النفوذ و التواطئ" : تقرير الممثل الخاص للأمين العام حول قضية حقوق الإنسان و الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات الأخرى" ، مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، الدورة الثامنة، موضوع الأجندة ٣، A/HRC/8/16، ١٥ مايو ٢٠٠٨.
- سالمون، ياغو، " ثورة التنظيمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبية"، مسح HSBA حول الأسلحة الصغيرة، جنيف ٢٠٠٧.

إتفاق السلام الشامل في السودان، ٩ يناير ٢٠٠٥.

مجلس كنائس السودان/ منتدى جوبا الشعبي، " بيان عن رؤساء الكنائس في منتدى جوبا الشعبي، ١-٥ أغسطس ٢٠٠٨".

نقطة إتصال السودان – أفريقيا،" هجمات جوية على المدنيين من قبل حكومة السودان: ملخص يناير إلى يونيو ٢٠٠٠" ، نيروبي، ٢٧ يوليو ٢٠٠١.
- نقطة إتصال السودان – أفريقيا،" هجمات جوية على المدنيين من قبل حكومة السودان يناير – أبريل ٢٠٠٢"، بريتوريا، ٩ يوليو ٢٠٠٢.

ثوربينبيرغ باولسون، ي.- " الإضطرابات السياسية هي فكرتة التجارية" ، يوتبورغ بوستن" ، ستوكهولم/ لندن ١٥ مارس ٢٠٠١.
- " لوندين للنفط : الصناعة مهمة للناس في السودان" ، ٢٢ مارس ٢٠٠١.
- " بيلدت: يجب تنسيق الجهود في السودان"، ٢٤ يوليو ٢٠٠١.

تورنر، م. ، " النفط يؤجج الصراع في جنوب السودان" ، فاينانشال تايمز، لندن، ١٥ أكتوبر ١٩٩٩.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" تقرير المقرر الخاص حول حالة حقوق الإنسان في السودان" ١٧ مايو، ١٩٩٩، E/CN.4/1999/38/Add.1.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان " حالة حقوق الإنسان في السودان، موجز مشروع تقرير المقرر الخاص". جنيف، E/CN.4/2000/36، ١٩ أبريل ٢٠٠٠.

اليونسيف، " البرامج الطارئة: السودان، تحديثات للمتبرعين"، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠.

الجمعية العامة للأمم المتحدة ، " مبادئ أساسية و قواعد توجيهية للحق بالتعويض لضحايا الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و الإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي" ، A/Res/60/147، ٢١ مارس ٢٠٠٦.

بعثة الأمم المتحدة للسودان،" مراقبة تطبيق إتفاق السلام الشامل"، المجلد ٥، العدد ٤٣، يونيو ٢٠٠٩.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، " ٢٠٠٠، إستعراض نصف المدة للجنة المشتركة حول السودان، يناير إلى يونيو ٢٠٠٠"، ١٤ يوليو ٢٠٠٠.
- " تقرير حالة السودان مارس ٢٠٠١" ، ٣١ مارس ٢٠٠١.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، تحديث بتاريخ أغسطس ٢٠٠٢ و ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢.

مجلس الأمن الدولي ، " تقرير الأمين العام حول السودان" ، S/2009/61، ٣٠ يناير ٢٠٠٩.

لجنة الأمم المتحدة الدائمة حول التغذية، " تقرير حول حالة التغذية للاجئين و السكان المهجرين " ، RNIS 41، أبريل ٢٠٠٣.

المعونة الأمريكية ، " السودان- حالة طارئة معقدة، تقرير # ٢، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١.
- " السودان- حالة طارئة معقدة، تقرير # ٥ " ١٤ أغسطس ٢٠٠٢.

فاو، " تقرير خاص من الفاو و برنامج الغذاء العالمي: تقييم المحاصيل و إمدادات الغذاء في السودان" ، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢.

برنامج الغذاء العالمي ، " تقرير تقييم الإحتياجات السنوي من FEAU في جنوب السودان" ، ١٥ فبراير ٢٠٠٠.
- ولاية الوحدة: تقييم الإحتياجات السنوي ٢٠٠٢-٢٠٠٣" / مكتب برنامج الغذاء العالمي الفرعي في روبكونا، ٢٠٠٢.
- ولاية الوحدة: تقييم الإحتياجات السنوي ٢٠٠٤-٢٠٠٥" / مكتب برنامج الغذاء العالمي الفرعي في روبكونا، ٢٠٠٤

**دائرة الملفات العامة، محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة جنوب نيويورك، الكنيسة المشيخية في السودان، ضد تاليسمان إنرجي و جمهورية السودان. ، ملف (AGS) 9882 CV 01،**
- مصنف "سري ، SI/4/2345" ٢١ نوفمبر ١٩٩٧. وثيقة رقم P12387
- رسالة حول الوضع الامني في ولاية الوحدة ، حاكم ولاية الوحدة تابان دينق قاى إلى الدكتور ريك ماخار تيني ، ٧ أبريل ١٩٩٨ ، .P12394-P12396
- افتتاح مقتضب لالمدعون - المستأنف" ، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.
- تاليسمان إنرجي السودان ، " تقرير بعد الزيارة" ، من قبل مارك دينغلي، تذييل الفاكس إرسل إلى ديف كليمنت في ٢١ يوليو ١٩٩٩. TE0398633-6
- تاليسمان إنرجي، غطاء فاكس، من مارك ديغلي إلى ديف كليمنت في ٢١ يوليو ١٩٩٩، TE0398633.
- تقرير تاليسمان الأمني ، ١-٨ فبراير ٢٠٠٠، TE 0520901
- تقرير تاليسمان الأمني، ١ مارس ٢٠٠٠، TE 0520936
- تقرير تاليسمان الأمني، ٢٩ ديسمبر – ٧ يوليو ٢٠٠٢، TE 0521187
- تحديث تاليسمان الأمني بينتيو/ روبكونا، ٧ فبراير ٢٠٠٢، TE 0520993
- تقرير تاليسمان الأمني، ١-١١ فبراير ٢٠٠٢،TE 0520996 .

- تقرير تاليسمان الأمني، ١٢-٢٢ فبراير ٢٠٠٢ TE 0521009 .
- تقرير تاليسمان الأمني، ٢٣ فبراير – ٥ مارس ٢٠٠٢، TE 0521012
- تقرير تاليسمان الأمني، ٢٦ أبريل – ٦ مايو ٢٠٠٢.TE 0521206
- تقرير تاليسمان الأمني، ٢٤ يونيو – ٨ يوليو ٢٠٠٢.TE 0521032-33
- تقرير تاليسمان الأمني، ٤ سبتمبر – ١ أكتوبر ٢٠٠٢، TE0521057, 59-60
- تقرير تاليسمان الأمني، ٢- ٢١ اكتوبر ٢٠٠٢، TE 0521074
- تقرير تاليسمان الأمني، ١٧ ديسمبر – ٢٣ يناير ٢٠٠٣، TE 0521095
- شهادة من الزعيم غاتلواك خيك جانغ، نيروبي ٢٠٠٦.
- شهادة من الزعيم بيتر رينغ باتاي، مارس ٢٠٠٥.
- شهادة من الزعيم جيمس غاتدويل غاتلواك، ٩ مارس ٢٠٠٥، و ١٠ مارس ٢٠٠٥.
- شهادة من قبل جيمس بوي ياك، ١٦ مارس ٢٠٠٥، P129331
- شهادة من قبل ريف. ماثيو ماثيانغ ديانغ، ٩ مايو ٢٠٠٦.
- شهادة من قبل توماس مالوال كاب، مارس ٢٠٠٥
- سري للغاية، الترتيبات الأمنية- عمليات السودان"، TE 0250244-45
- " الموضوع : حراسة شركات النفط"، محاثة بين العقيد إبراهيم شمس الدين، وزير الدولة للدفاع الوطني، إلى اللواء باولينو ماتييباب، 30/A/8/615، ٢٧ يوليو ١٩٩٨، P12397